

الْهُوَالِيَّانِيَّةُ الْمُنْفِيِّةِ الْمُنْفِيِّةِ الْمُنْفِيِّةِ الْمُنْفِيِّةِ (٩٠) الْفِيْفِيَةِ (٩٠)

تُنْشَرُ لِأَوْلِ مَرَّةٍ

المنتابة بَيْنَانِهُ إِنْ الْمُنْ اللَّهُ الل

وَتَحْوِهِ وَمِالِيَتْبَعُ ذَٰلِكَ

للإمام أي العِبَّاسِ التَّمِينِ عَبِدُكِيمِ بِن عَبِدِ لل) ابن تم يسَّة (٢١٨م)

دِ رَاسَةُ وَعَنْقِبْنَ الْمِنْ الْمِن



تُنْشَوُ لِأَوْلِ مَزَةٍ

المنسابقة المنافرة المنسابقة المنسابقة المنسابقة المنسابقة المنسابقة المنسابقة المنسابة المن

وَنَحْوِهِ وَمَايَتْبَعُ ذَالِكَ

ح الجمعية الفقهية السعودية، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم

المسابقة في الخيل والإبل والمناضلة ورمي النشاب.

أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية؛ عبدالله بن جابر الحمادي.

- الرياض، ١٤٤١هـ

۲۵۱ص، ۲۱×۲۲سم

ردمك: ۱-۰-۱۳۷۸ - ۲۰۳۰ ۹۷۸ و ۹۷۸

١- المسابقات (فقه إسلامي) أ. الحمادي، عبدالله بن جابر (محقق) ب، العنوان

1281/79.1

ديوي : ۲۸۹٫۷

رقم الإيداع: ٢٩٠٨/١٤٤١ ردمك : ۱-۰-۸۱۳۷۸ -۳-۲-۸۷۸

الطَّبْعَةُ الأولى جَمِيْعُ الْحُقُوقِ عَفْوَظَةً 1331a - 47.7A

الجميعية والفقهية والشعودية

المملكة العربية السعودية info@alfighia.org.sa هاتف: ۲۹۳ ۲۸۰ ۲۱۱۰

المملكة العربية السعودية



w.altahbeer@gmail.com جوال: 00 97 19 00 779+



إضْدَارَاتُ الْجَمْعِيَّةِ الْفِقْهِيَّةِ السُّعُودْيَّةِ السُّعُودْيَّة (٩٠)

تُنْشَرُ لِأَوْلِ مَزَّةٍ

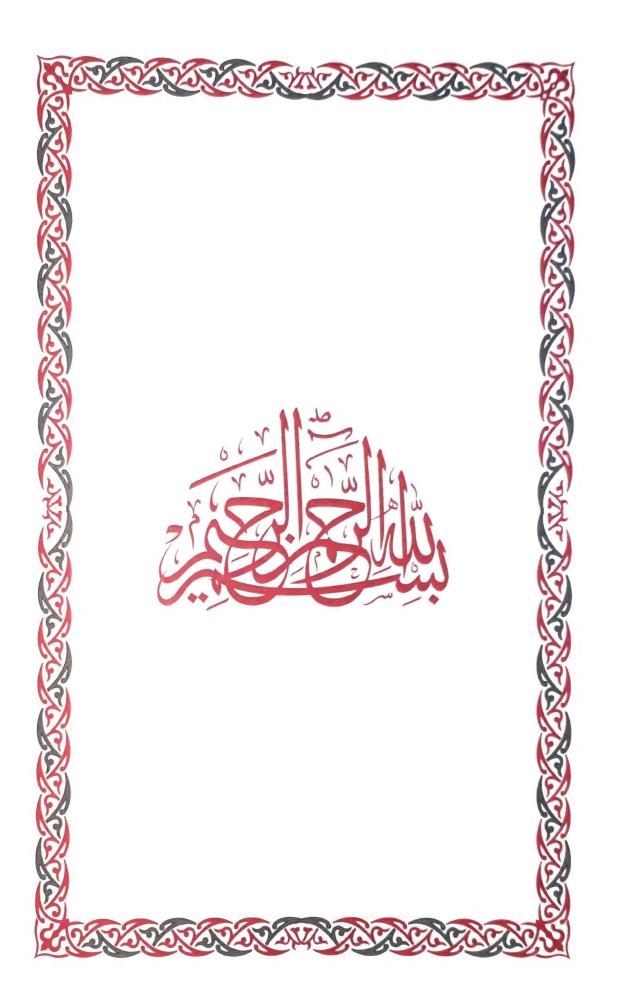
المنابق المرابع المرا

وَنَحْوِهِ وَمَايَتْبَعُ ذَلِكَ

للإمام إيى لعبًاسِ أَحْدَبُن عَبْدُ كليم بِن عَبْدُ تلام ابن تبميت (۲۸۷ه)

> دِ رَاسَتُهُ وَعَقِيْقُ د. مَحِبْدِلِقِهِ بَرْجَابِ بِبَرْمِنَا بِعِ لَاحْثَ اِوِي







المُقدِّمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أما بعد

فهذه رسالة نافعة للإمام ابن تيميّة كله، لم تنشر من قبل، وفقني الله تعالى للوقوف عليها، وتحصيل نسخة خطية منها، فعقدت العزم على تحقيقها في هذا البحث، ثم قدمته إلى الجمعية الفقهية السعودية لتحكيمه ونشره.

وكتبت -بين يدي هذه الرسالة النفيسة- دراسةً موجزة عنها وعن مؤلِّفها، وقسمت الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمؤلِّف الرِّسالة. وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: اسم المؤلف ومولده ونشأته.
- المطلب الثاني: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.
 - المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
 - المطلب الرابع: مؤلفاته.
 - المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بالرِّسالة. وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف، وتحقيق اسمها. وفيه فرعان:
 - الفرع الأول: إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف.
 - الفرع الثاني: تحقيق اسم الرسالة.



88 7 88

- المطلب الثاني: أهمية الرسالة، وسبب تأليفها. وفيه فرعان:
 - الفرع الأول: أهمية الرسالة.
 - الفرع الثاني: سبب تأليف الرسالة.
 - المطلب الثالث: منهج المؤلف في الرسالة.
 - المطلب الرابع: المؤلفات في موضوع الرسالة.
 - المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية.
 - المطلب السادس: عملي في تحقيق الرسالة.





وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بمؤلِّف الرسالة

المبحث الثاني: التعريف بالرسالة







المبعث الأول التعريف بمؤلِّف الرسالة

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم المؤلف ومولده ونشأته.

المطلب الثاني: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: وفاته.









الطلب الأول المؤلف ومولده ونشأته

هو الإمام تقي الدين شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن الخَضِر بن محمد بن الخَضِر بن إبراهيم النُّمَيريُّ نسبًا (١) ، الحرَّانيُّ مولدًا ، الدمشقيُّ نشأةً ومَدْفنًا.

وهذه نبذةٌ في سيرته لابد منها؛ وإلا ف(شهرته تُغنِي عن الإطناب في ذكره، والإسهاب في أمره)(٢).

قيل: إنَّ جدَّه محمد بن الخَضِر حجَّ على درب تيماء، فرأى طفلة خارجة من خباء، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت بنتًا، فقال: يا تيميَّة يا تيميَّة! فلزمه هذا الاسم، وصار لقبًا لذريته من بعده.

ولد ببلدة حَرَّان (٣) يوم الاثنين العاشر من شهر ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة، هاجر والده به وبإخوته إلى الشام عند جَور التتار، ووصلوا إلى دمشق عام سبع وستين وستمائة.

نشأ في كنف والده، وكانت عائلته مشتهرة بالعلم، فأبوه فقيهٌ

⁽۱) النَّمَيري -بضم النون وفتح الميم وسكون الياء- نسبة إلى بني نُمَير، وهو نُمَير بن عامر بن صعصعة. انظر: الأنساب للسمعاني (۱۳/ ۱۸۵).

⁽٢) ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٩٣).

⁽٣) بلدة بين الشام والعراق، وهي التي ولد فيها شيخ الإسلام، وهناك (حرَّان) من قرى حلب، و(حرَّان) قرية في غوطة دمشق، و (حرَّان) بلدة في تركيا، وهذه الثلاث ليست هي التي ينتسب إليها ابن تيميَّة عَنَهُ.

انظر: معجم البلدان لياقوت (٢/ ٢٣٥)، توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٢/ ٣٣١)، وله أيضًا: التبيان لبديعة الزمان؛ المطبوع ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام (ص٤٩١).



88 11 88-

أصولي مفسّر، وجدُّه أبو البركات كذلك، وأخذ العلم عن والده، وعن غيره من علماء عصره.

وقد ذكر أحد قدماء أصحابه، ممن حدَّث بشيءٍ من سيرة الإمام ابن تيميَّة عَيْهُ، أنه نشأ (في حجور العلماء، راشفًا كؤوسَ الفهوم، راتعًا في رياض التفقُه، ودَوحات الكتب الجامعة لكلِّ فنِّ من الفنون، لا يَلْوي إلى غير المطالعة والاشتغال والأخذ بمعالي الأمور؛ خصوصًا علم الكتاب العزيز والسنة النبوية ولوازمهما، ولم يزل على ذلك خَلَفًا صالحًا سلفيًا متألّهًا، برًّا بأمّه، وَرعًا عفيفًا عابدًا ناسكًا صَوَّامًا قَوَّامًا، ذاكرًا لله تعالى في كلِّ أمر، وعلى كلِّ حالٍ، رَجَّاعًا إلى الله تعالى في سائر الأحوال في كلِّ أمر، وعلى كلِّ حالٍ، رَجَّاعًا إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا، وقاً فا عند حدود الله تعالى وأوامره ونواهيه، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر بالمعروف، لا تكاد نفسه تشبع من العلم، ولا تَرْوَى من المطالعة، ولا تَملُ من الاشتغال، ولا تكلُ عن البحث، وقَلَ أنْ يَدخل في عِلْم من العلوم من بابٍ من أبوابه إلا ويُفْتَح له من ذلك الباب أبواب، ويستدرك مستدركاتٍ في ذلك العلم على حُذَّاق أهله، معضودة بالكتاب والسنة.

ولقد سمعته في مبادىء أمره يقول: إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء، أو الحالة التي تُشكِل عليَّ فأستغفر الله تعالى ألفَ مرَّة أو أكثر أو أقلَّ؛ حتى ينشرحَ الصدر وينحلَّ إشكالُ ما أشكلَ.

قال: وأكونُ إذ ذاك في السوق أو المسجد أو الدَّرب أو المدرسة؛ لا يمنعني ذلك من الذكر والاستغفار؛ إلى أنْ أنالَ مطلوبي)(١).

وإنَّ من أعجب ما مرَّ بي في سيرته كَلَهُ، مما يكشف عن صدقه، وكمال حاله؛ ما ذكره تلميذه أبو حفص عمر بن عليِّ البزار كَنَهُ (كمال حاله؛ ما ذكره تلميذه أبو حفص عمر بن عليِّ البزار كَنَهُ (كمال حاله؛ ما ذكره تلميذه أبو عفيمًا للشيخ من أخيه هذا -

⁽١) نقل هذا النص: ابن عبدالهادي؛ تلميذ الإمام ابن تيميَّة في العقود الدرية (ص١٠، ١١).



أعني القائم بأوده (') وكان يجلس بحضرته كأنَّ على رأسه الطير، وكان يهابه كما يَهاب سلطانًا، وكنا نعجب منه في ذلك، ونقول: من العُرْف والعادة أنَّ أهل الرجل لا يَحتشمونه كالأجانب، بل يكون انبساطهم معه فَضْلًا عن الأجنبيِّ (')، ونحن نراك مع الشيخ كتلميذٍ مبالغ في احتشامه واحترامه! فيقول: إني أرى منه أشياء لا يراها غيري؛ أَوْجَبَتْ عليُّ أَنْ أَكُون معه كما ترون!

وكان يُسأل عن ذلك فلا يذكر منه شيئًا؛ لما يعلم من عدم إيثار الشيخ لذلك)^(٣)، فسبحان اللطيف المنان؛ الذي أكرمه، ورفع منزلته.



⁽۱) يعني: القائم بشؤونه، والمصلِح لما اعوجَّ منها. انظر: الألفاظ لأبي منصور ابن المرزبان (ص۱۸۳). والأَوَد: العِوَج. انظر: العين للخليل (۸/ ۹۵، ۹۲)، غريب الحديث لابن قتيبة (۲/ ۱۸۱)، جمهرة اللغة لابن دريد (۱/ ۲۳۲)، الصحاح للجوهري (۲/ ٤٤٢)، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس لابن حجر (۱/ ۲٤٥)؛ (۲/ ۳۲٤).

ويَقصد بأخيه هنا: عبدالرحمن (٧٤٧هـ)، فقد كان تاجرًا ذا صلاح وفضل، وحبسَ نفسَه لخدمة أخيه تقيّ الدين ابن تيميَّة بدمشق وبالإسكندرية، ولم يزل معه ملازمًا للتلاوة والعبادة إلى أن مات. وانظر: الدرر الكامنة (١١٨/٣).

⁽٢) يعنى: أنَّ العادة جرت بأنَّ أهل الرجل ينبسطون معه أكثر من انبساطهم مع الأجنبي.

⁽٣) الأعلام العليَّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيميَّة (ص٧٧٧).



الطلب الثاني مكانته، وثناء العلماء عليه

لم يتولَّ الإمام ابن تيميَّة كُلَّهُ القضاءَ ولا شيئًا من المناصب، بل عُرِضَ عليه أن تُعمَر بلدته حرَّان ويتولى إمرتها فرفض! (١)، وكان مثالًا للزهد في الدنيا، والإعراض عنها، وكان هذا شأنه من صغره، حتى إنَّ والده أعطى شيخه الذي علَّمه القرآن أربعين درهمًا -وهو صغير- وطلب منه أن يعطيه إياها، ويعده بأن يعطيه كل شهر أربعين درهمًا ليزداد حرصه على تعلم القرآن، فقال لشيخه: (يا سيِّدي؛ إني عاهدتُ الله تعالى أن لا آخذ على القرآن أجرًا) ولم يأخذها (١).

وقد تواتر ثناء العلماء عليه؛ من موافقيه ومخالفيه، وأكتفي من ذلك بما يلي:

أولاً: كمال الدين محمد بن علي الأنصاري الشافعي الدمشقي؛ المعروف بابن الزَّمْلَكَاني عَلَيْ (٧٢٧هـ)، فقد ذكر أنه (كان إذا سُئِل عن فنِّ من العلم ظنَّ الرائي والسامع أنه لا يَعرف غيرَ ذلك الفنِّ، وحكمَ أنَّ أحدًا لا يعرفه مثله! وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يُعْرَف أنه ناظر أحدًا فانقطع معه، ولا تكلَّم في عِلْم من العلوم؛ سواءٌ أكان من علوم الشرع أم غيرها؛ إلا فاق فيه أهله والمنسوبين إليه، وكانت له اليد

⁽١) انظر: الأعلام العلية (ص٧٨٧، ٧٨٣).

⁽٢) انظر: الأعلام العلية (ص٧٦٥).



الطُّولَى في حسن التصنيف، وجودة العبارة والترتيب والتقسيم والتبين)(١).

ثانيًا: الذهبي؛ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (١٤٨ه)، فقد ذكر عِلْمَ ابن تيميَّة بالحديث والرجال والعلل، مع التديُّن والنَّبَالة والذِّكر والصِّيانة؛ ثم ذكر أنه (أقبلَ على الفقه ودقائقه وقواعده وحججه، والإجماع والاختلاف؛ حتى كان يقضى منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف، ثم يستدل ويرجِّح ويجتهد، وحُقَّ له ذلك! فإنَّ شروط الإجتهاد كانت قد اجتمعت فيه، فإنني ما رأيت أحدًا أسرعَ انتزاعًا للريات الدالة على المسألة التي يوردها منه، ولا أشدَّ استحضارًا لمتون الأحاديث وعزوها إلى الصحيح أو إلى المسند أو إلى السنن منه، كأنَّ الكتاب والسنن نصب عينيه وعلى طرف لسانه؛ بعبارةٍ رَشِقَة وعين مفتوحة، وإفحام للمخالف، وكان آيةً من آيات الله تعالى في التفسير والتوسع فيه، لعله يبقى في تفسير الآية المجلسَ والمجلسين. ..، وكان قوًالًا بالحقِّ نَهَاءً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم، ذا سَطُوة وإقدام، وعدم مداراة الأغيار، ومَنْ خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير وإقدام، وعدم مداراة الأغيار، ومَنْ خالطه وعرفه قد ينسبني إلى التقصير في وصفه. ..)(٢).

ثالثًا: تقيُّ الدين علي بن عبدالكافي السبكي (٧٥٦هـ) فقد جاء في كتابٍ كتب به إلى الحافظ الذهبي؛ أبي عبدالله محمد بن أحمد (مُكَامِ)؛ في شأن الإمام ابن تيميَّة، وفيه: (أمَّا قولُ سيِّدي (مُكَامِ) الشيخ (٤٠)؛ فالمملوكُ (٥) يتحقَّق كِبَر قَدْره، وزَخَارة بَحْرِه، وتوسُّعَه في

⁽١) انظر: العقود الدرية لابن عبدالهادي (ص١٣).

⁽٢) ثلاث تراجم نفيسة، للذهبي (ص٢٣).

⁽٣) يعني الذهبي.

⁽٤) يعني ابن تيميَّة. (٥)

المنك القَبِي إِن إِن إِلَا إِن إِلَا إِن إِلَا إِن إِلَا إِن الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْفِلْ الْمُنْلِلْلِلْمِلْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْفِلْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْم



*X\$\{}\\$X>

العلوم الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه واجتهاده، وبلوغه في كلِّ من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف! والمملوك يقول ذلك دائمًا، وقَدْره في نفسي أكبر من ذلك وأجلُّ؛ مع ما جمعه الله له من الزَّهَادة والورع والديانة، ونُصْرة الحق، والقيام فيه؛ لا لغَرَض سواه، وجَرْيه على سَنن السلف، وأخذِه من ذلك بالمأخذ الأوفى، وغرابة مثله في هذا الزمان، بل فيما مضى من أزمان!)(١).



⁽١) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر (١٨٦/١).



الطلب الثالث شيوخه وتلاميذه

تلقَّى الإمام ابن تيميَّة العلمَ عن شيوخ كثيرين (١)؛ أكتفي منهم بالآتي:

- ۱ والده، عبدالحليم بن عبدالسلام (۲۸۲هـ)، أخذ عنه الفقه والأصول.
- ٢ أبو الفرج؛ عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي، المعروف بـ
 ابن أبي عمر(١٨٢هـ)، صاحب "الشرح الكبير على المقنع".
- ٣ أبو البركات؛ المنجَّا بن عثمان بن أسعد بن المنجَّا التنوخي الدمشقي (١٩٥هـ)، صاحب "الممتع في شرح المقنع".
- عبدالله؛ محمد بن عبدالقوي بن بدران المقدسي (١٩٩هـ)،
 صاحب المنظومة المشهورة "عقد الفرائد وكنز الفوائد"، قرأ عليه
 ابن تيميَّة في اللغة.

وأخذ العلم عنه خلقٌ كثير؛ أكتفي منهم بالآتي:

ابو عبدالله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، الحافظ والمؤرخ المعروف، وذكر ابن تيميَّة في معجم شيوخه الكبير (٢)،

⁽۱) انظر: العقود الدرية لابن عبدالهادي (ص٦، ٧)، طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي (١٤ انظر: العقود الدرية لابن عبدالهادي (ع/ ٤٩٤)، ذيل طبقات الحنابلة (٤/٤٩٤)، العبر في خبر من غبر للذهبي (٤/ ٤٨٤)، ذيل طبقات الحنابلة (٤/٤٩٤)، الدرر الكامنة لابن حجر (١٦٨/١).

^{(1) (1/50).}

- وفي المعجم المختص بالمحدثين (١). صح: الزُّرُجِي _ بهم الراي .
- ٢ أبو عبدالله؛ محمد بن أبي بكر بن أيوب الزَّرعي؛ ابن قيِّم الجوزية (١٥٧هـ)، وهو من أخص تلاميذه، نقل عنه في كتبه كثيرًا.
- عبدالله؛ محمد بن أحمد ابن مفلح المقدسي (٧٦١هـ)، وهو
 من أعرف الناس باختيارات شيخه، وساق كثيرًا منها في كتابه
 "الفروع".
- إبو عبدالله؛ محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي (١٤٤هه)،
 الحافظ المعروف، ترجم لشيخ الإسلام ترجمة وافية في كتابه
 "العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيميَّة".





الطلب الرابع مؤلفاته

كان الإمام ابن تيميَّة كثير التصنيف؛ مع كثرة انشغاله بالتدريس والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وخدمة الناس، وكان كثير من كتاباته جوابًا عن سؤال، وربما كتب في الجواب مجلدًا، كما في رسالتنا هذه؛ فقد ذكر أنه كتبها جوابًا عن سؤال.

وإنَّ مما اشتهر به الإمام ابن تيميَّة كَلَّهُ سرعة كتابته؛ فقد (مَنَّ الله عليه بسرعة الكتابة، ويكتب من حفظه من غير نقل) (١)، وذكر ابن عبدالهادي كله أنه ربما كتب مجلدًا لطيفًا في يوم، وكتب غيرَ مرةٍ أربعينَ ورقة في جلسة وأكثر)، ثم قال: (أحصيتُ ما كتبه وبيَّضه في يوم فكان ثماني كراريس؛ في مسألةٍ من أشكل المسائل!)(٢).

وتُشكِل قراءة خطه كلله لسرعة كتابته، ولذا كان عنده مَنْ يبيِّض له كتبه، وهو: أبو عبدالله محمد بن عبد الله؛ المعروف بابن رُشَيِّق المغربي (٧٤٩هـ)؛ ذكر ابن كثير كلله أنه كان أبصر بخطِّ الشيخ منه (٣).

ولذا ترك كليه مؤلفات كثيرة جدًّا، حتى ذكر الذهبي كليه أنه لا يبعد أنَّ له خمسمائة مجلدة (٤٤)، وقد سارت بتصانيفه الركبان في فنونٍ من العلم وألوان (٥٠).

⁽۱) العقود الدرية (ص۱۰۸). (۲) الموضع السابق.

⁽٣) انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٥١٠).

⁽٤) نقله ابن عبدالهادي في العقود الدرية (ص٣٦). وانظر: ثلاث تراجم نفيسة، للذهبي (ص٢٣)، الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص٣٣).

⁽٥) ثلاث تراجم نفيسة، للذهبي (ص٢٣).

وسأكتفي بذكر خمسة من كتبه كلله:

- ا شرح العمدة. وهو شرحٌ لكتاب عمدة الفقه للموفق أبي محمد؛ عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٢٢٠هـ)، وهو من أنفس شروحه إن لم يكن أنفسها، بسط فيه الكلام على مسائل العمدة، وزاد مسائل كثيرة، مع ذكر الروايات والأوجه في مذهب الحنابلة، والاستدلال عليها، وهو من أنفع كتب المذهب في الاستدلال، واستفاد منه فقهاء المذهب بعده، والمطبوع من الكتاب فقه العبادات سوى الزكاة، مع نقصٍ في كتابي الصلاة والصيام.
- رفع الملام عن الأئمة الأعلام. صنفه في بيان منزلة أئمة الإسلام المقبولين عند الأمة قبولًا عامًّا، وأنه ليس منهم من يتعمد مخالفة النبيِّ عَيْلِيْ، وأنه إنْ وقع من أحد منهم مخالفة لحديثٍ فلابد له من عذر، وأنَّ الأعذار ترجع إلى ثلاثة أصناف:
 - أحدها: عدم اعتقاده أنَّ النبي عَلَيْهُ قاله.
 - الثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.
- الثالث: اعتقادُه أنَّ ذلك الحكم منسوخٌ. وعلى صغر حجم الكتاب؛ إلا أنه نفيسٌ في بابه، وله طبعات كثرة.
- ٣ درء تعارض العقل والنقل. وهو من أعظم كتبه وأنفعها، صنفه في الرد على الأشاعرة القائلين بوجوب تقديم العقل على النقل إذا تعارضا، وجعلوا ذلك قانونًا كليًّا لهم (١). وهو مطبوع في عشرة مجلدات، نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بتحقيق د. محمد رشاد سالم عَلَيْهُ.

⁽١) انظر: موقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، د. عبدالرحمن بن صالح المحمود (١/٢٠٦).



- كام الشيعة القدرية. وهو من كتبه النفيسة، صنفه في الرد على كتاب "منهاج الكرامة في معرفة الإمامة" لابن مطهر الحِلِّي الرافضي. وهو مطبوع في ثمانية مجلدات، نشرته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بتحقيق د. محمد رشاد سالم عَلَيْهُ.
- - الصارم المسلول على شاتم الرسول على. ألفه عقب واقعة عسَّاف النصراني الذي سبَّ النبيَّ عَلَيْهُ، فوقع بسبب ذلك فتنة، ضُرب على إثرها ابن تيميَّة عَلَيْه، وسجنه نائبُ الأمير عز الدين أيبك الحموي، فصنف هذا الكتاب(١).



⁽١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٧/ ٦٦٥، ٢٦٦).



الطلب الخامس وفاته

توفي كَلَّهُ في سجن القلعة بدمشق، في ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة؛ من سنة ٧٢٨هـ، بعد مرض ألمَّ به أيامًا قبل وفاته.

وأخبر أخوه عبدالرحمن الذي كان ملازمًا له في السجن؛ أنه ختم مع أخيه تقيّ الدين في سجن القلعة ثمانين ختمة، وشرعا في الختمة الحادية والثمانين، وانتهيا إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنْقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهُرٍ ﴿ الْقَمَر: ٥٤-٥٥] (١).

وذكر تلميذه أبو حفص البزّار كلّه أنه لم يبق في دمشق مَنْ يستطع المجيءَ للصلاة عليه وأراده إلا حضر لذلك وتفرّع له، حتى غُلِقت الأسواق بدمشق، وعُطِّلت معايشها حينئذ، وحصل للناس بمصابه أمرٌ شغَلهم عن غالب أمورهم وأسبابهم، وخرج الأمراءُ والرؤساء والعلماء والفقهاء والأتراك والأجناد والرجال والنساء والصبيان من الخواص والعوام، حتى قيل: لم يتخلف أحدٌ من غالب الناس إلا ثلاثة أنفس، كانوا قد اشتهروا بمعاداته، فاختفوا من الناس خوفًا على أنفسهم، بحيث غلب على ظنهم أنهم متى خرجوا رجمهم الناس فأهلكوهم! (٢).

وذكروا في ذلك أخبارًا، فرحمه الله، ورفع منزلته في عليِّين.

⁽١) انظر: العقود الدرية (ص٤٤٣)، ذيل طبقات الحنابلة (٤/٥٢٥).

⁽٢) انظر: الأعلام العلية (ص٧٩١).

CELLER

البهث الثاني التعريف بالرسالة

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف، وتحقيق المطلب الأول: إشبها.

المطلب الثاني: أهمية الرسالة، وسبب تأليفها. وفيه فرعان:

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الرسالة.

المطلب الرابع: المؤلفات في موضوع الرسالة.

المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية.

المطلب السادس: عملي في تحقيق الرسالة.







الطلب الأرل إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف، وتحقيق اسمها:

وفيه فرعان:

الفرع الأول: إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف:

نسبة هذه الرسالة إلى الإمام ابن تيميَّة كَلَنَّهُ ثابتةٌ، ويدل لذلك ما يلى:

- ١ التصريح بنسبتها إليه في النسخة الخطية.
- ۲ نسبها إليه بعض تلاميذه، وهو الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد
 بن عبدالهادي (ت٤٤٤هـ) في كتابه العقود الدرية (ص١٠١).
- ٣ وجود مضمون هذه الرسالة في مختصر الفتاوى المصرية لابن تيميَّة؛ اختصار أبي عبدالله محمد بن علي البعلي (٧٧٧هـ)، في الصفحات (٥٢٥-٥٣٥)؛ كما يتبين بالمقارنة بينهما، بل إنَّ المختصر قد تضمَّن جملًا وعباراتٍ هي بنصها في هذه الرسالة.
- عوافقة آراء الإمام ابن تيميَّة وترجيحاته في هذه الرسالة لما في كتبه الأخرى، سواء الترجيحات الفقهية أو الحديثية، ولم أقف في هذه الرسالة على رأي مخالف لما في كتبه.

أما الآراء الفقهية فمنها:

- تحريم الشطرنج.
- الشطرنج أشد تحريمًا من النرد في حال اشتراكهما في العِوَض؛ وجودًا أو عدمًا.

- تصحيحه ضمان البساتين، وأنه ليس داخلًا في بيع الثمرة قبل بدوِّ صلاحها.
 - إباحته بيع ثمر البستان بعد بدوِّ الصلاح في ثمر شجرةٍ منه.
 - إبطاله اشتراط المحلِّل في عقد السَّبَق. وأما الحديثية؛ فمنها:
 - کلامه عن سفیان بن حسین کلله.
- نقل تلميذه الإمام ابن القيم كَنْ عن هذه الرسالة في مواضع من كتابه الفروسية، وبعض تلك النقول تصل إلى نصف صفحة تقريبًا، وانظر في الصفحات الآتية في هذه الرسالة: (٥٣، ٥٤، ٥٣، ٧٠، ٧١).

الفرع الثاني: تحقيق اسم الرسالة:

العنوان المثبت على الورقة الأولى من النسخة الخطية: (المسابقة في الخيل والإبل والمناضَلة، ورمي النُشَّاب ونحوه، وما يتبع ذلك).

وهو نفسه عنوان الفصل الأول في الرسالة، لكن بدل لفظة (في)= (على).

وذكره تلميذه الحافظ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي (تكاهر) في العقود الدرية (ص١٠١) بعنوان: (قواعد في سِبَاق الخيل، ورمي النُّشَاب).

ويحسن التنبيه على أنَّ هذه القواعد التي ذكرها تلميذه ابن عبدالهادي عَنه؛ ليست هي المسألة المنشورة في جامع المسائل (٧/ ٢٩٧-٣٠)، لأنَّ هذه المسألة مختصرة جدًّا؛ في مشروعية الرمي بالنُشَّاب، وتحريم الرمي بالبندق، والحكم ببدعيَّة أيمان البندق، ولم يشر

⁽١) خلافًا لما ذكره الدكتور على العمران في تحقيقه لكتاب العقود الدرية (ص١٠١).



فيها إلى سباق الخيل، وأما القواعد التي ذكرها ابن عبدالهادي عنه فهي أشمل؛ إذ تكلم فيها عن سباق الخيل بخلاف هذه المسألة المختصرة، ثم إنها قواعد كما سماها، وليست مسألة.

ولذا فالأقرب أنَّ تلك القواعد هي رسالتنا هذه، فقد ذكر فيها جملةً من القواعد في الغرر والمخاطرة، وبيان مراتب المفاسد، وأن التحريم يزداد كلما كثرت المفاسد، وأنَّ الشارع الحكيم لا ينهى عن شيء لمفسدة؛ ثم يبيح ما هو أشدُّ منه مفسدة، إلى غير تلك القواعد والضوابط الأصولية والفقهية.



الطلب الثاني أهمية الرسالة، وسبب تأليفها

وفيه فرعان:

الفرع الأول: أهمية الرسالة:

تتلخص أهمية هذه الرسالة فيما يلي:

- ١ أنها من الرسائل التي لم يسبق نشرها.
- كونها تبحث في مسائل السَّبق وأحكامها، وهي من المسائل المهمة في الفقه الإسلامي، والحاجة إليها قائمة في كل زمان، وصورها متجددة.
- تتميز هذه الرسالة بكونها مصنفًا كاملًا ومفردًا للإمام ابن تيميّة
 عُنة (۱)؛ كتبها كَلْشُه في جلسة واحدة؛ وقد صنع ذلك مرارًا في

(١) أشكل على بعض الفضلاء عدُّ هذه الرسالة مصنَّفًا مستقلًّا؛ لأمرين:

⁻ الأول: أنَّ المؤلف صدَّرها بعد خطبة الحاجة بقوله (فصلٌ)، والعادة أنَّ الفصل لا يكون في مطلع الرسالة.

⁻ الثاني: أن البعلي كنه اختصر هذه الرسالة في اختصاره للفتاوى المصرية، والفتاوى المصرية والفتاوى المصرية هي فتاوى متفرقة لشيخ الإسلام، جمعها تلميذه الحافظ محمد بن أحمد بن عبدالهادي كنه، وليست رسائل مستقلة.

أما الأول فيجاب عنه بأنَّ هذا ليس غريبًا، بل هو مستعمل عند شيخ الإسلام كَنَهُ، يصدِّر بعض رسائله -بعد خطبة الحاجة- بقوله: (فصلُّ)، وانظر مثالًا لذلك: مختصر الفتاوى المصرية (ص٦١٣)، مجموع الفتاوى (٦/١٨)، (٢٧٣)؛ (٣٠٣/٨)؛ (١١/١٠)؛ (١١/ ٢٧٠)، وغيرها كثير.

وأما الثاني؛ وهو كون الفتاوى المصرية فتاوى متفرقة ليس فيها رسائل؛ فيجاب عنه بأنه غير مطرد، فإنَّ في المختصر رسالةً مصدَّرة بخطبة الحاجة، كما في (ص٦١٣)، مما يدل على =



رسائل ذاع صيتها، وكتب الله لها القبول، كالواسطية (١)، والحموية (٢)، وكتاب له في المنطق (٣).

المسألة التي أطال المؤلف في مناقشتها؛ وهي مسألة "اشتراط المحلِّل" من أشهر المسائل الخلافية في أبواب السَّبَق، وعامة الفقهاء على القول باشتراط المحلِّل؛ خلافًا لما رجَّح المؤلف عَلَيْهُ.

والقضاء في عصر المؤلف كان على القول باشتراط المحلّل، ولذا وقعت محنةٌ لتلميذه ابن القيم بعد تأليفه كتابًا في عدم اشتراط المحلّل(3)، نصر فيه اختيار شيخه الإمام ابن تيميّة رحمهما الله، وأفتى به جماعةً من التُرك دون أن يعزوه إلى شيخه ابن تيميّة، وقد أنكِرَ عليه هذا القول لمخالفته للأئمة الأربعة، واستدعاه لذلك القاضي تقيّ الدين علي بن عبدالكافي السبكي عَنْ (٧٥٦هـ)، وانتهى الأمر بإظهار ابن القيم عَنْ موافقةَ الجمهور في هذه المسألة(6)

• - اشتمال الرسالة على فوائد فقهية متنوعة؛ في طريقة الاستدلال، ومناقشة الأقوال، وإلزام المخالف بمقتضى مذهبه، وتحرير مآخذ

⁼ أنَّ في الفتاوى المصرية ما هو رسالةٌ مستقلة؛ ولو كان سبب تأليفها الجواب عن فتيا، وكذلك هذه الرسالة -أعني رسالة المسابقة- فإنَّ شيخ الإسلام عَنْ صدَّرها بخطبة الحاجة، ونص في آخرها على أنه صنَّفها جوابًا عن فتوى.

⁽١) انظر: مجموع الفتاوي (٣/ ١٦٤).

⁽٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/٤)، طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي (٤/ ٢٩٢)، ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٥٠١).

⁽٣) انظر: الرد على المنطقيين (ص٣).

⁽٤) عنوانه: (بيان الاستدلال على بطلان اشتراط محلّل السّباق والنّضال). انظر: أعلام الموقعين عن رب العالمين (٥/ ٤٢١).

⁽٥) انظر: البداية والنهاية (١٨/ ٤٧٩)، الدرر الكامنة (٥/ ١٤٠). وانظر أيضًا: الفروسية لابن القيم (ص. ٢٨٤، ٢٨٥).

الفقهاء في أقوالهم، وربط الحكم بنظائره، وتخريج الفروع على الأصول، وغير ذلك.

الفرع الثاني: سبب تأليف الرسالة:

ألَّف الإمام ابن تيميَّة كَلَّهُ هذه الرسالة جوابًا عن سؤال، كما نصَّ على ذلك في آخر هذه الرسالة (١)، ولم يذكر كَلَهُ نصَّ السؤال الذي ورد إليه. ويبدو أنَّ هذا السؤال لا يخلو من أحد احتمالين:

- الله السؤال عن المسابقات المشروعة والممنوعة بوجه عام؛ لأنَّ هذا مضمون الرسالة في الجملة، فقد بيَّن المؤلف فيها أنواع المسابقات؛ ما يُشرع منها مع العِوَض وعدمه، وما يُمنَع مع العِوَض وعدمه، وما يُشرع بغير عِوض ويُمنَع مع العِوَض.
- ٧ ويحتمل أن يكون السؤال عن مسألةٍ معينة؛ وهي حكم المحلّل في السباق الذي يُشرع فيه العورض، ويدل لذلك: أنَّ هذه المسألة هي التي بسط المؤلف الكلام عليها، واستغرقت نصف الرسالة تقريبًا، وإنما ذكر الكلام عن المسابقات بوجهٍ عام تمهيدًا للكلام عن تلك المسألة.

وثُمَّ قرينةٌ أخرى ترجِّح الاحتمال الثاني؛ وهي قول المؤلف عَنه بعد إفاضته في مناقشة القول باشتراط المحلِّل: (والمقصود الأعظم: بيانُ فساد ظنِّ الظانِّ أنه بدون المحلِّل قمارٌ، وبالمحلِّل يزول القمار! لأن المقامرة متردِّدة بين أن يَغْنَم ويَغْرَم!).

وقوله أيضًا: (والكلامُ على هذه المسألة، وذكرُ أقوال العلماء من السلف والخلف وأسانيدها وأسانيد الآثار؛ مبسوطةٌ في غير هذا الموضع، وإنما كتبتُ هذا الجوابَ لمستفتٍ في قَعْدة واحدة!).

⁽۱) انظر: (ص۱۰۲).



الطلب الثالث منهج المؤلف في الرسالة

يمكن تلخيص منهج المؤلف في هذه الرسالة فيما يلي:

- ا التمهيد بما يعين على تصور هذا الباب؛ فقد قسم المسابقات إلى ثلاثة أصناف، مقدِّمًا الصنف المجمع على مشروعيته مع العِوَض وعدمه، ثم الصنف المجمع على المنع منه مع العِوَض وعدمه، ثم الصنف المجمع على المنع منه -في الجملة- مع العِوَض وإباحته بغير عِوض.
- ٢ تحرير مواضع الإجماع، ومواضع النزاع، ومن أمثلة ذلك: بيانه أنَّ اللعب بالشطرنج يحرم إجماعًا إن كان بعِوَض، وأما إن خَلا عن العِوَض ففيه خلاف.
- ٣ الإشارة إلى بعض المسائل الخلافية المشهورة في المسابقات،
 كحكم الشطرنج مثلًا.
 - ٤ تحرير معاني الألفاظ الشرعية، كتحريره معنى الغرر المنهي عنه.
- - تحرير العلل الشرعية، كتحريره علة تحريم الميسر، وعلة النهي عن بيع الثمرة قبل بدوِّ صلاحها.
- عنايته بمآخذ الفقهاء هم، كمأخذ الحكم بإباحة العِوض أو عدمه في المسابقات المباحة؛ غير الإبل والخيل والرمي، ومأخذ تحريم النرد والشطرنج.
- ٧ إلزام المخالف؛ كإلزامه القائلين باشتراط المحلِّل في السِّباق بناء





على أنَّ المتسابقِين دائرون بين الغنم والغرم والسلامة! فألزمهم بأن يبيحوا السِّباق بدون محلِّل؛ لأنَّ احتمال السلامة قائم في هذه الحال أيضًا؛ فيما إذا استوى المتسابقون جميعًا.

منايته بمقاصد الشارع، وتمييزه بين درجات المفاسد، وأنَّ التصرف كلما عظمت مفسدته وكثرت؛ كان تحريمه أشدَّ.





الطلب الرابع المؤلفات في موضوع الرسالة

عني الفقهاء على قديمًا وحديثًا بالتصنيف في المسابقات وأحكامها عمومًا، وفي بعض مسائلها على جهة الخصوص؛ كالمصنفات في فضائل الرمي لجمع من الحفاظ؛ كابن أبي الدنيا وابن وكيع والطبراني وابن القرَّاب وغيرهم، أو فضائل الخيل، أو الرهان وأحكامه، أو حكم المحلِّل في السَّباق، أو نحو ذلك.

وقد ذكر جملةً كبيرة من تلك المصنفات الأستاذ عبدالله بن محمد الحبشي وفقه الله؛ في كتابه النفيس: (معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي: ص٨٨٤-٨٨٩)(١).

وسأكتفى هنا بجملة منها؛ مبتدئًا بالمؤلفات القديمة:

- الفروسية، وهو كتابه الكبير في هذا الباب، وقد بسط فيه القول في المسابقات وأحكامها، وهو من أنفس ما كتب في هذا الباب، وله جملة طبعات، أجودها التي بتحقيق الشيخ زائد النشيري وفقه الله.
- ٢ بيان الاستدلال على بطلان اشتراط محلِّل السباق والنضال، ذكره
 ابن القيم كلَّلُهُ في إعلام الموقعين (٥/ ٤٢١).
- ٣ أُولى الأسباب في الرمي بالنُّشَّاب، لابن جَماعة؛ محمد بن أبي

⁽۱) وانظر أيضًا: الكتاب العربي الرياضي؛ تاريخه وموضوعاته وأعلامه؛ من القرن الثاني إلى الثاني عشر الهجري. للأستاذ إبراهيم بنعزوز، جمع فيه جملة كبيرة من المؤلفات في المسابقات بأنواعها.

- بكر بن عبدالعزيز بن محمد الكناني الشافعي، وهو حفيد عز الدين ابن جَماعة (١/ ٢٠٢).
- الرمي بالنُشَّاب. للحافظ السخاوي؛ أبي الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد (٢٢٨/٨).
 بن محمد (٢٠٨هـ)، ذكره في كتابه الضوء اللامع (٢٢٨/٨).

وأما الكتب المعاصرة في موضوع المسابقة أو في مسألة المحلّل؛ فأهمها:

- المسابقات وأحكامها في الشريعة الإسلامية. د. سعد بن ناصر الشثري، وهي دراسة فقهية أصولية متميزة في بابها.
- ٢ أحكام المسابقات في الشريعة الإسلامية، وتطبيقاته المعاصرة. عبدالصمد بن محمد بلحاجي، إشراف: أ.د محمد خير هيكل، ط؛ دار النفائس. وأصلها رسالة ماجستير في الفقه المقارن، تقدم بها الباحث في قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإسلامية، بجامعة الجنان بطرابلس لبنان، وهي دراسة نافعة في هذا الباب.
- المحلّل في عقد السّباق. د. عبدالله بن إبراهيم الناصر، وهو بحث محكم منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ٩٢، عام١٤٣٢هـ، ذكر فيه خلاف الفقهاء الله في حكم المحلّل في السّباق، وأدلة كل قول، مع مناقشتها.
- المسابقة على المركوب من الحيوانات؛ أحكامها وضوابطها. د. عبداللطيف بن مرشد العوفي، وهو بحث محكم ومنشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد ١٥٨، عام ١٤٣٣ه، ذكر فيه حكم السباق على الخيل والإبل، والبغال والحمير، وحكم عقد المسابقة من جهة اللزوم وعدمه، ومن جهة العِوَض وعدمه، وتحرير ما يحصل به السبق.



الطلب الخامس وصف النسخة الخطية

لم أجد لهذه الرسالة النفيسة إلا نسخة واحدة؛ وهي نسخة ملونة، محفوظة في دار الكتب المصرية، تقع في أربع وأربعين صفحة، في كل صفحة منها سبعة عشر سطرًا، ورقم الحفظ في دار الكتب المصرية، برقم (٩٩/الزكية)، من مكتبة الأستاذ أحمد زكي باشا عَنَهُ؛ الملحقة بالدار، وفي الدار نفسها برقم (١٦١٢١/ي) نسخة مصورة بالفوتستات عن النسخة السابقة.

وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخي جميل، كتبها محمد بن علي بن محمد الأزرقي على خلل في الضبط أحيانًا.

ومع جمال خط الناسخ إلا أني لم أقف له على ترجمة؛ سوى كونه من أهل القرن التاسع، فقد وقفت على وصف نسخة خطية من كتاب (عَقيلة أتراب القصائد)، كتبها الأزرقي عَلَيْهُ، مع قصيدة حرز الأماني؛ عام ١٤٤هـ(١).

ووقفت أيضًا على وصف نسخة بخطه من كتاب (السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) لشيخ الإسلام ابن تيميَّة عَنه، وكان فراغه من نسخها في مستهلِّ شهر رمضان سنة ٨٥٥هـ(٢).

⁽١) انظر: فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية (٢/٢٠٦).

⁽٢) انظر: الفهرس الوصفي لمخطوطات الفقه الحنبلي وأصوله وفقه الظاهرية بالمكتبات المصرية (٢) ١١٢).

ويبدو أنه لم يكن مشتغلًا بالعلم، ولذا وقع في أخطاء ظاهرة في النسخ، لا تخفى على المشتغل بالعلم، وانظر في الصفحات الآتية في هذه الرسالة: (٤٤، ٥٤، ٥٩، ٦٦، ٦٦، ٧٧، ٧٨، ١٠٣)، وغيرها كثير.

ويمكن عدُّ مختصر هذه الرسالة -في مختصر الفتاوى المصرية-نسخة أخرى؛ للاستفادة منها في تصحيح النص في بعض المواضع.

وهذه صور من النسخة الخطية:



الصفحة الأولى من المخطوط



وُمُنْ يُضَلِّلُ فِلْاهَادِي لِلْهِ اللَّهِ وَاشْهَالُ الْ الااللهُ وَصَافَ لا مِنْ مِلْ لَهُ ﴿ وَالشَّهَا الْحَيْدُ اعْبِينُ وَرو صلالله عليه وعلاله وسلمنسها المستايف عالخيل والأبل والمناصله وزنى لنشاء وَغُوهِ وَمَا يَسِهُ وَلَكُ ۞ وَجَمَاع ذَلِكُ الْخُوالِ الْحِي بكؤن برائ فساعد ابنغا لنان بطلب كل واحدمنها ان يَعْلَبُ الْإِحْرِبِثُلَيْةِ اصْنَابِ ﴿ صَنْفُ امْرَالِلَّهُ مِهِ ورسوله كالمشباف بالخبل والرمى فانعذا بتما يغين للجهاد في سَباللهِ الذي مراته بو درسوله قات نعابى داعدواله ومااستظعم من قوة وين رباط الخيا برهبون عدوالله وعذوكم والجون تن وفي والعداكم



متاخذسنة ماعدلال بغلنه متاحه وتاخذست ولبست عده الجعالة المغزوقه المنزوعة مع ازالاتات تناذعوا فيجوا والجناك فانطلها طايفه كادمت اكذلك مزح مت اليومز الظاهرية و لكز المتواب الذي الدي جَهُورالعُلَآجُوارَمَامِثُل إِنْ يَعُولُ مِن رِدْعندي الابق قِللهُ كزامر منخيه الحايط فلة كذاؤليت عقدًا لازمام والمكل فيها عَبِرَمعَاوُم عَلَافِ الاحَارُه اللازمَه ٥ وَلَمَ الْعَوْ ازنجعار للطبيب جعالا على استفاكا جعالا صابي البي صلا اللة عليه وسلم جعلواذا شبى سيدا لمي ترفيينم ولاعور ازيستاج الطبنت على لشفاء لأرة لك غرَمَعَدُورِكُ ولاالعال ضبوط وصا ومزمنا بنظه بفيه مَا بِ السَّبِي فَا تَ كِينَا بُولِ مِن المنكاء اعتفال وا اللسَّبِقُ الذَّا كَانْ مُرالِحًا بَيْنُ وَلَبْسِ بَيْنُمَا مُخَلِلُكُانَ هَذَا مِزَالِبِسِ المحرم ومعبرون عزفلك بازهذانك الانكلانها مترد بَسَانِ عِنْمُ اوْ لَعِنْمُ وَمَا كَانَكُولِكُ فَهُوَ قِنَا رُوَاعِتُقَدُوا الخالفيارالمي محرم لمافيد مزالمخاط والنعزيراذكات كالمنها عمل العنم وعمل العرم فقومفاتم على مر



الطلب السادس عملي في تحقيق الرسالة

- ا نسخ الكتاب حسب قواعد الإملاء الحديثة.
- ٢ إثبات النص على الوجه الصحيح، مع التنبيه على مواضع السقط والتصحيف في الحاشية؛ وإثبات الصواب في المتن بين معقوفتين، وإنما سلكت هذا المنهج لأن النسخة ليست مكتوبة بخط المؤلف، وناسخها ليس مشتغلًا بالعلم، مع وقوعه في أخطاء ظاهرة في النسخ.
- عدمُ الالتزام بما في النسخة الخطية من ضبطٍ بالشكل، ولا التنبيه
 على ذلك في الحاشية؛ لكثرة الخلل فيه.
 - ٤ إثبات اسم السورة ورقم الآية في المتن.
 - ٥ تخريج الأحاديث والآثار من مصادرها، والحكم عليها.
 - ٦ توثيق كلام العلماء من مصادره.
 - ٧ توثيق الإجماع من مصادره.
 - موادرها المعتمدة.
- بيان معاني الكلمات الغريبة والمصطلحات الواردة في كلام المؤلف.
 - ١٠ بيان ما يحتاج إلى إيضاح في كلام المؤلف.
- ١١ الإحالة على المواضع التي ذكر المؤلف أنه بسط الكلام عنها في
 كتبه.
- ١٢ وضع فهارس للآيات والأحاديث والآثار والمراجع والموضوعات.



CELLED

القسم الثاني النصُّ المحقَّق







كتابٌ في المسابقة في (۱) الخيل والإبل والمناضّلة (۲)، ورَمْي النُّشَّاب (۳) ونحوه وما يَتْبَع ذلك [۱/۱]

بسم الله الرحمن الرحيم رَبِّ يَسِّرْ

قال الشيخ الإمام العالم العلامة، إمام الأئمة، وناصر السنة، حَبْر المسلمين، شيخ الإسلام، تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيميَّة رضي الله عنه وأرضاه:

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم تسليمًا.

⁽۱) كذا في الأصل، وسيأتي العنوان نفسه بلفظ: (المسابقة على الخيل) في عنوان الفصل الآتي (ص٤٤).

⁽٢) هي المباراة في الرَّمي. انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٨/ ٢٠٥)، وخصها بعضم بالمباراة برمي النُشَاب. انظر الفروسية لابن القيم (ص٣٢٧).

⁽٣) النُشَاب على وزن فُعَال. انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٣/ ١٢٣١)، وهو السهم، كما في الصحاح للجوهري (١/ ٢٢٤)، لكن خصَّه بعضهم بالسهم الذي يُرمَى به عن الأقواس الفارسية، والنَّبل بما يُرمَى به عن الأقواس العربية. انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص٢٧٢)، وقيل: النُّشَاب هو الطويل من السهام. انظر: تقويم اللسان لابن الجوزي (ص١٢٠)، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي (ص٢٢٠).



فُصْلُ

في المسابقة على الخيل والإبل، والمناضلة ورمي النُشَّاب ونحوِه، وما يتْبَع ذلك:

وجماعُ ذلك أَنَّ الأعمالَ التي [تكون] (١) بين اثنين فصاعدًا؛ يتَغَالبان بطَلَبِ كلِّ واحدٍ منهما أَنْ يَغْلِبَ الآخَر؛ ثلاثة (٢) أصناف:

صنفٌ أمرَ الله به ورسولُه؛ كالسِّباق بالخيل والرمي، فإنَّ هذا مما يعين على الجهاد في سبيل الله الذي أمرَ الله به ورسولُه، قال تعالى: ﴿ وَأَعِدُوا لَهُم مَّا اَسْتَطَعْتُم مِن قُوَةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ [تُرْهِبُونَ] (٣) بهِ عَدُوَّ الله وَعَدُوَّ كُمُ وَءَاخِرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ [١/ب] اللهُ يَعْلَمُهُمْ ﴿ [الأنفال: ٢٠].

أي: ويُرهبون به آخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ (٤). وقد فُسِّروا بالمنافقين (٥)، وبالجنِّ (٢)!

⁽۱) في الأصل: (يكون)، والأظهر ما أثبت. وانظر مختصر هذه الرسالة؛ في كتاب: مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٢٥).

⁽٢) في الأصل: (بثلاثة)، وفي مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٢٥): (ثلاثة)، وهو أصح.

⁽٣) في الأصل: (يرهبون) بالياء، ويبدو أنها خطأ من الناسخ؛ فهي قراءة شاذة، مروية عن الحسن البصري كنّه، حكاها ابن خالويه في مختصر شواذ القرآن (ص٥٥)، والكرماني في شواذ القراءات (ص٨٠١). وانظر: البحر المحيط لأبي حيان (٥/ ٣٤٤).

ولم أجد لهذه القراءة ذكرًا في كتب المؤلف كله، بل هو يستشهد في جميع المواضع التي وقفت عليها بالقراءة المتواترة: (ترهبون).

⁽٤) أي: ترهبون بهذا الإعداد عدوَّ الله وعدوَّكم ممن ظهرت لكم عداوتهم، وترهبون به آخرين سواهم لا تعلمون عداوتهم، أو لا تعلمون أحوالهم وأماكنهم؛ الله يعلمهم دونكم. انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (١١/ ٢٥٠).

⁽٥) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري (١١/ ٢٤٨، ٢٤٩)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٧٢٣، ١٧٢٣).

⁽٦) وتفسير الآخرين في الآية بالجن هو اختيار ابن جرير الطبري. جامع البيان عن تأويل آي القرآن (١١/ ٢٤٩، ٢٥٠). وانظر: تفسير ابن أبي حاتم (١٧٢٣، ١٧٢٤).



وثبت في صحيح مسلم (۱) وغيره (۲) عن عقبة بن عامر عن النبي عَلَيْهُ أَنه قال: «ارموا وارْكَبوا، وأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِليَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، ومَنْ تَعَلَّمَ الرَّمْيَ ثم نَسِيَه فهي نِعمةٌ جَحَدَها». وفي روايةٍ: «فليس مِنَّا» (۳).

وقد صحَّ عن النبيِّ عَلَيْهِ أنه كان يُسابِق بين الخيل المضَمَّرة وغيرِ المضَمَّرة (٤)، وكذلك خلفاؤه (٥).

(۱) برقم (۱۹۱۹)، ولفظه: «مَنْ عَلِمَ الرمي ثم تركه فليس مِنَّا» أو «قد عصى».

(۲) خرجه أحمد في المسند (۱۷۳۲، ۱۷۳۳، ۱۷۳۳)، وأبو داود في سننه (۲۰۱۳)، والنسائي في سننه (۳۵۷۸)، وفي الكبير (٤٤٠٤)، وابن الجارود في المنتقى (۱۰٦۲) وغيرهم؛ من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

وخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٢٩٧) من طريق أبي رجاء، وذكره البخاري في تاريخه الكبير (٣/ ١٥٠)؛ (٩٣/٥) من طريق معاوية بن سلام.

ثلاثتهم (عبدالرحمن، وأبو رجاء، ومعاوية) عن أبي سلام عن خالد بن زيد عن عقبة بن عامر وللثنتهم (عبدالرحمن، وأبو رجاء، ومعاوية) عن أبي سلام عن خالد بن زيد عن عقبة بن عامر وللهاء ، إن الله على يُدخِل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة: صانعَه يحتسب في صَنعته الخير، والرامي به، ومُنبِله، وارموا واركبوا، وأنْ ترموا أحبُّ إلى من أن تركبوا.

ليس من اللهو إلا ثلاثٌ: تأديبُ الرجل فرسه، وملاعبتُه أهلَه، ورميه بقوسِه ونَبْله، ومَنْ ترك الرمي بعد ما عَلِمَه -رغبةً عنه- فإنها نعمةٌ تركها»، أو قال: «كَفَرها».

ولا بأس بإسناده، فإن رجاله ثقات سوى خالد بن زيد، وهو تابعي صحب عقبة بن عامر، وذكره الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ١٠٥) في ثقات التابعين من أهل مصر.

وروي بعضه عن عقبة بن عامر ﷺ من طريقٍ أخرى؛ على اختلافٍ وقع فيها، خرجها أحمد في المسند (١٦٣٧)، وابن ماجه في سننه (٢٨١١)، والترمذي في جامعه (١٦٣٧)، وغيرهم.

(٣) هذه رواية مسلم المذكورة سابقًا.

(٤) خرج هذا المعنى البخاري في صحيحه (٢٨٠، ٢٨٧٠)، ومسلم في صحيحه (١٨٧٠) من حديث ابن عمر عليه.

والمراد بالخيل المضمَّرة؛ أن تُعلَف الخيل أولاً حتى تَسْمَن وتَقوى، ثم يُكتفى بعد ذلك بإعطائها من العلف ما يكفيها قوتًا، لتكون أخفَّ. وانظر: غريب الحديث للحربي (٣/ ١١٠١)، غريب الحديث للخطابي (١/ ٣٢٥)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/ ٥٩).

(٥) انظر: مصنف عبدالرزاق (٩٦٩٣، ٩٦٩٦)، ومصنف ابن أبي شيبة (٣٣٥٤٨، ٣٣٥٥٥). ومصنف ابن أبي شيبة (٣٣٥٤٨).



وفي السنن (١) عن النبيّ عن النبيّ الله قال: «كلُّ لهو يَلْهو به الرجل فهو باطلٌ، إلا رَمْيَه بقوسه، وتأديبَه لفرسه، ومُلاعبتَه لامرأته؛ فإنهنَّ من الحقَّ».

فهذا النوع شرعَ اللهُ ورسولُه فيه السَّبَق؛ بقول النبيِّ عَلَيْ في الحديث الثابت عنه؛ الذي أخرجه أهل السنن (٢) عن أبي هريرة عن النبي على أنه قال: «لا سَبَقَ إلا في خُفِّ أو حافرِ أو نَصْل».

النوع الثاني من المغالبات:

ما نهى الله عنه ورسوله بقوله تعالى: ﴿ يَا يَٰهُا الَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَ إِنَّمَا الْخَنُرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنْصَابُ وَٱلْأَزْلَامُ رِجْسُ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَكُمْ تُقْلِحُونَ ﴿ إِنَّا الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَاءَ فِي ٱلْخَبْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَن يُرْبِيدُ [٢/ أ] الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَاءَ فِي ٱلْخَبْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَن

(١) هو جزءٌ من حديث عقبة بن عامر فلينه، سبق تخريجه (ص٤٥).

(۲) خرجه بمثله: أحمد في المسند (۱۰۱۳۸)، وأبو داود في سننه (۲۵۷٤)، والترمذي في جامعه (۲۷۷۵)، والنسائي في سننه (۳۵۸۵)؛ (۳۵۸٦).

ورواه أحمد في المسند (٧٤٨٢، ٨٦٩٣، ٨٩٩٨)، وابن ماجه في سننه (٢٨٧٨)، والنسائي في سننه (٣٥٨٧)، بدون ذكر النصل.

وهو حديث صحيح، صححه ابن حبان (٤٦٩٠)، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٠٩١)، ونقل الحافظ ابن حجر في التلخيص (٦/ ٣٠٩١) عن ابن دقيق العيد تصحيحه.

قوله: «لا سَبَقَ»؛ ذكر الخطابي عَنَهُ أن الرواية الصحيحة بفتح الباء، وهو ما يُجعَل من المال للسابق، والمراد: نفي استحقاق هذا الجُعل إلا في سباق الخيل والإبل وما في معناهما؛ وفي الرمي كذلك، لأن هذه الوسائل عُدَّةٌ في قتال العدو، ففي بذل الجُعْل عليها ترغيبٌ في الجهاد، وتحريض عليه.

وأما السُّبْق بسكون الباء فهو المسابقة نفسها، وسيأتي الإشارة إلى ذلك في كلام المؤلف (ص٢٠١).

انظر: معالم السنن (٢/ ٢٥٥). وانظر: العين للخليل بن أحمد (٥/ ٨٥)، غريب الحديث لإبراهيم الحربي (١١١٣/٣).

وقوله: «إلا في خُفٌ أو حافرٍ أو نَصْلِ»، قال الإمام أحمد عَنَته: (الحافر: الخيل، والنَّصْل: السَّهم، والخُفُّ: البعير)، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبدالله (٢/٢).



ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوْةِ فَهَلْ أَنكُم مُنكُهُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١]، فالميسرُ (١) محرَّمْ بالنصِّ والإجماع (٢).

ومن الميسر: اللعبُ بالنَّرد^(٣) والشِّطرنج^(٤) وما أشبه ذلك مما يصدُّ عن ذكر الله وعن الصلاة، ويوقع العداوة والبغضاء^(٥)، فهذا إذا كان بعِوَضٍ فهو حرامٌ بإجماع المسلمين^(٢)، وهو من الميسر الذي حرَّمه الله ورسوله.

(۱) ذكر الخليل بن أحمد كله أن الميسر مأخوذ من المَسْر، وهو فِعْلُ الماسِر، يقال: فلان يَمْسُرُ الناس إذا أغراهم. والميسر كل فعل يُقْمَر عليه، فالميسر القمار. العين (٧/ ٢٥٤، ٢٥٥). قوله: يُقْمَر عليه؛ أي: يُدفَع فيه المال.

والأَيْسَار هم القوم يجتمعون على الميسر، واحدُهم: يَسَر.

انظر: العين (٢/ ٢٩٦)، جمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ٧٢٥)، تهذيب اللغة للأزهري (٢/ ٢٩٤)، مقاييس اللغة لابن فارس (٦/ ١٥٦).

(٢) قال أبو محمد ابن حزم عليه: (أجمعت الأمة التي لا يجوز عليها الخطأ فيما نقلته مُجْمِعَةً عليه: أن الميسر الذي حرَّمه الله تعالى هو القمار)، نقله عنه ابن القيم في الفروسية (ص١٦٤)، ولم أجده فيما طبع من كتب ابن حزم. وانظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٧٣)، التمهيد لابن عبدالبر (١٨٠/ ١٨٠).

(٣) سيأتي التعريف به (ص٤٩).

(٤) بكسر الشين، وقيل بالفتح، لفظ فارسي معرب، والشّطرنج لعبة معروفة. انظر: العين (٢/ ١٤٨)، تهذيب اللغة (١٩٧/١٣)، المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٥٩٩)، تاج العروس (٦٣/٦)، وهي لعبة اختُرعت في الهند، ثم انتقلت إلى الفرس، ولم تعرف عند العرب إلا بعد فتح بلاد فارس.

انظر في الكلام عن ضبط لفظة (شطرنج) واللغات فيها، وشيئًا من تاريخ هذه اللعبة: عمدة المحتج في حكم الشطرنج للحافظ السخاوي (ص٣٢-٤٧).

(٥) انظر ما روي عن جمع من السلف في النص على أنَّ النَّرد والشطرنج من الميسر: تفسير الطبري (٣/ ٦٧٣)، تفسير ابن أبي حاتم (٢/ ٣٩١)؛ (٤/ ١١٩٧)، ذم الملاهي لابن أبي الدنيا (ص٩٧)، تحريم النرد والشطرنج والملاهي لأبي بكر الآجري (ص٥٣، ٥٧، ٦٢- ٦٤، ٦٩، ٥٧).

(٦) حكى الإجماع غير واحد من أهل العلم؛ منهم: أبو عبدالله الحَلِيمي في المنهاج في شعب الإيمان (٣/ ٩٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨/ ٤٥١)، وابن عبد البر في التمهيد (١٣/ ١٨٢)، والاستذكار (٢٧/ ١٣١، ١٣٢)، والجد ابن رشد في المقدمات الممهدات (٣/ ٤٦٨)، والبيان والتحصيل (١٧/ ٥٧٧).



وإن لم يكن بعوض فهو أيضا حرامٌ عند الصحابة وجمهور علماء المسلمين؛ كمالك(١) وأبي حنيفة(٢) وأحمد بن حنبل(٣) وغيرهم وذكر أنه وكذلك نصَّ الشافعي على تحريم النَّرد وإن كان بلا عِوَض، وذكر أنه لم حرَّمه للخبر، وتوقَّف في تحريم الشِّطرنج فلم يجزم بتحليله، وذكر أنه لم يبيَّن تحريمه(٥).

ومنهم مَنْ طَرَدَ قياسَه في النَّرْد الخالي عن عِوَض (٦)، وهذا القولُ

(۱) انظر: المدونة (۱۶/۱، ۱۹۱۱)، التفريع لابن الجلاب (۲/۲۱۱)، جامع الأمهات لابن الحاجب (ص٥٦٦).

(٥) الأم (٦/٤٢٢).

(٦) يعني: أن من الشافعية مَنْ طَرَدَ قياسه في النرد الخالي عن العوض؛ فلم يجزم بتحريمه؛ قياسًا على عدم جزم الشافعيِّ إمام المذهب بتحريم اللعب بالشطرنج من غير عوض! فقاسوا النرد على الشطرنج في عدم الجزم بالتحريم في هذه الحال، وحكي هذا القول عن ابن خَيران، وأبي إسحاق المروزي وغيرهما. انظر: نهاية المطلب (١٩/ ٢٠)، كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٩/ ٢٠).

وممن اختار الإباحة من متأخري الشافعية: السراج البلقيني كَنْ معلِّلًا بأنَّ النَّرد ليس فيه الفِكرةُ التي في الشطرنج، وأن هذا من الأمور التي يعرفها الحذَّاق، ثم قال: (ولقد أحسن مَنْ قال: إذا سَلِمَ المالُ من الخسران، واللسان من البُهتان، والصلاة من النسيان؛ فهو أُنْسٌ بين الخِلان، فلا يوصَف بالحرمان!)، وهذه العبارة التي نقلها البلقيني تُعزى إلى أبي الطيِّب الصعلوكي؛ سهل بن محمد العجلي (ت٤٠٤هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤١٠٠)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١/١٨٢).

ثم قال البلقيني كَنَّة: (وأما الإكباب عليه؛ فقد جعله جمعٌ من العلماء حرامًا، وجعله آخرون مسقطًا للمروءة، والصحيح أنه ليس بحرام ولا مسقطٍ للمروءة؛ إلا إذا كان اللعبُ على الطريق ممن لا يليق به ذلك!).

نقل هذا النص عن البلقيني: البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٦/١١٦).

⁽٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٥/ ١٢٧)؛ (٦/ ٢٦٩)، الهداية شرح البداية للمرغيناني (٤/ ٣٨٠).

⁽٣) انظر: مسائل إسحاق بن منصور (٩/٤٧٠٤)، الإرشاد لابن أبي موسى (ص٥٥١)، المغني لابن قدامة (١٥٥/٥٥).

⁽٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٥/ ٢٨٦- ٢٨٨)، تحريم النرد والشطرنج والملاهي لأبي بكر الآجري (ص٣٩، ٥٣، ٧٥)، الاستذكار لابن عبدالبر (٢٧/ ١٣١، ١٣٢).



منقولٌ عن بعض المتقدِّمين (۱)، لكن لم يَثبتْ عن أحدٍ من الصحابة فيما أعلم، بخلاف القول الأول فإنه ثابتٌ عن الصحابة (۲).

وهؤلاء ظَنُوا أن الله إنما حرَّم الميسر لأجل ما فيه من المخاطرة المتضمِّنة أكلَ المالِ بالباطل، فقالوا: إذا لم يكنْ فيها أكلُ مالٍ زالَ سببُ التحريم.

ثمّ منهم مَنْ طَرَدَ [٢/ب] قياسَه في النّرد الخالي عن عِوَض (٣)، ومنهم من حرَّمه بالخبر الوارد فيه (٤)؛ وهو ما ثبت في الصحيح (٥) عن النبي على أنه قال: «مَنْ لعب بالنّرْدَشِير [فكأنما] (٦) صَبَغَ يدَه في لحم خنزير ودمه».

وفي السنن (٧) عنه على أنه قال: «من لعب بالنَّرْدِ فقد عصى الله ورسوله».

⁽۱) يعني: أن القول بإباحة النَّرد الخالي عن العِوَض الذي ذهب إليه بعض الشافعية؛ قد قال به بعض الفقهاء المتقدمين. وانظر: الاستذكار لابن عبدالبر (۲۷/ ۱۳۱).

⁽۲) سیأتی (ص۵۱، ۵۲).

⁽٣) أعاد الكلامَ هنا ليربطه بما بعده.

⁽٤) أي: ومن الشافعية مَنْ حرَّم النرد الخالي عن عِوض؛ كأبي عبدالله الحَلِيمي في المنهاج في شعب الإيمان (٣/ ٩٠-٩٦)، وأبي الحسن الماوردي في الحاوي (١٨٧/١٧)، والروياني في بحر المذهب (١٤/ ٣٠٧).

⁽٥) خرجه مسلم في صحيحه (٢٢٦٠) من حديث بريدة هُؤُهُ. قوله: «النَّرْدَشِيْر»: هو بفتح النون والدال والشين المعجمة وراءين مهملتين، قبل آخرهما ياء باثنتين تحتها، وهو نوعٌ من الآلات التي يُقامَر بها، ويسمى: النَّرد والكِعاب وهو فارسي. مشارق الأنوار للقاضي عياض (٢/٨). وانظر: العين (٨/٢٢)، تهذيب اللغة (٢/٩٤٧)؛ (١٤٩/٢).

⁽٦) في الأصل: (وكأنما)، والتصويب من صحيح مسلم.

٧) خرجه مالك في موطئه (٢/ ٩٥٨)، وأحمد في مسنده (١٩٥٠١)، وأبو داود في سننه (٤٩٣٨)، وابن حبان في صحيحه (٥٨٧٢)، وفيه انقطاع، فإنَّ سعيد بن أبي هند لم يلق أبا موسى الأشعري?، قاله أبو حاتم في المراسيل (ص٦٧)، مع الاختلاف فيه على سعيد، وانظر: تخريج مسند الإمام أحمد (٣٢/ ٢٥٣-٢٥٦).



ومنهم مَنْ حمل التحريم على ما إذا اشتمل على عِوَض ليطود قياسه (١).

وأما الجمهور فقالوا: بل تحريم الميسر من جنس تحريم الخمر، ولهذا قرن الله بينهما، وبيَّن علة التحريم بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطُنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَوةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوةِ فَهَلّ أَنهُم مُنهُونَ ﴾ [المَائدة: ٩١].

ومعلومٌ أن الخمر يدعو قليلها إلى كثيرها، وكثيرُها [يُغيِّب] (٢) العقل؛ فيصدُّ عما أمر الله به ورسولُه من ذكره والصلاة، ويُوقع فيما نهى الله عنه ورسوله من العداوة والبغضاء، فيمنع من الصلاح الذي يُحبُّه الله ويُوجبه، ويُوقِع في الفساد الذي يُحرِّمه الله ويكرهه، ولهذا كان تحريمها من باب سدِّ الذرائع؛ فإنَّ هذه المغالبات تُلْهِي القلبَ عما ينفعه؛ كاللعب بالنَّرد والشِّطرنج (٣)؛ فإنها تُلْهِي عما أمر الله به ورسولُه من ذكر الله [٣/أ] والصلاة، [وتورث] (١) العداوة والبغضاء بين المؤمنين، وقليلُها يدعو إلى كثيرها، وقد [تُذْهِل] (٥) صاحبَها، أو تُلهيه وتُغيِّب عقلَه عن مصالح دينه ودنياه أكثرَ مما يفعل كثيرٌ من الخمر!

ففيها لهوٌ ولعبُ! لهوٌ عن الحقّ، ولعبُ بالباطل؛ من جنسِ ما في الخمر، وتُبقي صاحبَها عاكفًا عليها كعكوف شارب الخمر على خَمْرِه

⁽١) أي: أنَّ بعضهم حمل تحريم النَّرد الوارد في الحديث على صورة العِوَض، حتى يطرد قياسه النَّرد على الشطرنج عند عدم العوض.

⁽٢) في الأصل: بغير.

⁽٣) للمؤلف رسالة في تحريم الشطرنج، ذكرها تلميذه ابن عبدالهادي يَخَتَهُ؛ في العقود الدرية (ص٧٦).

⁽٤) في الأصل: (ويورث)، بالياء، والأنسب بالتاء، عطفًا على (تلهي).

⁽٥) في الأصل: (يَذبل صاحبَها) هكذا، ولا معنى لها هنا، وما أثبتُ هو المناسب للسياق.



وأشدَّ، وكلاهما مُشبَّهُ بالعكوف على الأصنام، كما في المسند(١) عن النبيِّ عَلِيْ أنه قال: «شاربُ الخَمْر كعابدِ وَثَن».

وقد ثبت عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أنه مرَّ بقوم يلعبون بالشِّطرنج فقال: (ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون) (٢)، ورُوِي أنه مرَّ بالرُّقعَة فقُلِبَت (٣).

(۱) عزا المؤلف الحديث إلى الإمام أحمد، وقد خرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٤٥٣) من طريق محمد بن المنكدر قال: حُدِّثت عن ابن عباس في قال: قال رسول الله في: «مُدْمِنُ الخمر إنْ ماتَ؛ لقي الله كعابدِ وَثَن!»

وأما اللفظ الذي ذكره المؤلف: فقد خرجه البزار في مسنده -البحر الزخار- (٢٣٨٢) من حديث عبدالله بن عمرو في وبنحوه برقم (٢٣٨٠)، واختُلف في إسناده، وهو ضعيفٌ بكل حال.

ولهذا الحديث شواهد؛ لا يصح منها شيء، قال البزار: (هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن ابن عباس أيضًا من وجهٍ صحيح).

انظر: العلل المتناهية لابن الجوزي (٢/ ١٨٢ - ١٨٤)، نصب الراية للزيلعي (٢/ ٢٩٨)، تخريج أحاديث الكشاف له أيضًا (١/ ٤٢٠).

(۲) خرجه ابن سعد في الطبقات الكبير (۸۹۷۷)، وابن أبي شيبة في المصنف (۲٦١٥٨)، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (۸۷)، والخلال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص٢٦)، وفي العلل -كما في المنتخب لابن قدامة - (٤٦)، والآجري في تحريم النرد والشطرنج والملاهي (٢٤)، والبيهقي في السنن الكبير (١٠/ ٢١٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٧٤٤)، وغيرهم؛ من طرقٍ عن فُضيل بن مرزوق عن مَيسرة بن حبيب النهدي عن على مُنْهَا.

وهذا أجود طرق أثر عليّ، وإسناده ضعيف، فإنَّ ميسرة لم يدرك عليًّا عَلَيْه، كما جزم بذلك الإمام أحمد عَنه. انظر: المنتخب من علل الخلال لابن قدامة (٤٦).

قال الحافظ السخاوي عَنه: (عجبتُ ممن صحَّع إسناده!). عمدة المحتج في حكم الشطرنج (ص٦٩).

ولهذا الأثر طرق أخرى أشد ضعفًا. انظر: عمدة المحتج (ص٦٨-٧٨).

(٣) لم أجد الأثر بهذا اللفظ، وانظر: الفروسية لابن القيم (ص٢٤٩).

وقد خرج حنبل بن إسحاق في جزئه (٧٨)، وابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (٩٩)، والبيهقي في السنن الكبير (١٠/ ٢١٢)، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٨ / ٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦٢ / ٤٣) من طريق محمد بن زكريا عن =

وكذلك نَهَى عبد الله بن [عمر (۱) ، وابن (۲) عباس] (۳) ، وغيرُ واحد من الصحابة أنه لعب بها ولا أرخصَ فيها (۵) .

وتنازع العلماء أيُّهما شَرُّ هي أو النرد؟

فقال ابن عمر ضيفه، ومالك وغيرهما: الشِّطرنج شرٌّ من النَّرد (٦).

= عمار بن أبي عمار عن علي والله على قوم يلعبون بالشطرنج ، فوقف عليهم وقال: (أَمَا والله؛ لِغَيرِ هذا خُلِقتم! أَمَا والله لولا أن تكون سُنَةً لضَربتُ وجوهَكم!)، وفي رواية ابن عساكر: (فوثبَ عليهم)، بدل: (فوقف عليهم).

وجزم الخطيب عَنه بأن راوي هذا الأثر: (محمد بن زكريا) هو محمد بن سعيد المصلوب في الزندقة، الكذاب المعروف، وعند ابن عساكر: محمد بن أبي زكريا.

(۱) خرج أثر ابن عمر: ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (۹۷)، وأبو بكر الآجري في تحريم النرد والشطرنج والملاهي (۲۱)، والبيهقي في سننه الكبير (۲۱۲/۱۰) من طريق عبيد الله بن عمر قال: سئل ابن عمر عن الشطرنج، فقال: (هو شرٌّ من النَّرد)، وزاد البيهقي نافعًا بين عبيد الله وعبدالله. وجزم ابن القيم بصحة الأثر عن ابن عمر عليه. انظر: الفروسية (ص٢٥٢)، وقال السخاوي: (رجاله موثقون)، عمدة المحتج (ص٧٩).

(٢) جاء النص في الأصل هكذا: (عمروبن ابن عباس).

(٣) خرجه ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (٩٦)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبير (٢١٢/١٠)، من طريق معن بن عيسى أنَّ مالكًا قال: بلغنا عن ابن عباس في أنه وَلِيَ مالَ يتيم فأحرقها. وروي عنه من أوجه أخرى شديدة الضعف. انظر: عمدة المحتج (ص٧٨).

وقد جزم ابن القيم بصحته عن ابن عباس على انظر: الفروسية (ص٢٥٢)، وفي ثبوته نظر ظاهر!

(٤) روي عن جماعةٍ من الصحابة عليه، ومنهم:

- عائشة أم المؤمنين. عزاه إليها البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٤/ ٣٢٢)، والسنن الصغير (١٤/ ١٧٥)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٧٨/١٣)، ولم أقف عليه مسندًا.

- أبو موسى الأشعري. خرجه البيهقي في السنن الكبير (١٠/٢١٢).

- أبو سعيد الخدري. خرجه البيهقي في السنن الكبير (١٠/٢١٢).

- عقبة بن عامر. رواه ابن حزم في المحلى (٧/ ٥٦٨).

(٥) وكذا قال ابن القيم في الفروسية (ص٢٥٢).

وقد رويت الإباحة عن جمع من الصحابة ﷺ، كعمر بن الخطاب، والحسن بن علي، وابن الزبير، وابن عباس، وأبي هريرة، وكلها آثار واهية. انظر: عمدة المحتج (٨٣-٨٦).

(٦) أما أثر ابن عمر عَلَيْهِ تقدم تخريجه في الحاشية رقم (١).



وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم: النَّرد شرُّ من الشِّطرنج (١).

وكلا القولين صحيحٌ باعتبارٍ؛ فإنَّ الغالب على النرد اشتمالُها [٣/ب] على عِوَض؛ بخلاف الشطرنج؛ بغير عوض.

وأما إذا اشتملا على عِوض، أو كانا جميعا بلا عِوَض؛ فالشَّطرنج شرُّ من النرد؛ فإنها تحتاج إلى فِكْرٍ يُلْهِي قلبَ صاحبها أكثر مما يحتاج إليه النرد.

ولهذا يُقال: [هي] (٢) مَبْنِيَّةٌ على مذهب القَدَر، والنَّرد على مذهب البَرد، لكنْ إذا [الجَبْر] (٣)؛ فكان مضرَّتُها بالعقل والدين أكثر من مضرَّة النرد، لكنْ إذا كان في أحدهما مالٌ تضمَّن أكلَ المال بالباطل؛ فصار حرامًا من وجهين!

⁼ وأما قول الإمام مالك كَلَفُ؛ فنقله عنه ابن القاسم في المدونة (١٩/٤)، وبه قال الليث بن سعد أيضًا، كما في المقدمات الممهدات (٣/٤٦٧)، البيان والتحصيل (١٣/٢٥٥)؛ (٧٧/١٧).

⁽۱) أما قول أبي حنيفة فانظر: بدائع الصنائع (٢١٩/٦)، فقد نص الكاساني على سقوط عدالة اللاعب بالنرد، بخلاف الشطرنج؛ فمع قولهم بتحريم اللعب بها إلا أنها لا تُسقط العدالة إلا لمن داوم عليها أو قامر بها، وعلل المرغيناني في الهداية (١٢٣/٣) لعدم سقوط عدالة اللاعب بالشطرنج: بأن اللعب بها مختلفٌ فيه. وانظر: المحيط البرهاني (٨/٣١٦). وأما قول الشافعي ففي كتابه: الأم (٦/٤٢٢).

وأما قول أحمد فانظر: المستوعب (٢/ ٦٣٤)، المغني (١٥٦/١٤).

⁽٢) وقع في الأصل: (في)، والصواب: (هي). ونقل هذا النص ابن القيم في الفروسية (ص٢٥٣).

⁽٣) وقع في الأصل: (الخبر)، بالخاء المعجمة. ووجه هذا القول: أن لعبة النرد لا تُبنَى على مهارة اللاعب وتخطيطه؛ بل هي مبنيَّةٌ على حظه على مهارة اللاعب وتخطيطه؛ بل هي مبنيَّةٌ على حظه على معالفة من من في الخبر من الفيل الشيط الحرفية على أبنَى على فك

ورجه منه الفصوص؛ فما خرج له من رقم فإنه يأخذ به، بخلاف الشطرنج فهو يُبنَى على فكر عند رميه بالفصوص؛ فما خرج له من رقم فإنه يأخذ به، بخلاف الشطرنج فهو يُبنَى على فكر اللاعب وتخطيطه ومهارته.

وقيل: لما كان اللاعب بالنرد معترفًا بالقَدَر؛ كان خيرًا من اللاعب بالشطرنج الذي يميل إلى الاعتزال، ونفي الاعتراف بالقَدَر! انظر: عمدة المحتج للسخاوي (ص١٤٤، ١٤٥).



ذلك(١)= حرَّمه لِمَا فيه من أكل المال بالباطل.

ولهذا [1/4] قال في الحديث الصحيح: "إِنْ [بِعْتَ] " من أخيك ثمرة، ثم أصابتها جائحة " فلا يحلُّ لك أن تأخذ من مال أخيك شيئًا ؛ [بمَ] (٤) يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حقّ! (٥).

والغرر الذي [نهى] (٢) عنه النبي عنه المتردّد بين أن يحصل وبين أن لا يحصل، فإنه إذا لم يحصل كان البائع قد أكل مال المشتري بالباطل، وكذلك الثمرة قبل بدوّ صلاحها.

ومن الفقهاء منْ يجعل الغَرر صفةً للعقد (١٠)؛ فيظن أنَّ المقصود نهيه عن [البيع] (١١) الذي هو غرر، وليس كذلك! بل الغَرَر هو المبيعُ لا نفس

⁽۱) كحديث أبي هريرة الله في نهي النبي النبي عن بيع الحصاة. أخرجه مسلم في صحيحه (۱). (۱۵۱۳).

⁽٢) وقع في الأصل: (بعث) بالثاء المثلَّثة. والصواب: بالتاء المثناة.

⁽٣) أي: مصيبة أهلكت الثمار واجتاحتها. انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (١/٤٤٢)، مشارق الأنوار للقاضي عياض (١/٤٤٢).

⁽٤) وقع في الأصل: (ثم) بالثاء المثلَّثة. والصواب: بالباء الموحدة.

⁽٥) خرجه مسلم في صحيحه (١٥٥٤) بنحوه.

⁽٦) سقطت لفظة: (نهى) من الأصل، ولا يستقيم الكلام بدونها.

⁽٧) فيكون المعنى: نهى عن البيع الذي هو غرر، من إضافة المصدر إلى نوعه. وهذا رأي المالكية، والشافعية، والصحيح من مذهب الحنابلة.

انظر: المقدمات الممهدات (7/7)، القوانين الفقهية (ص1)، الأم (7/7)، الحاوي للماوردي (7/7)، الكافي لابن قدامة (7/7)، المغنى (7/7).

⁽A) في الأصل: (بيع)، والمثبت هو المناسب للسياق، لأنَّ مراد المؤلف أنْ يبين أنَّ بعض الفقهاء ظنوا أنَّ المقصود بالنهي عن بيع الغرر: النهي عن عقدٍ هو غرر، وهذا المعنى يختلُّ بقولنا: (نهى عن بيع الذي هو غرر)، إذ الغرر حينئذٍ في المبيع لا في البيع نفسه!

فإما أن يكون النص: (نهى عن بيع هو غررٌ) أو (نهى عن البيع الذي هو غررٌ) حتى لا يتناقض كلام المؤلف، والتعبير الثاني هو الذي جاء في كلام المؤلف في كتابه: قاعدة في العقود (ص٢٢٤).



88 70 88

العقد (۱)، كما قال: «لا تبيعوا السمك في الماء؛ فإنه [غررٌ] (۲)» (۳) وهنا (٤): المخاطرةُ فيها أكلُ المال بالباطل.

والنوع الثالث من المغالبات:

ما هو مباحٌ؛ لعدم المضرَّة الراجحة، وليس مأمورًا به على الإطلاق؛ لعدم احتياج الدِّين إليه، ولكن قد ينفع أحيانًا؛ كالمصارعة والمسابقة على الأقدام ونحو ذلك= فهذا مباحٌ باتفاق العلماء؛ إذا خلا عن مفسدة راجحة (٥).

ومحمد بن السماك هو: محمد بن صَبِيح، من الوعاظ المشهورين، تُكلِّم في حفظه. انظر: الجرح والتعديل (١/ ٣٢٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٥٨٤).

وخولف محمدٌ في رواية هذا الحديث، خالفه هشيم بن بشير كما في معرفة السنن للبيهقي (Λ/Λ) ، وتاريخ بغداد للخطيب (Λ/Λ) ، ومحمد بن فضيل عند ابن أبي شيبة في المصنف (Λ/Λ) ، وزائدة بن قدامة عند الطبراني في الكبير (Λ/Λ) ؛ فرووه عن يزيد بن أبي زياد عن المسيب عن ابن مسعود به موقوفًا.

وقد رجح الموقوف: الدارقطني في العلل (٥/ ٢٧٥)، والبيهقي في سننه الكبير (٥/ ٣٤٠)، والبيهقي في سننه الكبير (٥/ ٣٤٠)، والخطيب في تاريخه (٢/ ٢٤٦)، وأشار إلى رجحان الوقف الإمام أحمد كلله. انظر: معرفة السنن والآثار (٨/ ١٤٩)، وتاريخ بغداد (٢/ ٤٤٦).

والحديث ضعيفٌ مرفوعًا وموقوفًا، فإن مداره على يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف. انظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٦٥)، ميزان الاعتدال (٤٢٣/٤).

والمسيب لم يسمع من ابن مسعود. انظر: العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٥٤)، المراسيل لابن أبي حاتم (ص٢٠٧).

⁽۱) أي: نهى عن بيع المبيع الذي هو غرر، فيكون من إضافة المصدر إلى نوعه. انظر: زاد المعاد (٥/ ٧٢٥).

⁽٢) في الأصل: (غزر).

⁽٣) خرج هذا الحديث أحمد في المسند (٣٦٧٦)، ومن طريقه:

الطبراني في الكبير (١٠٤٩١)، والقطيعي في جزء الألف دينار (٢٣١)، وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٢١٤)، والبيهقي في سننه الكبير (٥/ ٣٤٠) وفي المعرفة (٨/ ١٤٩)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٤٤٦) من طريق محمد بن السماك عن يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود به مرفوعًا بلفظ: «لا تشتروا».

⁽٤) يشير إلى هذا النوع من المسابقات، وهي المسابقات المنهي عنها.

⁽٥) حكى إجماع العلماء على ذلك جمع من أهل العلم؛ منهم: ابن حزم في مراتب الإجماع =



والنبي على الله على أقدامهم بحضرته (۱)، وسابق عائشة (۲)، وكان أصحابه يتسابقون على أقدامهم بحضرته (۳).

= (ص١٥٧)، وابن قدامة في المغني (١٣/٧٠٧)، وأبو العباس القرطبي في المفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٧٠١) وغيرهم.

(۱) خرجه البخاري في تاريخه الكبير (۱/ ۸۲)؛ (۳۳۸/۳)، وأبو داود في سننه (٤٠٧٨)، والترمذي في جامعه (١٧٨٤)، والطبراني في الكبير (٥/ ٧١) وغيرهم؛ من طريق أبي الحسن العسقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن رُكانة عن أبيه أنَّ رُكانة صارعَ النبيَّ عَنْ فصرعه النبيُّ عَنْ.

قال البخاري: (إسناده مجهول، لا يُعرف سماع بعضه -كذا: ولعل صوابه "بعضهم" - من بعض)، وقال الترمذي: (هذا حديث غريب، وإسناده ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني، ولا ابن رُكانة)، وقال ابن حبان في الثقات (٣/ ١٣٠): (ويقال إنَّه صارع النبي العسقلاني، وفي إسناد خبره نظر!)، وممن ضعَّف الحديث: الذهبي في الميزان (٧/ ٣٤٩) لجهالة أبي الحسن وأبي جعفر ابن رُكانة.

وخرجه أبو داود في المراسيل (٣٥٨)، ومن طريقه البيهقي في سننه الكبير (١٨/١٠)، من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير مرسلًا.

وانظر: جامع معمر (١١/ ٤٢٧)، دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٢٥١).

(۲) خرجه الحميدي في مسنده (۲٦١)، وأحمد في المسند (٢٤١١٨)، وابن ماجه في سننه (١٩٧)، والترمذي في العلل الكبير (٧٠٧)، والنسائي في سننه الكبير (٨٨٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٤٦٩١)، وغيرهم؛ من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة واختُلف فيه عن هشام على أوجه، ورجح الحافظان أبو زرعة الرازي والدارقطني ما رواه جماعةٌ عن هشام عن رجل عن أبي سلمة عن عائشة في وهو ظاهرُ جواب البخاري من انظر: العلل الكبير للترمذي (ص٣٧٩)، علل ابن أبي حاتم (٢٨/١٦)، العلل للدارقطني (م١/٥٥)

وممن صحح الحديث: ابن حبان وابن عبد البر. وانظر التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٩٠).

٣) خرجه مسلم في صحيحه (١٨٠٧)، في حديث طويل في عمرة الحديبية، وفيه أنَّ سلمة بن الأكوع في قال: (ثم أردفني رسول الله في وراءه على العَضْبَاء راجعين إلى المدينة، قال: فبينما نحن نسير، قال: وكان رجلٌ من الأنصار لا يُسْبَقُ شَدًّا، قال: فجعل يقول: ألا مُسَابِقٌ إلى المدينة؟ هل من مُسَابِق؟ فجعل يُعيد ذلك قال: فلما سمعت كلامه قلتُ: أَمَا تُكْرِم كريمًا، ولا تَهاب شريفًا! قال: لا؛ إلا أن يكون رسول الله في قال: قلتُ: يا رسول الله بأبي وأمي؛ ذَرْني فلأسابق الرجل، قال: "إنْ شئتَ»)، فذكر القصة؛ وفيها أن سلمة قال: (فسبقتُه إلى المدينة...).



لكن أكثر العلماء [٤/ب] لا يُجوِّزون في هذا سَبَقًا، وهذا مذهب مالك (١) والشافعي (٦) وأحمد بن حنبل (٣)؛ لأن النبي في قال: «لا سَبَقَ الله في خُفِّ أو حافرٍ أو نَصْلٍ (٤)، ولأنَّ السَّبَق إنما أُبِيح إعانةً على ما أوجبه الله من الجهاد، وليست هذه الأعمال من جنس ذلك.

وأبو حنيفة أباحَ السَّبَق بالمحلِّل في هذا كما يُبيحه في [سباق] (٥) الخيل؛ بناءً على أنَّ العملَ في نفسه مباحٌ، والسَّبَق عنده من باب الجَعَالة (٦)، وتجوزُ الجَعَالة عنده على العمل المباح (٧).

والذي قاله هو القياس؛ لو كان السَّبَقُ المشروعُ من جِنْسِ الجَعَالة! (^).

⁽۱) انظر: النوادر والزيادات (٣/ ٤٢٧)، الكافي لابن عبدالبر (١/ ٤٨٩)، المقدمات الممهدات (٣/ ٤٧٤).

⁽٢) انظر: الأم (٤/ ٢٤٣)، المهذب (٢/ ٢٧٧)، روضة الطالبين (١١/ ٣٤٠).

⁽٣) انظر: الإرشاد لابن أبي موسى (ص٥٥١)، المغني (١٣/٥٠٥-٤٠٧)، الإنصاف (١٥/٨).

⁽٤) سبق تخريجه (ص٤٦).

⁽٥) في الأصل: (سابق).

أما إباحة أبي حنيفة المسابقة على الأقدام بعِوَض؛ فانظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص (٧/ ٣٦٧)، بدائع الصنائع (٢/ ٢٠٦)، الاختيار لتعليل المختار (٤/ ١٦٩)، مجمع الأنهر (٢/ ٤٥).

وأما إباحتُه المصارعةَ بعِوَض؛ فانظر: التجريد (١٢/ ٦٣٩٠)، رد المحتار لابن عابدين (٢/ ٢٠٩٠).

⁽٦) انظر: المحيط البرهاني (٥/ ٣٢٣، ٣٢٤)، تبيين الحقائق (٦/ ٢٢٧)، البحر الرائق (٨/ ٥٥٤).

⁽٧) يرى الحنفية آ عدم مشروعية الجعالة لمخالفتها للقياس، وهي عندهم إجارةٌ باطلة أو فاسدة؛ بحسب تعيين العامل أو عدم تعيينه؛ ويستثنى من ذلك مسألة (ردِّ الآبِق) فيقولون بالجعالة فيها استحسانًا؛ صيانةً للأموال من الضياع. وانظر أيضًا: المبسوط (١١/١١)، بدائع الصنائع (٢٠٣/٦).

ويستثنى أيضًا: بذل الجعل -من أحد الجانبين- في السَّبَق المشروع؛ لدلالة النص على الجواز، كما في المواضع المحال عليها في الحاشية السابقة.

⁽٨) في (ص٧٣-٧٥) فرَّق المؤلف كلَنه بين عقد السَّبَق وعقد الجعالة.



وأكثر أولئك يُسلِّمون أنه من باب الجعالة؛ لكن يقولون: هذه الجعالة شُرِعَت فيما ينفع الناس كالجهاد.

[فنقول لهم] (١): معلومٌ أنَّ المتسابقين إذا أخرج أحدُهما سَبقًا للآخر إذا غلبه؛ فليس مقصودُه أن يَغلبه الآخر ويأخذ سَبقَه؛ فإنَّ هذا لا يقصده عاقلٌ! لا يقصد أن يكون مغلوبًا قد أُخِذَ ماله، بل مقصودُ الإنسان أن يَغْلِبَ غيرَه ويأخذ مالَه كما يُقصد بالجهاد. وهذه المغالبة شُرِعَت [تمرينًا] (٢) على الجهاد، والمجاهِد لا يقصد أن يُغلَب ويُؤخَذ مالُه!

وإن قصد أن يُجاهِد جهادًا يُقتَل فيه ويُؤخَذ [٥/أ] مالُه؛ فإنما يجوز قَصْدُ ذلك إذا كان فيه نكايةٌ في العدوِّ أبلغُ مِن قَتْلِه، فيكون إذا قُتِلَ شهيدًا، وفاز بأعلى الدرجات!

فقد حصل للمسلمين بقَتْله من [الظهور] والقوَّة ما تكون مصلحتُه راجحةً على موته، كما في حديث الغلام الذي أمرهم بقتله ليُسْلِموا (٤)، وهذه تُسمَّى (مسألة الانغماس) (٥).

⁽۱) في الأصل: (فيقول لهم أبو حنيفة...) هكذا، بإهمال الحرف الثاني في كلمة (فيقول)، فلو جعلناه ياءً: (فيقول لهم أبو حنيفة) لوقع إشكال ظاهر! إذ الكلام الذي يليها مخالف لمذهب أبي حنيفة، لأن فيه بيان الفرق بين السبق والجعالة، فكيف يكون هذا من قول أبي حنيفة؛ والمؤلف ينقل عنه أنَّ السَّبق من باب الجعالة!

فالصواب المناسب للسياق: (فنقول لهم)، أو (فنقول لهم ولأبي حنيفة...)، وانظر: الفروسية (ص٢٦٢).

⁽٢) جاء في الأصل: (تمرتنًا)، وهو خطأ ظاهر.

⁽٣) في الأصل: (الطهور).

⁽٤) وهي قصة طويلةٌ فيها عبر؛ خرجها الإمام مسلم في صحيحه (٣٠٠٥).

⁽٥) صورة هذه المسألة: أن يقتحم المجاهدُ جيشَ العدوِّ، ويخاطر بنفسه للنكاية بهم، وكسر شوكتهم، وتقوية قلوب المسلمين عليهم، ولو غلب على ظنّه موتُه! وكان ابن تيميَّة يطلق على هذه الصورة اسم: (الانغماس في العدو)، وله فيها رسالة بعنوان: (قاعدةٌ في الانغماس في العدو)، من منشورات دار أضواء السلف.

وأما إذا قصد أن يُذهِب نفسه وماله بلا منفعة راجحة تحصل للمسلمين فهذا مخطئ!

والسباق بين المسلمين لا يجب فيه أن يقصد المسابق أن يسبقه غيره، بل قد [يتفق] بأن يكون من المسابقين مَنْ يقصد إعانة الناس على الجهاد، ويقصد تمرينَ غيرِه؛ لا سيما إذا كان ممن يُحبُّه؛ كولده وصديقه ونحو ذلك = فهذا قد يكون [أسبق] من غيره، ومع هذا يُقصّر في عمله حتى يَغلبه ذاك، ليفرح ذاك بالغَلب، ويتمرّن على الرّمي والركوب، ومثل هذا قد يقول للآخر: (إنْ غَلَبْتَني أعطيتُك كذا)، ومقصودُه أن يَغلبه ويُعطِيه؛ لمحبَّه أن يكون ماهرًا في ذلك.

لكن ليس هذا هو الغالب على المتسابقين، ولا تُشترط هذه النية في [بَذْلِ السَّبَق] (٣)، بل كلُّ من المتسابقين يبذل السَّبَق وقصْدُه أن يَغلب ويأخذ [٥/ب] سَبَق صاحبه، لا أنْ يَغلبه صاحبُه ويأخذ سَبَقَه، وليست هذه الجعالة المعروفة المشروعة!

ويعبِّر عنها الفقهاء بمثل قولهم: الرجلُ يَحمِل على الجيش وحدَه، أو نحو هذه العبارة، وقد حُكي إجماع الفقهاء آعلى جوازها في الجملة، حكاه: ابنُ أبي زَمَنِيْن في قدوة الغازي (ص١٩٨)، وأبو حامد الغزالي في الإحياء (٣١٩/٢)، والمهلب بن أبي صفرة كما نقله ابن حجر في الفتح (٣١٦/١٢).

وانظر: أحكام القرآن للجصاص (١/ ٣٢٧)، حاشية ابن عابدين (١٢٧٤)، البيان والتحصيل (٢/ ٥٦٤)، الذخيرة (٣/ ٤١٠)، التاج والإكليل (٣/ ٣٠٧)، الأم (١٠٧٥)، شرح مسلم للنووي (١٠٧/٤)، المغني (٣٩/ ٣٠)، كشاف القناع (٧/ ١٠)، الإنصاف (١٠/ ٥٥). وخالف فيه بعض المالكية آ، فرأوا المنع من ذلك ولو كان فيه نكايةٌ بالعدو، لما فيه من إلقاء النفس إلى التهلكة. انظر: البيان والتحصيل (٢/ ٥٦٤)، التاج والإكليل (٤/ ٤٥٥).

⁽١) في الأصل: (تتفق).

⁽٢) في الأصل: (أصدق).

⁽٣) هذا هو الأظهر في الضبط، وفي الأصل: (في بَدلِ السَّبْق)، هكذا ضُبطت.



مع أنَّ الناس تنازعوا في جواز الجَعَالة(١):

فأبطلها طائفة، كما ذهب إلى ذلك مَنْ ذهب إليه من الظاهرية (١)، لكن الصواب الذي عليه جمهور العلماء جوازها (٣)، مثل أن يقول: (مَنْ رَدَّ [عبدي] (٤) الآبقَ فله كذا)، (مَنْ بَنَى لي الحائطَ فله كذا).

وليست عقدًا لازمًا؛ لأنَّ العملَ فيها غيرُ معلوم، بخلاف الإجارة اللازمة، ولهذا يجوز أن يَجعل للطبيب جُعْلًا على الشفاء، كما جُعِل لأصحاب النبيِّ عَلَى جُعْلٌ إذا شُفِي سيِّد الحيِّ برُقْيَتِهم (٥)، ولا يجوز أن يُستأجر الطبيب على الشفاء؛ لأنَّ ذلك غيرُ مقدورٍ له، ولا العملُ مضبوطٌ.



⁽۱) الجَعَالة: مثلَّثة الجيم؛ وهي ما يُعظى المرء من المال على عمل يفعله. انظر: مجمل اللغة لابن فارس (ص۱۹۱)، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢٧٦/١)، المطلع لابن أبي الفتح (ص٠٤٠).

⁽٢) نص ابن حزم كَنْ على عدم جواز الحكم بالجُعْل على الجاعل، ولكن يستحب له الوفاء بما وعد. انظر: المحلى (٧/ ٣٣).

⁽٣) وحكي القول بجوازها إجماعًا، انظر: المغني (٨/ ٣٢٣)، أسنى المطالب (٢/ ٤٣٩)، تحفة المحتاج (٦/ ٣٦٣). وانظر: المقدمات الممهدات (٢/ ١٧٥)، الذخيرة (٦/ ٥). وانظر ما سبق في (ص٥٨).

⁽٤) في الأصل: (عندي)، وهو تحريف.

⁽٥) خرجه البخاري في صحيحه (٢٢٧٦)، ومسلم في صحيحه (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدرى المخدري المخدري المخدري المخدري المخدري المخددي المخدري المخ

فصلٌ

ومن هنا يظهر [فقه] (۱) باب السَّبَق؛ فإنَّ كثيرًا من العلماء (۲) اعتقدوا أنَّ السَّبَق إذا كان من الجانبين وليس بينهما محلِّل؛ كان هذا من الميسر المحرَّم! ويُعبِّرون عن ذلك بأن هذا قمار، لأنَّ كلَّا منهما متردِّد بين أن يغرَم أو يَغنَم، وما كان كذلك فهو قمار!

واعتقدوا أنَّ القمار (٣) المحرَّم حرم لما فيه من المخاطرة [والتغرير] (٤)؛ إذ كان كلُّ منهما يحتمل أن يَغْنَم، ويحتمل أن يَغْرَم، فهو مُقْدِمٌ على أمر [٦/أ] لا يدري؛ أيَغْنَم فيه أو يَغْرَم، وظنوا أنَّ الله ورسوله حرَّم (٥) الميسر الذي هو القمار لهذه العلَّة! وهذا المعنى موجودٌ في المتسابقين إذا أخرج [كلُّ] (٦) منهما السَّبق؛ فحَرَّموا ذلك!

ورُوِيَ في ذلك حديثٌ ظنَّه بعضهم صحيحًا، وهو ما رواه أبو داود وغيرُه (٧) عن سفيان بن حسين وسعيد بن بَشير عن الزهري عن سعيد بن

⁽١) في الأصل: (ففيه).

⁽٢) سيأتي ذكرهم في كلام المصنف كلله (ص ٦٨، ١٩).

⁽٣) القِمَار مأخوذٌ من قولهم: قَمَرْتُ الرجل أَقْمِرُه قَمْرًا؛ إذا لاعبته فغلبته. وقامرته فقَمَرْتُه أَقْمُرُه قَمْرًا؛ إذا فاخرتُه فغلبته. الصحاح (٧٩٩/٢). وانظر: جمهرة اللغة (٧/ ٧٩١).

والقمار: أن يلعب الرجل مع آخرَ على مالٍ يأخذه الغالبُ من المغلوب. المطلع على ألفاظ المقنع (ص٣٠٧).

⁽٤) في الأصل: (والتعزير).

⁽٥) كذا في الأصل.

⁽٦) في الأصل: (كلا).

⁽٧) خرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٣٥٥٢)، وأحمد في المسند (١٠٥٥٧)، وابن ماجه في =



المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أدخلَ فرسًا بين فرسين وقد أَمِنَ وهو لا يَأْمن أن يَسبق فليس بقمار، ومَنْ أدخل فرسًا بين فرسين وقد أَمِنَ أن يَسبِق؛ فهو قمار».

ولكن هذا الحديث مما يَعلم أهلُ العلم بالحديث أنه ليس من كلام النبي عَلَيْهُ!

قال أبو بكر بن أبي خَيثمة في تاريخه (۱) المشهور: (سئل يحيى بن معين -وأنا حاضرٌ - عن حديثِ سفيانَ بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ: «مَنْ أدخل فرسًا بين فرسين وهو يَأْمَن أن يَسبق فهو قمار»؛ فأخذ القلمَ فكتب بيده: سعيد بن المسيب عن أبي هريرة باطلٌ)(۲).

وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب نفسِه! وهكذا رواه الثقات الأثبات من أصحاب الزهري عنه عن [٦/ب] سعيد بن المسيب؛ مثل

⁼ سننه (۲۸۷٦)، وأبو داود في سننه (۲۵۷۹)، والدارقطني في سننه (۲۱۹۵، ۱۹۵۵)، والحاكم في المستدرك (۲۰۳۱)، والبيهقي في سننه الكبير (۱۰/ ۲۰)، وغيرهم؛ من طريق سفيان بن حسين.

وخرجه أبو داود في سننه (۲۰۸۱)، وابن عدي في الكامل (٤١٦/٤)، والحاكم في المستدرك (٢٥٣٧)، والبيهقي في سننه الكبير (٢٠/١٠)، وغيرهم؛ من طريق سعيد بن بشير الأزدي. كلاهما (سفيان، وسعيد) عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وقد وقد صحح هذا الحديث: الحاكم في المستدرك، وابن حزم كما نقل كلامه ابن القيم في الفروسية (ص١٥٣)، ولم أجد في المحلى هذا النقل، لكنه روى في المحلى (٧/٣٥٤) هذا الحديث محتجًا به، وسيذكر المؤلف علة هذا الحديث.

⁽١) لم أجده في المطبوع، وانظر: الفروسية (ص١٦٩، ١٧٠)، التلخيص الحبير (٦/ ٣٠٩٧).

⁽۲) وممن أعل هذا الحديث أيضًا: أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (۱٤٣/۲)، وأبو داود في سننه (1.777)، وأبو حاتم الرازي في العلل لابنه (1.777)؛ (1.777)، وابن عدي في الكامل (1.777)، وابن عبدالبر في التمهيد (1.778)، وابن القطان في بيان الوهم والإيهام (1.778) وغيرهم. وانظر: الفروسية لابن القيم (1.79)، تهذيب السنن له أيضًا (1.70) 1.770).



الليث بن سعد وعُقَيل ويونس ومالك بن أنس، وذكره في الموطأ عن سعيد بن المسيب نفسِه (١).

ورفعه سفيان بن حسين الواسطي، وهو ضعيفٌ لا يُحتَجُّ بمجرَّد روايته عن الزهري؛ لغلطه في ذلك (٢)، كما ذكر ذلك أهل المعرفة بالحديث والرجال في كتبهم (٣)، وسعيدُ بن بَشير أضعفُ منه بكثير والكلام فيه وفي ضَعْف روايته عن الزهري، وأنه لا يُحتَجُّ بها؛ مبسوطٌ في موضع آخر (٥).

ثم العلماء الذين اعتقدوا هذه المسابقة بلا محلِّل قمارًا؛ تنازعوا بعد ذلك:

المتسابقين الم يُجِز [العِوَض] (٦) بحال، لا من [المتسابقين] ولا من غيرهما؛ إلا أن يكون من الإمام (٨).

(۱) انظر: الموطأ (۲/ ٤٦٨ رقم "٤٦ ") لكنَّ مالكًا لم يروه عن الزهري، وإنما رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قوله.

وقال أبو داود عقب رواية الحديث في سننه (٢٢٦/٤): (رواه معمر وشُعَيب وعُقَيل عن الزهري عن رجالٍ من أهل العلم، وهذا أصحُّ عندنا).

(٢) من قول المؤلف: (هذا مما يعلم أهل العلم بالحديث) إلى قوله: (لغلطه في ذلك) نقله ابن القيم في الفروسية (ص١٧٢، ١٧٣)، باستثناء قول ابن معين؛ فلم ينقله ابن القيم في هذا الموضع، وإنما نقله في (ص١٦٩، ١٧٠).

(٣) عامة الحفاظ على تضعيف ما يرويه عن الزهري، لأنه لم يصحبه، وإنما لقيه مرةً بالموسم. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٢٨/٤)، تهذيب الكمال للمزي (١١/ ١٤٠-١٤٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٦٥-١٦٨)، شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ١٧٤، ٨٠٨)، هدي الساري (ص٤٥٧).

(٤) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ٣٢١)؛ (٣٢٤، ٧)، تهذيب الكمال (١/ ٣٥٠-٣٥٥)، ميزان الاعتدال (١٢٨ -١٣٠).

(٥) انظر: الفتاوى الكبرى (٥/ ١٤٥)؛ (٣٢/٦)، مجموع الفتاوى (١٨/ ٦٣، ٦٤)، شرح عمدة الفقه (٢/ ٦٠٦).

(٦) في الأصل: (المُسَابقيْن).

(٨) انظر: النوادر والزيادات (٣/ ٤٣٣، ٤٣٤).



٢ - ومنهم مَنْ جوَّز السَّبَق من أجنبي، ولم يُجوِّزه من أحد المتسابقين (١).

٣ - ومنهم مَنْ جوَّزه من أحدهما؛ بشرط ألا يَرجع إليه، بل إن كان مغلوبًا أخذَ الآخَرُ السَّبَق، وإن كان غالبًا أَطْعَمَه للجماعة ولم يَرجع إليه (٢).

وهذا النزاع معروفٌ عن طائفةٍ من العلماء من أهل المدينة وغيرهم، وهو معروفٌ عن مالكٍ وغيره.

وهؤلاء (٣) قولهم أصحُ وأَطْرَدُ للقياس؛ لو كانت المسابقة بالجُعْلِ من الطرفين قمارًا محرَّمًا! [٧/أ] فإنَّ هؤلاء رأوا أنَّ هذه ليست جَعَالة يقصد فيها الجاعل بَذْلَ المال في عمل يَنتفع به، وإنما قَصْدُه أن يَبذل المال ليَعْلِب صاحبَه ويأخذ مالَه، لا ليعْلبه صاحبُه ويأخذ صاحبُه مالَه! فحرَّموها وقالوا: دخولُ المحلِّل فيها يزيدها شرَّا، فإنَّ المقامَرة حرمت لِمَا فيها من أكل المال بالباطل، وإذا دخل فيها المحلِّل زاد الشرُّ، فإنَّ المتسابقين إذا غلب أحدُهما صاحبَه فأخذ مالَه كان في مُقابَلةِ أنَّ الآخر إذا غلبه أخذ ماله، وكان مبناها على العدل.

بخلاف المحلِّل؛ فإنَّ المحلِّلَ إنْ غَلَبَ [أَخَذَ](٤) مالَ غيره، وإِنْ

⁽۱) وهو روايةٌ عن مالك. انظر: المعونة للقاضي عبدالوهاب (٣/ ١٧٣٨)، التمهيد لابن عبدالبر (١٤/ ٨٤، ٨٥)، المنتقى للباجي (٤/ ٤٣١).

⁽۲) انظر: النوادر والزيادات (۳/ ٤٣٤)، المعونة للقاضي عبدالوهاب (۳/ ۱۷۳۹)، مسائل أبي الوليد ابن رشد (۱/ ۲۱۷)، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (۲/ ۳۵۰).

⁽٣) يعني: أصحاب القول الثالث. وهذا من المؤلف ليس ترجيحًا مطلقًا لهذا القول، وإنما هو ترجيحٌ بالنسبة إلى من يرى الجُعْلَ من الطرفين قمارًا، وإلا فهو يرى أنَّ الجُعل من الطرفين مشروع.

⁽٤) في الأصل: (أحَدٍ).

غلبَه غيرُه لم يأخذ مالَه؛ فكان المحلِّلُ ظالمًا؛ يأخذ إِنْ كان غالبًا، ولا يُعطِي إِنْ كان مغلوبًا!

والشريعةُ مبناها على العدل، ولم يشرع الله ورسولُه معاملةً تتضمَّن ظُلْمَ أحدٍ!

بل لما أباح النبيُّ عَلَيْ المزارعة؛ وكانوا يشترطون لربِّ الأرض زَرْعَ [بُقعة] (١) بعينها؛ فيُفضِي هذا إلى أَنْ يأخذ أحدُهما دون الآخر= نهى النبيُّ عَن ذلك (٢) ليَعْدِل بينهما [ويشتركان] (٣) في المغنم أو المغرم، فما قَسَمَ الله يكون بينهما مشاعًا، وإِنْ نقصَ الزرعُ أو لم يحصل شيء؛ اشتركا جميعًا في المغرم، فذهب [٧/ب] نَفْعُ بَدَنِ هذا، ونَفْعُ أرضِ هذا.

وكذلك في المضاربة؛ ليس لأحدهما أن يَشترط دراهمَ مقدَّرة (٤)، ولا رِبْحَ سلعةٍ بعَيْنِها (٥)، بل يشتركان في الربح؛ لكلِّ منهما جزءٌ مشاعٌ.

ودخول المحلِّل في السباق ظلمٌ محضٌ، خارجٌ عن العدل؛ فإن الثلاثة يتسابقون؛ وقد اشترط أن تكون فرسُه تُكافئ فرسَهما، ورَمْيُه

⁽١) في الأصل: (نفعه).

⁽٢) جاء ذلك في حديث رافع بن خديج رضي قال: كنَّا أكثرَ أهل المدينة حَقْلًا، وكان أحدُنا يُكرِي أرضَه، فيقول: هذه القطعةُ لي، وهذه لك! فربما أخرجتْ ذِهْ، ولم تُخرِج ذِهْ! فنهاهم النبيُّ ضحيحه (١١٧/١٥٤٧).

⁽٣) في الأصل: (وَيسْتر) في آخر السطر، ثم (كَان) في أول السطر الذي يليه! والمثبّت هو الصواب.

⁽٤) حكى الإجماع على ذلك: ابن المنذر في الإجماع (ص١٠٢)، وابن عبدالبر في الاستذكار (١٤٣/٢١) وغيرهما.

⁽٥) حكى الإجماع على ذلك: ابن رشد في بداية المجتهد (٣٦/٣). وانظر: الإنصاف للمرداوي (١٤/ ٤٥).

≪X}{}(}**;**€X>>

يُكافئ رميَهما، ثمَّ [أَحَدُ] (١) الثلاثة [لا يَغْرَم بحالٍ] (٢)، بل إما أن يَغْنَم وإما أن يَسْلَم، وكلُّ من الآخرين قد يَغْرَم! فلم يستووا في المغرم والسلامة!

بخلاف ما إذا لم يكن بينهما محلِّل؛ فكلاهما قد يَغْرَم، وقد [يَغْنَم] (٣)، وقد يَسْلَم إذا جاءًا معًا؛ فكان هذا أقرب إلى العدل، فإذا حَرُمَ الأقربُ إلى العدل؛ فالأبعدُ عن العَدْل أَوْلَى أَنْ يَحْرُم.

وأيضًا؛ فإذا قيل: إِنَّ هذا محرَّمٌ لما فيه من المخاطرة وأكل المال بالباطل؛ كانت المسابقة بالمحلِّل أشدَّ تحريمًا؛ لأنَّها أشدُّ مخاطرةً وأشدُّ أكلَ مالٍ بالباطل؛ لأنَّ المتسابقين إذا لم يكن بينهما محلِّل كانت المخاطرة فيها بين أن يَغْنَم وقد يَغْرَم، وانضمَّ إلى ذلك مخاطرةُ ثالثة؛ وهو أنه هناك يَغْرَم إذا غلبَه صاحبُه، وهنا يَغْرَم إذا غلبَه صاحبُه، وإذا [٨/أ] غلبهما المحلِّل؛ فكان هذا زيادةً في المخاطرة (٤).

وأيضًا؛ فكان يَغْنَم إذا غلبَ صاحبَه، وهنا لا يَغْنَم إلا إذا [غلب] الله عنه الله عنه الله وغُرْمِه أشدَّ منها إذا لم يكن بينهما محلِّل.

وأيضًا؛ فأكلُ المال بالباطل مع المحلِّل أشدُّ، فإنه هناك(٢) إذا أكلَ

⁽١) في الأصل: (أخذ).

⁽٢) في الأصل: (إما أن يَغْرَم بحالِ!) وهذه العبارة مخالفةٌ لسياق الكلام! فإنَّ المؤلف هنا يبين حال المحلّل؛ الذي يدخل في المسابقة دون أن يدفع شيئًا، فهو لا يَغْرَم بحال، فهو يدور بين الغُنْم والسلامة، والصواب في العبارة ما أثبتُّ: (ثم أحدُ الثلاثة لا يَغْرَمُ بحالِ...).

⁽٣) في الأصل: (يَغرم).

⁽٤) يريد أن احتمال غُرمه مع وجود المحلّل أكثر من احتمال غرمه مع عدم المحلّل، لأن بين احتمال الفوز وكثرة المتسابقين تناسبًا عكسيًّا، فكلما كثروا ضَعُفَ احتمال الفوز.

⁽٥) سقط من الأصل لفظة: (غلب)، وأضفتها هنا ليستقيم الكلام.

⁽٦) يعني: عند عدم المحلّل.

أحدُهما مالَ الآخر وكان غالبًا؛ كان هذا في مُقَابِلة أَنَّ الآخَر أيضًا لو غلبَه لأكلَ مالَه! والمحلِّل يأكل مالَ كلِّ منهما إذا كان غالبًا، وإذا كان مغلوبًا لم يأكل واحدٌ منهما مالَه!

فإِنْ كان أكلُ أحدِهما مالَ الآخرِ إذا غَلَبَ أَكْلَ مالٍ بالباطل؛ فأكلُ المحلّلِ مالَهما أبلغُ من ذلك! فيكون أولى بالتحريم.

وهذه أمورٌ [ثابتةٌ](١) إذا تدبرها العالم بالشريعة تبيَّن أنَّ الشريعة منزَّهةٌ عن مثل هذا؛ أنْ تحرِّم الشيءَ دَفْعًا لمفسدة قليلة، وتبيحُه إذا كثرت المفسدة!

ولكنَّ أصحابَ الحِيل كثيرًا ما يقعون في هذا؛ فيحرِّمون بعضَ أنواع الربا دَفْعًا لأكل مال المحتاج بالباطل لأنْ لا يُظْلَم ويتضرَّر، ثمَّ يُبيحون له حِيْلةً يُؤكل فيها مالُه بالباطل أكثرَ، ويكون فيها ظُلْمُه وضَررُه أعظمَ! وكذلك في حِيل نكاح المحلِّل وغيرها (٢).

ومن العلماء مَنْ أباح السَّبَق [٨/ب] بالمحلِّل؛ كقول أبي حنيفة (٣)،

⁽١) في الأصل: (ثانية).

⁽٢) نكاح المحلّل هو أن ينكح الرجل امرأة مطلقة ثلاثًا؛ ليحلّلها لزوجها الأول، وقد ثبت النهي عنه في أحاديث، وللمصنف عناية بسد باب الحيل، وله فيها كلام كثير في مواضع من كتبه، بل له كتاب أفرده في بيان بطلان نكاح المحلّل؛ عنوانه: (بيان الدليل في بطلان التحليل) وهو ضمن الفتاوى الكبرى (٦/٥-٣٢٠)، ونشر مفردًا، بين فيه صور نكح التحليل وأحكامَها مع الاستدلال عليها، بل قال الطوفي يَشَند: (صنّف شيخنا تقيُّ الدين أبو العباس أحمد بن تيميّة حرحمة الله عليه - كتابًا بناه على بطلان نكاح المحلّل، وأدرج جميع قو عد الجيل، وبين بطلانها بأدلته؛ على وجه لا مزيدَ عليه)، شرح مختصر الروضة (٣/٢١٤).

⁽٣) انظر: شرح مختصر الطحاوي (٧/ ٣٦٩)، بدائع الصنائع (٦/ ٢٠٦)، تبيين الحقائق (٦/ ٢٢٧، ٢٢٨).



والشافعي (١)، وأحمد (٢)، وإحدى الروايتين عن مالك (٣).

وهؤلاء قولهم مبنيٌّ على أصلين:

- أحدهما: أنَّ هذه جَعَالة.
- والثاني: أنَّ القمار المحرَّم هو المخاطرة الدائرة بين أن يَغْنَم باذلُ المالِ ويَغْرَم، وهذا المعنى ينتفي بالمحلِّل؛ فإنَّه حينئذٍ يدور الأمر بين أن يَغْنَم ويَغْرَم ويَسْلَم.

وقد تقدم التنبيه على بعض ما في كلِّ من الأصلين من الضعف، وكلما تدبرتَ أصولَ الشريعة تبيَّن ضعف كلِّ من الأصلين.

والمقصود الأعظم: بيانُ فساد ظنِّ الظانِّ أنه بدون المحلِّل قمارٌ، وبالمحلِّل يزول القمار! لأن المقامرة متردِّدة بين أن يَغْنَم ويَغْرَم!

فيُقال أولًا: أين الدليل الشرعيُّ الدالُّ على أنَّ هذا هو القمار دون هذا! ويُقال ثانيًا: المتسابقان كلُّ منهما متردِّدٌ بين أن يَغْنَم ويَغْرَم ويَسْلَم، فإنهما لو جاءًا معًا لم [يَأخذ](٤) أحدُهما سَبَق الآخر.

فقولهم: القمار هو التردُّد بين أن يَغْنَم ويَغْرَم فقط؛ ليس بمستقيم! بل عندهم: وإِنْ تردَّدَ بين أن يَغْنَم ويَعْرَم ويَسْلَم؛ فهو عندهم قمارٌ! (٥).

⁽۱) انظر: الأم (٤/ ٢٤٤)، المهذب (٢/ ٢٧٩، ٢٨٠)، روضة الطالبين (١٠/ ٥٥٤-٥٥٦).

⁽۲) انظر: مسائل أحمد، رواية ابنه صالح (۲/ ٤٠٣)، مسائل إسحاق بن منصور (۸/ ٣٨٤١)، المغنى (۱/ ٣٨٤١)، الإنصاف (۲۱/۱۵، ۲۲).

⁽٣) انظر: النوادر والزيادات (٣/ ٤٣٤، ٤٣٥)، الكافي لابن عبد البر (١/ ٤٩٠)، البيان والتحصيل (١/ ٢٦٥).

⁽٤) في الأصل: (يسبق)، والصواب ما أثبتُ، وهو ما جاء في مختصر هذه الرسالة؛ في كتاب: مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٢٩).

⁽٥) هذا إلزامٌ من المؤلف للقائلين باشتراط وجود المحلّل، بعد بيانه أنَّ احتمالَ السلامة قائمٌ بكل حال؛ مع المحلّل وبدونه.

وهذا المعنى موجودٌ مع المحلِّل؛ فإِنَّ كلَّا منهما متردِّدٌ بين أن يَغْنَم إِنْ غَلَب، وبين أَنْ يَسْلَم إِنْ جاؤُوا معًا، أو جاء هو ورفيقُه معًا.

والمحلِّلُ متردِّدٌ بين أن يَسْلَم وبين أَنْ يَغْنَم؛ فالتردُّد والمخاطرة فيهما موجودٌ مع المحلِّل؛ كما كان ذلك بدون المحلِّل، ولكنْ زادت المخاطرة والتردُّد بالمحلِّل!

فتبيّنَ أَنَّ دخول المحلِّل لم يَزُلْ به ما سَمّوه مفسدةً، بل زاد بدخوله ما ظنُّوه مفسدةً! وأيضًا فيُقال لهم: إن كان التردُّد بين المغنم والمغرم قمارًا؛ دون التردُّد بين أن يَغْنَم ويَسْلَم كان المعنى الموجِب عندكم لتحريم القمار هو المخاطرة، وهو إقدامُ كلِّ منهما على ما لا يَعْلَم عاقبتَه، فتردُّدُه بين أن يَعْنَم ويَعْرَم مخاطرةٌ، بخلاف إقدامه على ما هو متردِّدٌ فيه بين أن يَعْنَم ويَسْلَم؛ فإنَّ ذلك لا ضررَ فيه، فالمحلِّلُ على متردِّدٌ فيه بين أن يَعْنَم، وإما أن يبقى سالمًا؛ فلِمَ جعلتُم المحلِّل الذي ليس هو المقصود بالمسابقة هو الذي نظرتُم في مصلحته، وجعلتموه إما سالمًا وإما غانمًا! والمتسابقان المقصودان بالعقد لم وجعلتموه إما سالمًا وإما غانمًا! والمتسابقان المقصودان بالعقد لم يغرَم مع المحلّل!

ومعلومٌ أن التردُّدَ بين أن يَغْنَم ويَغْرَم أكثرُ مخاطرةً وفسادًا من التردُّد بين أن يَغْنَم [٩/ب] ويَسْلَم؛ فإِنَّ هذا لا ضررَ عليه على التقديرين وعلى أحدهما، فله منفعةٌ على أحد التقديرين، ولا ضررَ عليه على الآخر،

⁽۱) في الأصل: (برج)، والأظهر ما أثبتُ، وهو موافق لما في مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٢٩).

⁽٢) في الأصل: (ينظروا).



فعلى أحد التقديرَين ينتفع، وعلى الآخر لا يتضرَّر! وأما ذاك^(۱)؛ فعلى أحدهما ينتفع، وعلى الآخر يتضرَّر.

فلِمَ شرعتُم للمحلِّل ما لا مضرَّةَ عليه فيه، بل إما منفعة وإما سلامة!

والآخران المقصودان بالعقد جَعلتُم كلَّا منهما إما [متضرِّرًا] (٢) وإما منتفِعًا؛ فألحقتُم بهما من الشرِّ والضرر والظلم وأكلِ المال بالباطل ما نَحْيتُم (٣) منه المحلِّلَ الذي هو دخيلٌ عليهما في المسابقة، ليس هو مقصودًا!

وهل [تأتي]^(٤) شريعةٌ برعاية جانب التابع الدَّخِيل^(٥) مع إلغاء جانب المقصود الذي [حَضَّه]^(٦) النبيُّ ﷺ على الركوب والرمي!

وهل هذا إلا مشتملًا على نوعين من الفساد [ينافي](٧) الشريعة:

• أحدهما: الخروج عن العدل والإنصاف الذي هو ملازمٌ للشريعة؛ فكلٌ ما شرعه عدلٌ وإنصافٌ، لم يَشْرَع ظلمًا قط! بل مدار الشرع على العدل؛ قال تعالى: ﴿ لَقَدُ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكَتَابِ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [الحديد: ٢٥]، فالله تعالى أنزل الكتاب، [١٠/أ] وأرسل الرسل ليقوم الناس بالقسط، فكيف يشترطُ الشارع في العقود ما يكون موجِبًا للظلم دون العدل!

⁽١) يعني: المتردِّد بين الغُنم والغُرم.

⁽٢) في الأصل: (منصورًا).

⁽٣) في الفروسية لابن القيم (ص١٣٢): ما نَجَّيتم.

⁽٤) في الأصل: (يأتي).

⁽٥) سيأتي في أثر جابر بن زيد كَنْ تسمية المحلِّل دخيلًا. انظر التعليق (ص٨٨).

⁽٦) في الأصل: (خَصَّه).

⁽٧) في الأصل: (تنافي).



• الثاني: أن يُجعَل المطيعُ لله ورسوله، الراغبُ فيما رغّبه فيه النبي الذي [يريد]() الرميَ والركوبَ ليستعين به على الجهاد في سبيل الله، ويَبذل السَّبق ليكون ذلك أعظمَ للرعيَّة وأشدَّ [تحضيضًا]() للنفوس على ما يحبُّه الله ورسوله؛ فيُجعَل هذا غيرَ منظودٍ في مصلحته، بل معرَّضًا لخسارة ماله! ويُجعَل الآخر الذي قد جَلبَه هذا تابعًا ودَخِيلًا عليه؛ لا يَخسر عليه شيئًا من ماله!

بل يُجعَل هذا الذي لا قَصْدَ له من بَذْل العوض في المسابقة التي يُحبُّها الله ورسوله، ولم يَقصد ما يُتقرَّب به إلى الله؛ إما سالمًا وإما غانمًا، ويُجعَل الذي قَصَدَ ما يُحبُّه الله ورسوله ويُتقرَّب به إلى الله؛ إما غانمًا!

هل يحسن أن يُجعَل هذا في شرع رسول الله عَلَيْهِ!

أُورَيُشْرَعُ مثلَ هذا مَنْ فَهِمَ حقائقَ الأمور ومقاصد الشرع، وما فيه من صلاح العباد في المعاش والمعاد!

فإِنْ قلتَ: فالذين قالوا هذا علماءُ أئمَّةٌ فضلاء؛ من التابعين فمن بعدهم، فمِنْ أين وقعت الشبهة؟

قلت: [١٠/ب] من حيث ظنُّوا أَنَّ الميسر المحرَّم الذي هو القمار؛ حُرِّمَ لما فيه من المخاطرة!

ثم منهم مَنْ رأى المخاطرة كلَّها محرَّمة؛ فحَرَّمَ السَّبَق مع المحلِّل وعدمِه، وهذا أقرب إلى هذا الأصل -ظنُّوه- لو كان صحيحًا (٣).

(١) في الأصل: (يَزيد). (٢) في الأصل: (تخصيصًا).

⁽٣) في مختصر الفتاوى المصرية (ص٠٥٠): (وهذا أقرب إلى الأصل الذي ظنُّوا؛ لو كان صحيحًا). وانظر كلام المؤلف (ص٦٥).



ومنهم مَنْ رأى الحاجة إلى السَّبق، وقد جاء الشرع بها بقول النبي ومنهم مَنْ رأى الحاجة إلى السَّبق، وقد جاء الشرع بها بقول النبي الله الله أو خفّ أو حافر أو نَصْل (1)؛ فأراد أن يَجمع بين حِلِّ ما شرعه الله ورسوله من السَّبق، وبين تحريم ما ظنَّه من القمار المحرَّم؛ فأباح السَّبق مع المحلِّل؛ دون ما إذا لم يكن [محلِّلً](٢).

ورُوِيَ في ذلك حديثٌ مرفوع؛ ظنَّه بعضُهم صحيحًا!

ومَنْ عَرَفَ أنه ليس بصحيح عن النبيِّ عَلَيْهُ؛ رآه من كلام سعيد بن المسيب، وهو من أعلم التابعين أو أعلمهم؛ فصارت هيبةُ القائل مع ما ظنَّه من أَنَّ هذا قمارٌ؛ يُوجب ذلك (٣).

ثمَّ أصلُ قولِ هؤلاء أنهم جعلوا السَّبَق من باب الجَعَالة؛ فجوَّزوا فيه ما يجوز عندهم في الجعالة:

فإذا كان من الإمام فالجعالة جائزةٌ بلا ريب، فإنَّ الإمام إذا بذل مالًا في مصالح المسلمين كان حَسنًا، وبَذْلُ المالِ لمن يَسبق فيه ترغيبُ للمسلمين على الرمي والركوب، وقد ثبت (١١/أ] في الصحيحين (٥) أنَّ النبيَّ عَلَيْ كان يُسابِق بين الخيل، وكذلك خلفاؤُه بعدَه (٢)، ورُوِيَ أنهم [كانوا] (٧) يُخرِجون السَّبق من بيت المال (٨).

⁽۱) سبق تخریجه (ص٤٦).

⁽٢) في الأصل: محلِّلًا، والصواب: (محلِّل) لأن "كان" هنا تامة، والمراد: دون ما إذا لم يوجد محلِّلٌ.

⁽٣) يعني: أنَّ القائلين بالمحلِّل ممن يضعِّف هذا الحديث؛ حملَهم على القول بالمحلِّل أمران: ١ - ظنُّهم بأنَّ إخراج الطرفين للسَّبَق قمارٌ.

٢ - قول سعيد بن المسيب بالمحلِّل؛ مع جلالته وفضله.

⁽٤) كُتِبت البسملة في أعلى هذا الوجه، ولعل الناسخ كتبها تبركًا.

سبق تخریجه (ص٤٥). (٦) سبق تخریجه (ص٤٥).

⁽٧) في الأصل: (كان). (٨) لم أقف على هذا الأثر.

ثم جوَّز الجمهور أن يكون السَّبق من بعض المسلمين أن يُجاهد المسلم يَقصد بَذْلَ ماله فيما ينفع المسلمين؛ كما يبذل مالَه لمن يُجاهد في سبيل الله، واللهُ تعالى قد أمر المسلمين أن يُجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله، وبَذْلُ المال في السِّبَاق من الجهاد بالمال، وهذا حَسَنٌ.

وأما إذا كان الجُعل من أحدهما دون الآخر؛ فهذا إنما يفعله الإنسان في العادة إذا كان قَصْده أن يُظهِر أنه أقوى من الآخر، فيقول: (لك ألفُ درهم إِنْ سبقتني)، ومقصوده: أن يُبيِّن أنه سابقٌ للآخر غالِبٌ له، ولو غلب على ظنه أنَّ الآخر يسبقه لم يبذل شيئًا! فالمقصود بهذا البَذْل تَعجيزُ الآخر وقَهْرُه، لا بَذْلُ الجُعْلِ له؛ إذا كان غالبًا قادرًا.

وليس هذا هو الجعالة المعروفة؛ كالجُعْل على ردِّ الآبِق وعِمارة الحائط وخِياطة الثوب وشفاء المريض ونحو ذلك؛ فإنَّ هذه الجعالة والمغالبة وإنْ كان كلاهُما معلَّقًا على شرط؛ لكنَّ الجاعلَ يَقصد وجودَ الشرط، فيَقصد [11/ب] أن يَرُدَّ [عَبْدَه] (٢) ويَبني حائطه ويَخيط ثوبه.

وأما المُغالِب إذا قال: (إِنْ غَلَبْتَني فلك ألفُ درهم) فمقصوده: انتفاءُ الشرط، وأَنْ لا يَغلبه، وعَلَّق الجزاءَ على شرطٍ يَعتقد انتفاءَه، ويَقصد انتفاءه، ولم يُعلِّق به وجوبَ العِوض إلا ليُبيِّن انتفاءَ الشرط؛ فيُظهِر أنه [لن]^(٣) يَغلبه، وهو يكره بَذْلَ المال، فعَلَّق بَذْلَ المال المكروه على شَرْطٍ يَقصد انتفاءه، كما يقوله الحالف: (إِنْ فعلتُ كذا فعَليَّ على شَرْطٍ يَقصد انتفاءه، كما يقوله الحالف: (إِنْ فعلتُ كذا فعَليَّ الحِبُّ، ومالِي صدقةٌ، وعليَّ العِتْقُ، ونسائِي طوالقُ)، فهنا مقصوده: عَدَمُ الشرط والجزاء.

⁽١) على الخلاف بينهم في تقييد الجواز بكونه من الإمام، أو من أجنبي. وانظر: (ص٦٤).

⁽٢) في الأصل: (عندَهُ)، وهو خطأ ظاهر.

⁽٣) في الأصل: (لم)، والمثبت هو المناسب للسياق.



ليس هو كالناذر الذي يقول: (إِنْ شَفى اللهُ مريضي فعَليَّ صَومُ شهرٍ)، وكالخالع الذي يقول: (إِنْ أَبْرَأْتِيْنِي من صَدَاقِك فأنتِ طالقٌ) فإِنَّ هذا مقصوده: وجودُ الجزاء عند الشرط، وهو يَقصد الشرط، بخلاف المعلِّق الحالف!

فهكذا المعلِّق في باب المغالبة؛ مقصوده: عدمُ الشرط وعدمُ الجزاء، والجاعل مقصوده: الشرطُ وبَذْلُ العِوَض إذا حصل (١).

فلهذا؛ لما لم يكن مقصودُه الجعالة مَنعَه طائفةٌ من العلماء.

ومَنْ جَوَّزه نَظَرَ إلى صورة العمل، ولم يَعتبر القَصد؛ بناءً على أصله: أَنَّ المقصود لا يُعتبر في العقود؛ [۱۲/أ] لاسيما وقد يَبذل العوض مَنْ ليس له غَرَضٌ في أن يكون هو الغالب، مثل ما إذا أراد الإنسان تمرينَ من يُحبُّه؛ كولده وصديقه، فيَبذل له الجُعْلَ إِنْ كان غالبًا؛ [ليُفرِّحَه] (٢) ويُمرِّنه [ويُحْذِقه] (٣)، وليس له قَصْدٌ أَنْ يكون غالبًا له.

وأما إذا كان السَّبَق من الجانبين؛ فرأوا هذا مقامرةً؛ لما فيه من المخاطرة.

ثمَّ منهم مَنْ حَرَّمَ ذلك ولو مع المحلِّل، وهذا أطردُ للقياس [وأوضح] (٤)؛ لو كان أصلُ قولِهم صحيحًا (٥).

⁽١) أراد المؤلف عَنَهُ أن يبيِّن فرقًا مهمًّا بين السَّبَق والجعالة، وهذا الفرق يرجع إلى القصد: فإن المغالِب في عقد السَّبَق يقصد انتفاء الشرط والجزاء، كحال الحالف.

وأما الجاعل في عقد الجعالة؛ فإنه يقصد حصول الشرط والجزاء، كحال الخالع والناذر. وهذا يبين أن المؤلف يَنَهُ يرى أن عقد السَّبَق ليس جعالة، وإنما هو عقدٌ مستقل بنفسه، وإليه أشار (ص٠٦). وانظر: الفروسية لابن القيم (ص٢٨٦-٢٩٢، ٣٢٦)، فقد بيَّن الفروق بين عقد السَّبَق والعقود المشابهة له، ورجَّح كونه عقدًا مستقلاً قائمًا بنفسه.

⁽٢) في الأصل: (ليفرهه)، والأظهر ما أثبتُ. (٣) في الأصل: (يحدقه).

⁽٤) في الأصل: (واضح). والمثبت أنسب لسياق الكلام.

⁽٥) انظر: (ص٦٥).

ومنهم من جوَّزه مع المحلِّل؛ ليجمع بين الدليلين والمصلحتين، فلزم من ذلك من التناقض والظلم والفساد ما قد نُبِّهَ على بعضه.

وهذه اللوازم الباطلة؛ إنما لزمت حيث ظنَّ الظانُّ أنَّ الميسر المحرَّم يَدخل فيه هذا السَّبَقُ الذي أمر الله به ورسوله!

ومن هنا يتبيَّن حقيقة هذه المسألة؛ فنقول:

قد تقدُّم أَنَّ الله حَرَّمَ أكلَ المالِ بالباطل!

والميسرُ المشتملُ على مالٍ حُرِّمَ لما فيه من أكل المال بالباطل، وإن لم يكن فيه مالٌ حرامٌ عند الجمهور لما فيه من الصدِّ عن ذكر الله وعن الصلاة.

وهذه العلّة (۱) هي العلّة الصحيحة في تحريم الميسر، ولهذا كان [۱۲/ب] عند جمهور العلماء: الميسر حرام؛ سواءٌ كان فيه مالٌ أو لم يكن، لم يحرم لمجرَّد أكل المال بالباطل، والعلَّة المذكورة في القرآن؛ وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيَطُنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَّوةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَبْرِ وَيَصُدُّكُمُ عَن ذِكْرِ ٱللهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوةِ ﴿ [المَائِدة: ١٩]؛ هي موجودةٌ في الميسر؛ سواءٌ كان فيها ذهابُ المال أو لم يكن، كما أنها موجودةٌ في الخمر؛ سواءٌ كان فيه ذهابُ المال أو لم يكن، كما أنها موجودةٌ في الخمر؛ سواءٌ كان فيه ذهابُ المال أو لم يكن.

كثيرًا ما يشتمل شربُ الخمر على ذهاب المال، فإنه يحتاج إلى [شرائها] (٢) وتحصيلها، وذلك لا يحصل إلا بمال! [فيُفضِي] (١) إلى ذهاب المال في الباطل، مع ما فيها من إرادة الشيطان أَنْ يَصُدَّ المؤمنين

⁽١) يعنى الصدَّ عن ذكر الله وعن الصلاة.

⁽٢) في الأصل: (شرابها). ولعلها كانت هكذا (شرايها) بتسهيل الهمزة.

⁽٣) في الأصل: (فيقضي).



عن ذكر الله وعن الصلاة، وأنْ يُوقِع بينهم العداوة والبغضاء، فهكذا الميسر؛ حُرِّم لهذه العلَّة كما حُرِّم الخمر.

وإذا كان فيه مع ذلك ذهابُ المال؛ لأكل الغَيْر له بالباطل؛ كان ذلك مؤكِّدًا لتحريمها، وكان ذلك علةً ثانيةً، كما كان مثلُ ذلك في الخمر.

وأمَّا أَنْ تُجعَل العلهُ المقتضِيةُ لتحريم الميسر ليس إلا مجرَّدَ ذهاب المال وإتلافه في الباطل؛ فهو نظيرُ مَنْ يقول: الخمر لم [تحرم](١) إلا لما فيها من [١٣/أ] إذهاب المال وإتلافه في الباطل!

هذه العلة غايتها حفظُ أموال المسلمين عليهم، وهي حكمةٌ مقصودة (٢).

وكثيرٌ من عقلاء الناس يترك هذه المحرَّمات لأجل حفظ ماله؛ لا لما فيها من فساد عقله ودينه!

وكثيرٌ من الملوك والرؤساء يَمنع أَتْبَاعه وجنده من هذه المحرَّمات؛ لئلا يُضيِّعوا فيها أموالهم؛ [فيَضْعُفوا] (٣) عما يُحتاج إليهم فيه من القتال!

وكذلك الفواحش المحرَّمة؛ كالزنا واللواط تتضمَّن أيضًا من فساد الأموال وذهابها ما يكون زاجرًا عنها.

وكثيرٌ من الناس يتركها ويَمتنع منها لأجل ذلك، لكنَّ حكمةَ الشارع أعلى وأتمُّ، وأجلُّ وأعظم؛ فإنه يَقصد صلاحَ العباد في المعاش والمعاد، فيأمرهم بما فيه صلاحُ عقولهم وأديانهم، ويكون ذلك سببًا

⁽١) في الأصل: (يحرم).

⁽٢) ومع كونها مقصودة؛ فليس هي علة تحريم الميسر، كما بيَّن المؤلف عَنه.

⁽٣) في الأصل: (فيضعفون)، والمثبت هو الجادة.



لحفظ أموالهم وأعراضهم؛ فيُحرِّم الفواحش والخمر والميسر لما فيها من فساد العقول والأديان، ويَحفظ بذلك أموالهم عن الفساد [والضَّيَاع](١).

وكذلك يحرِّم من المعاملات ما فيه ظلمُ بعضهم لبعض، وفسادُ أموالهم؛ وإن لم يكن من جنس الفواحش والخمر والميسر؛ كما حرَّم أموالهم؛ وإن لم يكن من أخر ما أخرِ الأمر؛ فإنَّ [الربا] (٢) من آخر ما خُرِّم [الربا] في القرآن (٤)؛ بخلاف الفواحش؛ فإنها حُرِّمت في أول الأمر بمكة (٥)، والخمر حُرِّمت في أثناء الأمر بعد الهجرة، بالمدينة بعد غزوة أُحد (١).

(١) في الأصل: (والصناع).

⁽٢) في الأصل: (الزنا)، وهو خطأ ظاهر؛ كما سيأتي بيانه في التعليق الآتي.

⁽٣) في الأصل: (الزنا)، وهو خطأ، والصواب الربا؛ فإنه من آخر ما حُرِّم في القرآن، وقد كرر المؤلف كُنَة هذا في كتبه كثيرًا، كما في: مجموع الفتاوى (٢٢/ ٥٢)؛ (٢٨/ ٢٥٥)؛ (٢٣٦/ ٣٢) وغيرها كثير.

ويعني بقوله: (آخر آية نزلت): أي في بيان المحرَّمات، أو أنه يريد أنها من آخر ما نزل. وانظر: تفسير الطبري (٥/ ٦٥-٦٧)، والمحرر الوجيز لابن عطية (١/ ٣٧٨)، تفسير القرطبي (١/ ١٥٢)، فتح الباري لابن حجر (٨/ ٢٠٥).

⁽٥) لأن تحريمها جاء في آياتِ سورٍ مكية؛ وهي: (الأنعام-آية١٥١)، (الأعراف-آية٣٣)، (الشوري-آية٣٧)، (النجم-آية٣٢).

⁽¹⁾ وكان تحريمها بآية المائدة: ﴿ يَاأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِنَّمَا ٱلْمَنَرُ وَٱلْكَيْسِرُ وَٱلْأَصَابُ وَٱلْأَلِكُمُ رِجْسُ مِّنَ عَمَل الشَّبُطِن فَاجْتُسُوهُ لَعَلَّمُ الْفَدَوةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَبْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمُ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوَّةَ فَهَلَ ٱلنّهُ مُّنتُهُونَ ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١] ، كما دل عليه حديث عمر بن الخطاب في الله وقيد أن عمر قال: فلما بلغ ﴿ فَهَلَ آنتُهُ مُنتَهُونَ ﴾ قالوا: انتهينا انتهينا! وخرجه أحمد في مسنده (٣٧٨)، وأبو داود في سننه (٣٦٧٠)، والترمذي في جامعه (٣٠٤٩)،



وكان الشارع يُقدِّم الأهمَّ فالأهمَّ في الأمر؛ فيأمر بالتوحيد أولاً، ثم بالصلاة، ويُقدِّم في النهي الأهمَّ فالأهمَّ؛ فنهى أولاً عن الشرك، ثم عن الظلم والفواحش^(۱)، وقال تعالى في السورة المكية: ﴿قُلِّ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِي الْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغَى بِغَيْرِ الْحَقِ وَأَن تُشْرِكُواْ بِاللّهِ مَا لَهُ يُنْزِلُ بِهِ عَلَيْكِ الْحَقِ وَأَن تَشُولُواْ عَلَى اللّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فقد بيَّن في هذه السورة المكية أنه إنما حَرَّمَ هذه الأصنافَ الأربعة! وذلك: أَنَّ هذه الأصناف الأربعة هي المحرَّمة تحريمًا مطلقًا عامًا، لا

⁼ والنسائي في سننه (٥٥٤٠)، وفي الكبير (٥٠٣١)، وغيرهم، وصححه الترمذي، وقال علي بن المديني: (هذا حديثٌ كوفي، صالح الإسناد)، كما نقل ابن كثير في مسند الفاروق (٢/ ٤٨١)، وفي تفسيره (١/ ٥٧٨).

ومما يدل على أن ذلك التحريم كان بعد غزوة أحد؛ قول جابر بن عبدالله في: (صبَّح أناسٌ غداةً أُحُدِ الخمرَ، فقُتِلوا من يومهم جميعًا شهداء؛ وذلك قبل تحريمها)، خرجه البخاري في صحيحه (٤٦١٨). وانظر: تفسير القرطبي (٦/ ٢٨٥).

⁽۱) كما دل على ذلك حديث ابن عباس على النبي على معاذًا على اليمن، وفيه أمره له أن يدعوهم أولًا إلى توحيد الله، فإن هم أطاعوا فيدعوهم إلى الصلاة، ثم الزكاة. رواه البخاري في صحيحه (١٤٥٨)، ومسلم في صحيحه (١٩).

وروى البخاري في صحيحه (٤٩٩٣) أنَّ عائشة وإنها نزل أولَ ما نزل منه سورةٌ من المفصَّل، فيها ذكرُ الجنة والنار، حتى إذا ثابَ الناسُ إلى الإسلام نزلَ الحلالُ والحرام.

ولو نزل أولَ شيء: لا تشربوا الخمر؛ لقالوا: لا نَدَعُ الخمر أبدًا، ولو نزل: لا تزنوا؛ لقالوا: لا نَدَعُ الزنا أبدًا، لقد نزل بمكة على محمد في وإني لجارية أَلْعَبُ: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدَهَىٰ وَأَمَرُ ﴾ [القَمَر: ٤٦]، وما نزلت سورةُ البقرة والنساء إلا وأنا عنده).





تحلُّ لأحدٍ، ولا تحلُّ في حالٍ دون حال^(١)، وهي بأنفُسِها فسادُ؛ لا تكون قطُّ صلاحًا، ولا تكون مصلحتُها راجحةً على مفسدتها.

بخلاف تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر والميسر ونحوِ ذلك؛ فإنَّ ذلك يَحرُم [لإفضائه] (٢) إلى المفاسد؛ فكان تحريمُها من باب سدِّ الذرائع، ولهذا يُبيحها عند المصلحة الراجحة؛ كما أباح الميتة والدم ولحم الخنزير للمضطرِّ (٣)، وكما أباح دَفْعَ الغُصَّة بالخمر (٤) [18/أ]، وكذلك دَفْعَ العَطَش بها؛ إِنْ كانت تُرْوِي؛ فإِنَّ في هذا نزاعًا (٥).

وكذلك نهى النبيُّ عَن بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها (٢)، لئلا يُفضِي إلى أكل المال بالباطل، وأباحه عند المصلحة الراجحة؛ فأباح [اشتراء](٧) الثمرة مع الأصل قبل أن يَبْدُوَ الصلاح؛ كما قال: «مَنْ باع

⁽۱) قرر المؤلف هذا في مواضع من كتبه؛ كما في: مجموع الفتاوى (۱۸/ ۲۷۱)؛ (۱۳۵/ ۱۳۵)، منهاج السنة النبوية (۲/ ۲۱۵، ۲۱۵)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (۲/ ۳۳). وانظر: الاختيار لتعليل المختار للموصلي (۱۰۸/۲)، أعلام الموقعين (۲/ ۲۸)، مدارج السالكين (۱/ ۳۷۸).

⁽٢) في الأصل: (لإقضائه).

⁽٣) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْجِنزِيرِ وَمَاۤ أُهِلَ بِهِ لِغَيْرِ ٱللَّهِ فَمَنِ ٱضْطُرَ عَلَيْ وَلَا عَادِ فَلَاۤ إِنَّمَ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيثُ ﴾ [البَقَرَة: ١٧٣].

⁽٤) حكى الإجماع على إباحة شربها لدفع الغُصَّة: النووي في المجموع (٩/ ٥٢)، وابن أبي عمر في الشرح الكبير (٢٦/ ٤٢١) وغيرهما.

⁽٥) القول بإباحة شرب الخمر لدفع العطش بها؛ هو مذهب الحنفية، والأَبْهَري من المالكية، ووجهٌ عند الشافعية، والمنع من ذلك هو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة.

انظر: التجريد للقدوري (111/11)، المبسوط (11/11)، الاختيار (1/11)، الإشراف (1/11)، عقد الجواهر الثمينة (1/11)، التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب (1/11)، الأم (1/11)، بحر المذهب (1/11)، روضة الطالبين (1/11)، مسائل الإمام أحمد؛ رواية عبدالله (1/11)، مسائل إسحاق بن منصور (1/11)، المقنع (1/11)، الإقناع (1/11).

⁽٦) سبق تخریجه (ص٤٥).(٧) في الأصل: (اشترا).



نَخْلًا قد أُبِّرتْ فثمرتُها للبائع؛ إلا أن يشترطه المبتاع»(١)؛ فأباح للمشتري أن يشتري الثمرة بعد التأبير وقبل بُدُوِّ الصلاح؛ فيكون مشتريًا لهذه الثمرة مع الأصل.

وكذلك أباح [شِرَى] (٢) الثمرة بعد بُدوِّ الصلاح؛ وإن كان بعضُها لم يُخلَق؛ وهي معرَّضة للجائحة! فإنه لا يُمكن أن تُباع على الوجه النافع للخَلْق إلا هكذا، فكان في تأخير بيعها عن هذا الوقت من الفساد ما هو أعظم من بيعها؛ فأباح ذلك للمصلحة الراجحة (٣).

ولهذا: إذا بدا الصلاح في ثمرةٍ من شجرةِ ثمارٍ ؛ بِيعَ جميعُ ثمرِها بالاتّفاق(٤).

وقد تنازع العلماء: هل يُباع جميعُ ما في البستان من ذلك النوع؟ أو من الجنس؟ أو لا يُباع؛ لا هذا ولا هذا؟ أو يُباع إنْ كان الصلاح هو الغالب؟ على خمسة أقوال في مذهب أحمد وغيرِه (٥).

⁽۱) خرجه البخاري في صحيحه (۲۲۰۶، ۲۷۱٦)، ومسلم في صحيحه (۱۵٤۳)، وفيهما: «أن يشترط».

⁽٢) في الأصل: (شِرَي). والصواب المثبت، قال الجوهري كَلَنهُ: (الشراء: يُمَدُّ ويُقْصَر)، الصحاح (١/ ٢٣٩١).

⁽٣) لأن صلاح الثمر لا يَكمُل دفعة واحدة، بل يصلح شيئًا فشيئًا، وقد لا يتيسر من يشتريه حين اكتمال صلاحه، فكانت الحكمة في إباحة بيعه بعد بدوِّ الصلاح في بعضه، والعاهة لا تقع في هذه الحال إلا نادرًا. وانظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٣٤١)؛ (٢٩/ ٥١، ٢٨٥)؛ الفتاوى الكبرى (٤/ ٣٢، ٣٣).

⁽٤) حكى الاتفاق على جواز ذلك جمعٌ من أهل العلم؛ كابن قدامة في المغني (١٥٦/٦)، وابن أبي عمر في الشرح الكبير (٢٠٣/١٢)، وتقي الدين السبكي في تكملة المجموع (١١/١٥١)، وغيرهم.

⁽٥) انظر: بدائع الصنائع (٥/ ١٣٩)، تبيين الحقائق (٤/ ١٢)، الكافي لابن عبدالبر (٢/ ٦٨٣)، التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب (٥/ ٥٦٠)، الحاوي (٥/ ١٩٤)، روضة الطالبين (٣/ ٥٥٧)، المقنع (ص١٧١)، شرح الزركشي (٣/ ٥٠٤-٥٠٧)، الإنصاف (١٢/ ٣٠٧-٧٠٧).



وفيها قولٌ سادسٌ هو أصحُّ الأقوال، وهو قول الليث [18/ب] بن سعد وغيره، وهو أنه متى بدا الصلاحُ في جنس واحدٍ مما في البُستان؛ جازَ بيعُ جميعِ ما في البُستان من الأجناس الّتي تُباع في العادة جملةً واحدةً (۱)، فإنه إذا بَدَا الصلاحُ [في] (۲) بعض المَبِيعِ كان هو الشرط المعتبَر؛ كما قد بسطتُ هذه المسائلَ في غير هذا الموضع (۳).

ولم يكنْ ضمانُ البُستانِ لمن يعمل [عليه] (أ) ، ويَحصُل الزرعُ والثمرةُ بفِعْلِه ؛ داخلًا في البيع الذي نَهَى عنه النبيُ عَلِيدًا (أ) ، كما لم يكن إجارة الأرض لمن يزرعُها داخلًا فيما نَهَى عنه من بيعِ الحَبِّ حتى شتدًا (٦).

ولهذا ضَمِنَ عمرُ بن الخطاب حديقةَ أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ ثلاثَ سنينَ،

 ⁽۱) انظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (۳/۱۱۷)، الحاوي للماوردي (٥/ ١٩٤)، المحلى
 (۷/ ۳۸۷)، المنتقى للباجي (٤/ ۲۲۰).

⁽٢) سقط من الأصل لفظة: (في)، والسياق يقتضي إثباتها.

⁽٣) انظر: فتاوی ابن تيمية (٢٩/٣٦-٣٩، ٨١-٨٦، ٤٨٩)؛ (٢٠٩/٢٥٩).

⁽³⁾ في الأصل: (له)، والمثبت هو المناسب للسياق، وهو الذي استعمله المؤلف في كتبه. وضمان البستان مصطلح كان مستعملًا في بلاد الشام في عصر المؤلف، وتكلم عنه في مواضع، وهو: دفع الحديقة التي تشتمل على الشجر -من نخل ونحوه - لمن يعمل عليها سنوات، ويزرع أرضها؛ مقابل عوض معلوم، وهذه المعاملة ليست بيعًا، وإنما هي أقرب إلى الإجارة، فلا يدخل في بيع الثمر قبل بدوِّ صلاحه.

انظر: مختصر الفتاوی المصریة (ص۳٦٥)، مجموع الفتاوی (۲۰/۷۱۰-۵۰۱)؛ (۳۰/۲۰۱، ۱۱۷/۳۰). (۲۰/۱۰۷)، الفتاوی الکبری (۵/۱۰۱).

⁽٥) يعني: النهي عن بيع الثمار قبل بدوِّ صلاحها؛ وسبق تخريجه (ص٤٢).

⁽٦) خرجه أحمد في المسند (١٣٣١٤)، وابن ماجه في سننه (٢٢١٧)، وأبو داود في سننه (٣٣٧١)، والترمذي في جامعه (١٢٢٨)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٩٣)، وغيرهم؟ من طرقٍ عن حماد بن سلمة عن حميد الطويل عن أنس ريالة.

وأصله في صحيح البخاري (١٤٨٨، ٢١٩٥، ٢١٩٧، ٢١٩٧)، وصحيح مسلم (١٥٥٥)، من طرق عن حميد عن أنس؛ وفيه النهي عن بيع ثمر النخل حتى يزهو.



وتسلَّفَ الضمانَ؛ فقَضَى دَيْنًا كانَ عليه (١)، مع أَنَّ الأربعةَ وغيرَهم يُحرِّمون مثلَ هذا الضمانِ (٢)؛ لظنِّهم أنه داخلٌ فيما [نُهِيَ] (٣) عنه من بيعِ الثمارِ قبلَ بُدُوِّ صلاحِها (٤).

واستثنَى مالكٌ ما إذا كان المقصودُ كِراءَ الأرضِ؛ والشجرُ أقل من

(۱) خرجه حرب الكرماني -كما في مسند الفاروق لابن كثير (۲/ ٤٥)- من طريق هشام بن عروة عن أبيه أَنَّ أُسَيد بن خُضَير توفي وعليه ستة آلاف درهم دينًا، فدعا عمر بن الخطاب غرماءَه، فقبًلهم أرضَه سنين، وفيها النخل والشجر. قال ابن كثير: (إسناده جيد، وإن كان فيه انقطاع). وخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٧٦)، من طريق محمد بن المنكدر قال: مات أُسَيد بن حُضَير؛ فأُبْسِلَ مالُه بدَينه، فبلغ عمر بن الخطاب فردَّه، فباعَه ثلاثَ سنينَ متواليات؛ فقضَى دينَه.

ورجاله ثقات، لكن محمد بن المنكدر لم يدرك القصة.

وله طرقٌ أخرى لا تخلو من ضعف، وهي بمجموعها تدل على أن للقصة أصلًا. وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣٠٦، ٢٠٠)، مصنف ابن أبي شيبة (٢٣٢٦٠)، التاريخ الصغير للبخاري (١/ ٧١)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٤٤٣)، معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (٧٩)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٩٤/٩).

ومعنى الأثر: أَنَّ عمر وَلِيَّنِهُ ردَّ أصول النخل –على وجه النظر– لورثة أُسَيد بن حُضَير وَلَيْهُ، ورأى أن يؤجرها ثلاث سنين؛ فيقضي منها دَيْنَ أُسَيد وَلِيَّنِهُ.

وفي بعض روايات الأثر استعمال لفظ (البيع)؛ والمقصود: الإجارة، وهي بيع المنفعة. انظر: غريب الحديث للخطابي (٢/ ٩٥، ٩٦).

ومعنى قوله: (ضَمِنَ حَديقةً أُسَيد) أي: التزم ببقائها عند مستأجرها؛ يعمل عليها، وينتفع بها ثلاث سنين.

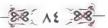
وقوله: (تسلُّف الضمان) أي: أخذ من المستأجر الأجرة مقدمًا، ليعجِّل بقضاء دين أُسَيد رَفُّتُهُ.

(٢) لأنه بتأجير البستان لمن يعمل عليه سنوات؛ يكون قد باع ثمار ذلك البستان قبل بدو صلاحها، وقد حكى تقي الدين السبكي في فتاويه (١/٤٠٧، ٤٠٨) اتفاق الفقهاء على البطلان!

وانظر: الأصل (٤/ ١٢، ١٣)، المبسوط (٦/ ٣٣، ٣٣)، بدائع الصنائع (٤/ ١٧٥)، الأم (٤/ ٢٣)، المدونة (٣/ ٥٥٧)، التاج والإكليل (٧/ ٥٤٨)، شرح مختصر خليل للخرشي (٧/ ٢٤)، الفروع لابن مفلح (٧/ ١٣٠)، الإنصاف (١٤/ ٢٤).

(٣) في الأصل: (نهَى).

(٤) سبق تخريجه (ص٥٤).





الثلثِ؛ لأنه تابعٌ (١) ، واستثنى ابنُ عَقِيلٍ ما إذا كان هناكَ أرضٌ مؤجَرةٌ مع الثمرِ ، سواءٌ كانت أقلَ أو أكثرَ ، لأجل الجمعِ بينَهما (٢) ، وهذا مبسوطٌ في موضعه (٣).

والمقصودُ هنا التنبيهُ على بعض حِكَمِ الشريعةِ، وبعضِ ما اشتملت عليه من صلاح العباد؛ في المعاش والمعاد، وأنه [10/أ] حيث وُجِد قولٌ مرجوحٌ لم يكن ثابتًا عن صاحب الشرع، بل إما أن يكون من الشرع المنسوخ، وإما النوع (٤) لا نصًا ولا قياسًا.

ولكن يحرِّم من هذه الأنواع^(٥) ما يشتمل على أكل المال بالباطل؛ كما يحرِّم أكل المال بالباطل؛ وإن لم يكن هناك مخاطرة.

والموجب للتحريم عند الشارع أنه أكلُ مالٍ بالباطل؛ لا مجرَّد المخاطرة، مثل المخاطرة على اللعب بالنرد والشطرنج؛ فإنَّ هذا حُرِّمَ لما فيه من أكل المال بالعمل الباطل، وهو ما لا ينفع؛ بل يضرُّ، لا لمجرَّد المخاطرة، فلو جَعل السلطانُ -أو أجنبيُّ- مالًا لمن يَغلب في

⁽١) انظر: المدونة (٣/ ٥٥٧)، التاج والإكليل (٧/ ٥٤٨)، شرح مختصر خليل للخرشي (٧/ ٢٢).

⁽٢) انظر: أعلام الموقعين (٣/ ٢١٣)، الفروع لابن مفلح (٧/ ١٣٠)، الإنصاف (١٤/ ٢٤٠).

⁽٣) للمؤلف كَلَّهُ رسالةٌ مستقلة في هذه المسألة؛ عنوانها: مسألةٌ في ضمان البساتين والأرض؛ نشرت في جامع المسائل (٦/ ٤٠٥-٤٢٣). وانظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٥٠) الفتاوى الكبرى (٥/ ١٠٤)، مختصر الفتاوى المصرية (ص. ٣٦٥).

⁽³⁾ كذا في الأصل، والسقط هنا ظاهر! وقد جاء النص واضح المعنى في اختصار هذه الرسالة؛ كما في مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٣٢)، وسأذكر موضع الشاهد وطرفًا من النص قبله؛ حتى يكتمل المعنى، قال عَنَهُ: (وأما المخاطرة؛ فليس في الأدلة الشرعية ما يوجب تحريم كلِّ مخاطرة؛ بل قد عُلِمَ أَنَّ الله ورسوله لم يحرِّما كلَّ مخاطرة، ولا كلَّ ما كان متردِّدًا بين أَنْ يَغنم أو يَعنرم أو يَسلم، وليس في أدلة الشرع ما يوجب تحريم جميع هذه الأنواع؛ لا نَصًّا ولا قياسا، ولكن يحرِّم من هذه الأنواع ما يَشتمل على أكل المال بالباطل...).

⁽٥) يعني: أنواع المخاطرة. ويريد المؤلف بذلك نفي التلازم بين المخاطرة وأكل المال بالباطل.



ذلك لما جاز؛ وإن لم يكن هناك مخاطرة، وكذلك لو جَعل أحدُهما جُعْلًا، وكذلك لو جَعل أحدُهما جُعْلًا،

فعُلِمَ أَنَّ ذلك لم يحرم لأجل المخاطرة، لا سيما وجمهورُ العلماء يُحرِّمون هذا العمل؛ وإِنْ خَلا عن عوضِ كما تقدَّم(١).

وأما أخذُ العِوض في المسابقة [والمصارعة] (٢) فهذه الأعمال لم [تُجعَل] (٣) في الأصل لأجل عبادة الله وطاعته وطاعة رسوله، فلهذا لم يَحُضَّ الشارع عليها ولا رَغَّب فيها، وإنما يُقصَد بها في الغالب راحة النفوس أو الاستعانة على المباحات؛ كالأسفار وقوة الأبدان، فأباحها الشارع لعدم الضرر الراجح، ولم يأمر بها ويُرغِّبْ فيها كما رَغَّبَ فيما يحتاج إليه المسلمون، ولا يقوم دينُهم [10/ب] إلا به؛ من الرمي والركوب.

ولهذا لو خَلا المسلمون إلا عن مُصارع ومُسابِق على الأقدام لم يضرَّهم ذلك؛ لا في دينهم ولا في دنياهم، ولو خَلُوا عمَّن يَركب الخيل، ويَعمل بالسلاح؛ لَغَلَبَ الكفار على المسلمين، فلهذا لم يدخل فيها السَّبَق! بل قال على إلا سَبَقَ إلا في خف أو حافر أو نَصْل (3).

ألا ترى أنَّ الإمامَ يُخرِج السَّبَق لمن يَغلب في سباق الخيل والنُّشَاب، ولو أخرج جُعْلًا لمن يَغلب في الصِّراع لكان منهيًّا عن ذلك (٥)؛ لما فيه من إضاعة مال المسلمين في غير منفعة شرعيَّة، والنبيُّ

⁽١) انظر: (ص ٤٨). (٢) في الأصل: (والمضارعة).

⁽٣) في الأصل: (يُجعَل). والمثبت هو الصواب، وانظر: مختصر الفتاوي المصرية (ص٥٣٢).

⁽٤) سبق تخريجه (ص٤٦).

⁽٥) لأنه لا يجوز بذل العِوَض في غير الثلاثة، فكان بذله في غيرها إضاعةً للمال. وانظر: (ص٨٥).

عن إضاعة المال المملوك(١)، فكيف بمال المسلمين!

وإذا عُرِف أَنَّ مجرَّد المخاطرة ليست هي الموجِبة لتحريم القمار؛ انكشفت حقيقة المسألة، وعُرِف أَنَّ الصواب أَنْ يُعرَف مرادُ الرسول من أقواله وحِكَمه وعِلَله؛ التي عَلَّق بها الأحكام، وأَنَّ الغلط ينشأ من عدم المعرفة بمراده، وبما قصده من الحكمة والعلة.

والمخاطرة في المسابقة مشتركةٌ بين المتسابقين، كلٌّ منهما يرجو أَنْ يَغلب الآخر، ويخاف أَنْ يَغلبه، وكان ذلك عَدْلًا وإنصافًا بينَهما، كما يُقْدِم كلٌّ من المتبايعين على شراء سلعة الآخر؛ يرجو أَنْ يَربح فيها، ويَخاف أَنْ يَخسر، فمِثْلُ [١٦/أ] هذه المخاطرة جائزةٌ بالكتاب والسنة والإجماع (٢)، والتاجرُ مخاطِرٌ!

وكذلك الأجيرُ المجعولُ له [جُعْلٌ] (٣)؛ إذا جُعِل له جُعْلٌ على ردِّ ابْقِ أو بناءِ حائطٍ أو حَفْر بئرٍ؛ فإنه قد يَحتاج إلى بَذْلٍ؛ فيكون متردِّدًا بين أن يَغرم، ومع هذا فهو جائز.

والمخاطرة إذا كانت من الجانبين فهي أقرب إلى العدل والإنصاف من أَنْ تَختصَّ بأحدهما، مثل المضاربة والمساقاة والمزارعة (٤)؛ فإنَّ كلَّا

⁽۱) في جملة أحاديث؛ منها ما خرجه البخاري في صحيحه (١٤٧٧)، ومسلم في صحيحه (٩٩٥) واللفظ له؛ أنَّ المغيرة بن شعبة هيه كتب إلى معاوية هيه: سلامٌ عليك، أما بعد، فإني سمعت رسول الله على يقول: «إنَّ الله حرَّم ثلاثًا، ونهى عن ثلاث: حرَّم عقوقَ الوالد، وَوَأُد البنات، ولا وهاتِ، ونهى عن ثلاث: قيلَ وقال، وكثرةَ السؤال، وإضاعةَ المال».

⁽٢) لقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَ اللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٥]، وللأحاديث المتواترة في مشروعية البيع، وإجماع أهل العلم على ذلك، نقله الماوردي في الحاوي (٣/٥)، وابن قدامة في المغني (٢/٧) وغيرهما، مع كونه لا يخلو من مخاطرة.

⁽٣) في الأصل: (جُعلًا). وانظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٣٣).

⁽٤) المضاربة: أَنْ يدفعَ رجل إلى آخرَ مالًا يتَّجر به، ويكون الربح منهما على ما يتفقان عليه، وتكون الوضيعة على رأس المال. غريب الحديث لابن قتيبة (١٩٩/١). وتسمى مضاربة =



منهما مخاطِرٌ، وقد يحصل له ربحٌ وقد لا يحصل، لكن العدل بينهما أنه إِنْ حَصل رِبْحٌ كان مشاعًا بينهما؛ على الشرط الذي تراضيًا به، وإن لم يحصل ربحٌ اشتركًا في الحرمان؛ فالمساواة في الحِرْمان أحدُ نَوْعَي العَدْل!(١).

ولهذا [نُهِي](٢) الميِّت أن يُوصِي لأحدٍ من ورثته(٣)، بل له أن

= وقِراضًا. وانظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص١٦٤)، النهاية لابن الأثير (٣/ ٧٩). المساقاة: أَنْ يدفعَ الرجلُ شجرَه إلى آخر، ليقوم بسقيه وعمل ما يَحتاج إليه ، بجزء معلوم له من ثمره. المغني لابن قدامة (٧/ ٥٢٧). وانظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص١٦٦). المزارعة: دفعُ الأرض إلى مَنْ يزرعها ويعملُ عليها، والزرعُ بينهما. المغني لابن قدامة (٧/ ٥٥٥). وانظر: غريب الحديث لابن قتية (٢/ ٢٤٧)، طلبة الطلبة للنسفي (ص١٤٩).

(۱) انظر: مجموع الفتاوى (۳۰/ ۳٤۱).

(٢) في الأصل: (نَهي).

(٣) لحديث أبي أمامة الباهلي في قال: سمعت رسول الله في يقول في خطبته عام حَجّة الوداع: "إنَّ الله تبارك وتعالى قد أعطى كلَّ ذي حقِّ حَقَّه، فلا وصيَّة لوارثٍ» الحديث، خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧١٣)، وأحمد في مسنده (٢٢٢٩٤)، وابن ماجه في سننه (٢٧١٣)، وأبو داود في سننه (٢٨٢، ٣٥٥٥)، والترمذي في جامعه (٢١٢) واللفظ له، وابن الجارود في المنتقى (٩٤٩)، وغيرهم؛ من طرقٍ عن إسماعيل بن عياش عن شُرحبيل بن مسلم عن أبي أمامة. وإسماعيل ثقة فيما يروي عن أهل الشام، كما جزم بذلك جمع من الحفاظ، كالإمام أحمد وابن المديني والبخاري وابن معين وغيرهم. انظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (١/٨٨)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد؛ رواية المروذي (٢٤٩)، الضعفاء للعقيلي (١/٨٨)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/١٩٢)، تهذيب الكمال (٣/١٧٣).

قال الترمذي: (حسن غريب)، وحسَّنه ابن حجر في التلخيص (٢٠٦٦/٤)، وفي موافقة الخُبْر الخَبْر (٢/٦٦/٤)،

وللحديث طرقٌ أخرى عن أبي أمامة، وله شواهد عن جماعة من الصحابة رضي انظر: البدر المنير (٧/ ٢٦٣-٢٧١).

قال الإمام الشافعي في الرسالة (ص١٣٧): (وجدنا أهلَ الفتيا، ومَنْ حفظنا عنه مِنْ أهل العلم بالمغازي؛ من قريشٍ وغيرهم: لا يختلفون في أنَّ النبيَّ قال عامَ الفتح: «لا وصيَّةَ لوارثٍ، ولا يُقتَل مؤمنٌ بكافر»، ويأثرونه عن من حَفِظوا عنه ممن لقوا من أهل العلم بالمغازي، فكان هذا نقلَ عامَّةٍ عن عامَّة، وكان أقوى في بعض الأمر مِنْ نقل واحدٍ عن واحد، وكذلك وجدنا أهلَ العلم عليه مجتمعين)، وانظر: الأم (١١٤/٤).

يُوصِي بالثلث لأجنبيِّ بالنصِّ والإجماع (١)، ولا يُوصِي به لوارثٍ، بل يُسَوِّي بين الورثة في حرمان الوصيَّة؛ فهو أحدُ نوعَي العدلِ!

وكذلك الأب؛ عليه أن يُسَوِّي بين أولاده؛ إِمَّا في الإعطاء، وإِمَّا في الحرمان!

وكذلك الزوج؛ إِمَّا أَنْ يَعْدِلَ بين نسائه في المبيت، وإمَّا أَلا يَبيت عند واحدةٍ من الأربع، بل يُسَوِّي بينهنَّ فيما أُبِيحَ له من الحرمان!

وما علمتُ أحدًا من الصحابة [١٦/ب] اشترط في السباق محلّلاً ولا حرَّمه (٢)؛ إذا كان كلّ منهما يُخرِج السَّبق، وإنما علمتُ المنعَ في

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥/ ٣٧٢): (لا يخلو إسناد كلِّ منها عن مقالٍ، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلًا، بل جنح الشافعي في "الأم" إلى أنَّ هذا المتن متواتر). وقد حُكِي الإجماع على منع الوصية للوارث، حكاه الشافعي في النص السابق، وقبله مالك في الموطأ (٢/ ٧٦٥)، وابن المنذر في الإجماع (ص٢٧)، وابن حزم في مراتب الإجماع (ص١١٣)، وابن عبدالبر في الاستذكار (٢٣/ ١٢، ١٤، ١٨) وغيرهم.

⁽۱) أما دلالة النص على جواز الوصية للأجنبي دون الوارث؛ فدليلها مركب من عموم الآيات الدالة على مشروعية الوصية، وتقديمها على قسمة التركة، كقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِى بِهَا آوُ دَيْنٍ ﴾ [النّساء: ١١]، مع دلالة حديث: «إنّ الله تبارك وتعالى قد أعطى كلّ ذي حقّ حَقّه، فلا وصيّة لوارثٍ»؛ فدل على منع الوصية للوارث بكل حال.

وأما دلالة الإجماع على ذلك؛ قد حكي الإجماع على مشروعية الوصية للأجنبي، حكاه الماوردي في الحاوي (١٨/٨)، وابن عبدالبر في الاستذكار (٢٣/١١).

وحكي الإجماع على المنع من مجاوزة الثلث في الوصية للأجنبي، حكاه الشافعي في الأم (٢٧٧)، وابن المنذر في الإجماع (ص٧٧)، وابن حزم في مراتب الإجماع (ص١١١)، وابن عبدالبر في الاستذكار (٣٠/٢٣)، وغيرهم.

⁽٢) يريد بقوله: (ولا حرَّمه) أي: ولا حرَّم السَّبَق بدون مُحلِّل، وليس المراد أنه لم يحرِّم المحلل! فقد روي ما يدل على أن الصحابة في لا يرون المحلِّل! فقد روى أبو عبيد في غريب =



ذلك عن بعض التابعين (١).

وقد رُوِّينا عن أبي عُبيدةَ بنِ الجرَّاحِ أنه راهنَ رجلًا في سباق الخيل، ولم يكن بينهما محلِّلٌ.

قال يعقوب بن سفيان في كتابه، ورواه عنه البيهقي (٢): حدثنا محمد بن المثنّى وابن بشار قالا: حدثنا غُندَر حدثنا شعبة عن سِمَاكِ: سمعتُ عياضًا الأشعريَّ قال: قال أبو عُبيدةَ: مَنْ يُراهِنُني؟ قال: فقال شابٌ: أنا؛ إنْ لم تغضب! قال: فسبقَه. قال: فرأيتُ عَقِيْصَتَيْ أبي عُبيدةَ تَنْقُرَانِ؛ وهو على فَرَس خَلْفَه.

قلتُ: فقد بيَّن (٣) أَنَّ أبا عُبيدةَ بنَ الجرَّاحِ وَ اللهِ عَلَى مَنْ يُراهنه، وأنه راهنه شابٌ، وسبقَ أبا عُبيدةَ ولم يكنْ بينَهما محلِّلٌ، بل الشابُ

⁼ الحديث (٢/ ١٤٥)، وسعيد بن منصور في سننه (٢/ ٣٩٤)، وأنه قيل لأبي الشعثاء جابر بن زيد يَخْنَهُ: إنَّ أصحابَ النبيِّ ﷺ كانوا لا يرون بالدَّخِيل بأسًا، فقال: (هم أعفُّ من ذلك!).

⁽۱) انظر: (ص۲۳، ۷۳، ۹۲).

⁽٢) لم أجده في المطبوع من المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان. وقد خرجه من طريقه البيهقي في سننه الكبير (٢١/١٠).

وخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٣٥٤٧، ٣٣٨٣٣)، وأحمد في المسند (٣٤٤) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٦٢)-، وابن حبان في صحيحه (٤٧٦٦)، وغيرهم.

وعياض هو ابن عمرو الأشعري. قال الحافظ ابن كثير كُنُهُ: (هذا حديثٌ جيد، بإسناد صحيح، ولم يخرجوه)، مسند الفاروق (٤٩٦/٢).

قوله: «عَقِيْصَتَي» مثنَّى عَقِيْصَة، وهي الشعر المعقوص؛ أي: المضفور. انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ١٦٠)، غريب الحديث للحربي (١/ ٢٩٤)، تهذيب اللغة (١/ ١٢٠)، النهاية (٣/ ٢٧٥).

وقوله: "تَنْقُزان" بضم القاف وكسرها في المضارع، من النَّقْز، بمعنى: الوثوب من شدة الجري. انظر: البارع في اللغة لأبي على القالي (ص٤٧٢)، تهذيب اللغة (٨/ ٣٢٩)، النهاية لابن الأثير (٥/ ١٠٥، ١٠٦).

⁽٣) مراده بالمبيِّن: أثر أبي عبيدة، أي: أنَّ هذا الأثر قد دلَّ على المعنى المذكور.

سبقَ أبا عُبيدة ، وأبو عُبيدة خَلْفَه ، ولو أخرج أحدُهما دون الآخرِ لم يكن رهانًا (١).

وكذلك رسول الله عن أباح السَّبَق والرِّهان في الخيل؛ ولم يشترط في ذلك محلِّلًا (٢)، ولو كان المحلِّلُ واجبًا لذكرَه؛ فإنَّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (٣).

وقد روى أبو داود في سننه (٤) من حديث [١٧/أ] عمرانَ بنِ حُصينٍ

⁽۱) يريد أنَّ إطلاق الرِّهان في الأثر يدل على أنَّ العِوَض كان من الطرفين لا من أحدهما. والرِّهان أصله من الرَّهن بمعنى الحبس، يقال: رهنتُ الشيءَ إذا حبستَه. تهذيب اللغة (۲/ ۱۶۷)، مقاييس اللغة (۲/ ۲۵۷)، المحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٣٠٠). ويقال: راهنتُ فلانًا على كذا مراهنةً، وتراهنَ القوم؛ إذا أخرج كلِّ منهم رهنًا ليفوز السابقُ بالجميع. المصباح المنير للفيومي (١/ ٢٤٢). وانظر: الصحاح (٥/ ٢١٢٩)، المحكم بالجميع. المصباح المنير للفيومي (١/ ٢٤٢). وانظر: الصحاح (٣٠١ ٢٠١٠)، المحكم

⁽٢) انظر ما سبق في (ص٤٥).

⁽٣) ظاهر كلام المؤلف هنا -وفي مواضع أخرى - يدل على أنه يرى نفي اشتراط المحلّل، لا تحريم دخول المحلّل في السباق، وهذا الذي استظهره الدكتور سليمان الملحم في كتابه "القمار حقيقته وأحكامه" (ص٣٦٠)، والدكتور عبدالله الناصر في بحثه "المحلّل في السّباق" (ص١٦٦، ١٦٧)، ويؤيد ذلك قول المؤلف كَنَهُ: (وإن أخرجا جميعًا العِوَض؛ وكان معهما آخر محللا يكافيها -لعلها: يكافيهما - كان ذلك جائزًا...)، مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٢). ويعارض هذا الظاهر كلام المؤلف في مواضع أخرى؛ يصف فيها دخول المحلّل في السّباق بأنه ظلم، ومخالف للشريعة، وهذا يفيد تحريم دخول المحلّل في السباق. انظر هذه الرسالة: (ص٥٥، ٢٠، ٩٠، ٤٩).

والذي يظهر أنَّ المؤلف عَنَهُ يرى أنَّ الظلم هو في إلزام المتسابقين بالمحلِّل، وأما مجرد دخول المحلِّل في السباق ومشاركته فيه من غير إلزام فليس بظلم، ولذا قال في هذه الرسالة (ص ٦٠): (فكيف يَشترطُ الشارع في العقود ما يكون موجِبًا للظلم دون العدل!)، فدل على أنَّ الظلم هو في إلزام المتسابقين بالمحلِّل، وأما دخوله معهم من غير إلزام فقد نص على إباحته، كما في النقل السابق؛ وهو قوله: (وإن أخرجا جميعًا العِوَض، وكان معهما آخر...).

⁽٤) خرجه أبو داود في سننه (٢٥٨١)، ومن طريقه البيهقي في سننه الكبير (٢١/١٠) من طريق عَنْبُسةَ عن الحسن البصري عن عمران ﴿ به ، بلفظ: «في الرَّهان». وخالفَ عنبسةَ جماعةٌ؛ فرووه عن الحسن عن عمران بدون هذه اللفظة:



عن النبيِّ عَلَيْ أنه قال: «لا جَلَبَ ولا جَنَبَ يومَ الرهانِ»، رواه من

: خرجه إبراهيم بن طهمان في مشيخته (٣١) عن رجاء بن حَيْوَة.

وخرجه إسماعيل بن جعفر؛ كما في حديث عليّ بن حُجْر عنه (١١٣)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٨٧٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٢٦٢٢)، وأحمد في مسنده (٨٧٨)، وابن ماجه في سننه (٣٩٣٧)، وأبو داود في سننه (٢٥٨١) والترمذي في جامعه (١١٢٣)، وابن حبان في صحيحه (٣٢٦٧)، وغيرهم؛ من طرقٍ عن حميد بن أبي حميد الطويل.

وخرجه الطيالسي في مسنده (٨٧٧)، وأحمد في مسنده (١٩٨٥٥)، من طريق أبي قَزَعَة سُوَيد بن حُجْر.

ثلاثتهم: (رجاء، وحميد، وأبو قَزَعَة،) عن الحسن البصري عن عمران به؛ بدون لفظ الرهان. وروايتهم أصح من رواية عَنْبَسة، فإنَّ فيه ضعفًا، وهو عَنْبَسة بن أبي رائطة الغَنَوي الأعور. وانظر: الجرح والتعديل (٦/ ٤٠٠) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤١١-٤١٤).

وروي هذا الحديث عن عمران بن حصين من قوله، رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٢٦٢٣).

ومدار الحديث مرفوعًا وموقوفًا على الحسن عن عمران، وقد جزم الإمام علي بن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى القطان وأبو حاتم الرازي بعدم سماعه منه. انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص٣٨).

وهذا الحديث ثابتٌ من وجهِ آخر؛ بغير لفظ: «في الرِّهان»:

خرجه أحمد في المسند (٢٦٩٢، ٢٠٢٤)، وأبو داود في سننه (١٥٩١)، وابن الجارود في المنتقى (٣٤٥، ٢٠٥٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٢٨٠) وغيرهم؛ مطولًا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه.

قال ابن المديني عَنَهُ: (حديثُ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدَّه صحيحٌ متصل، يُحتج به، لأنه سمع من أبيه، وسمع شعيب من جدَّه عبدِ الله بن عمرو)، نقله عنه ابن عبدالبر في الاستذكار (٢٠/ ١٤١)، ثم قال: (وقولُ عليٌّ هذا مع إمارته وعِلْمِه بالحديث أولى ما قيل به في حديث عمرو بن شعيب). وانظر: التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٤٢)، التمهيد لابن عبدالبر (٦/ ٢٢).

وقوله: ﴿لَا جَلَب، وَلَا جَنَبٍ ۚ نَفَيٌّ يُرَادُ بِهِ النَّهِي:

أما الجَلَبُ فهو: أَنْ يَتخلَّف الفرس في التسابق، فيُحَرَّك وراءَه الشيءُ يُستَحَثُّ به، فيَسبِق! وأما الجَنَبُ فهو: أن يَسير فرسٌ بجوار الفرسين المتسابقين؛ حتى إذا دنا من الفرس المقصود تحوَّل راكبُ ذلك الفرس عليه؛ وأخذ السَّبَق!

فَسَّره بذلك الإمام مالك في موطئه؛ رواية أبي مصعب الزهري (٩٠٤). وانظر: تفسير الموطأ للقنازعي (٢/ ٥٩٨)، السنن الكبير للبيهقي (١٠/ ٢١).

فنهى النبي ﷺ عن هاتين الصورتين في السّباق؛ لما فيهما من الظلم بتقوية أحد الجانبين. وانظر: الفروسية (ص١٢٧).



88 47 88

حديث حُميدٍ الطويل وعَنْبَسةَ عن الحسن عن عمرانَ بنِ حُصَينٍ عن النبيِّ على النبيِّ قال: «لا جَلَبَ ولا جَنَبَ». زاد عَنْبَسةُ: «يومَ الرِّهانِ».

وروى أبو داود (١) بإسناده عن قتادة قال: (الجَلَبُ والجَنَبُ يومَ الرِّهان).

فذكر على الرّهان، والرّهان إنما يكون من الجانبين، يُقال: راهنه، يُراهِنه، مراهنة ورهانًا، كما يُقال: صارعه صِراعًا ومُصارعة، وقاتلَه قِتالًا ومُقاتلة؛ فدلّ ذلك على جواز المراهنة من الجانبين، ولم يَشترط في ذلك أن يكون هناك ثالث، بل إذا كان ثالثٌ لم يُراهِن لم يكن ذلك مراهنة منه؛ فلا يكون ذلك رهانًا، وذلك لأنّ كلّا منهما في العادة يَضع شيئًا يكون بمنزلة الرّهن؛ خشية أن يُغلّب فلا يُعطِي ما وجبَ عليه!

وإذا كانت المراهنة في سباق الخيل معروفة على عهد النبيّ على وأصحابه؛ فمعلومٌ أنه لو كان المحلّلُ شرطًا في ذلك لكان هذا مما يأمر به النبيُّ على وينقله أصحابه، فكيف ولم يُنقَل عن أحدٍ من الصحابة أنه اشترط [۱۷/ب] في رهان الخيل [محلّلًا](۲) ولا رَوى أحدٌ منهم في ذلك [حديثًا](۳) عن النبيّ على النبيّ على النبيّ على النبيّ عن النبيّ على النبيّ عن النبيّ على النبيّ على النبيّ على النبيّ على النبيّ على النبيّ على النبيّ عن النبيّ على النبيّ عن النبيّ عن النبيّ عن النبيّ النبيّ عن النبيّ

والحديث المأثور في ذلك قد عَلِمَ أهلُ العلم بالحديث أنه من قول سعيد بن المسيب نفسِه، لم يُسنده ولم يُرسله إلى ﷺ!(٤).

وهذا مما يُبيِّن أنه ليس في المسألة حديثٌ؛ فإِنَّ سعيدَ بن المسيب من أعلم -أو أعلم- أهل زمانه بالسنة، فلو كان في هذا سنَّةُ عن رسول

⁽۱) خرجه أبو داود في سننه (۲۵۸۲)، وإسناده صحيح.

⁽٢) في الأصل: (محلل). (٣) في الأصل: (حَدَّثنَا).

⁽٤) يعني: أنَّ سعيدًا لم يعزه إلى النبيِّ ﷺ، لا بإسناد، ولا بغيره. وقد بيَّن المؤلف علة هذا الحديث في (ص٦٣-٦٤).



وقد روى الثقات -مثل عَفَّان بن مسلم ويزيد بن هارون وحجَّاج بن مِنْهال- ما رواه الإمام أحمد في المسند وغيره (١)؛ رَوَوه عن سعيد بن

(۱) أما طريق عفَّانَ بن مسلم فرواها أحمد في مسنده (١٣٦٨٩)، والدارمي في سننه (٢٤٧٤)، والدارقطني في سننه (٤٨٢٥)، والضياء في المختارة (٢٥٨١)، لفظ أحمد: (فانتشى)، والدارمي: (فانهشّ لذلك)، والدارقطني والضياء: (فبَهَش).

وأما طريق يزيد بن هارون فرواها ابن أبي شيبة في المصنف (٣٣٥٥٨)، والدارقطني في سننه (٤٨٢٤)، لفظ ابن أبي شيبة: (فهَشَّ لذلك)، ولفظ الدارقطني: (فبَهَشَ لذلك).

وأما طريق حجاج بن منهال فرواها البيهقي في سننه الكبير (١٠/ ٢١)، بلفظ: (فَهَشَّ لذلك). وتابعهم أيضًا:

- أبو كامل؛ مظفر بن مدرك، عند أحمد في المسند (١٢٦٢٧)، بلفظ: (فبَهَش)، وفي غاية المقصد (٢/ ٣٤٢) بلفظ: (فهَشَّ لذلك).

- يحيى بن حسان، عند الطحاوي في مشكل الآثار (١٨٩٩)، بلفظ: (فأبهش).

- أسد بن موسى، عند الطبراني في الأوسط (٨٨٥٠)، بلفظ: (فهَشَّ لذلك).

رواه ستتهم عن سعيد بن زيدٍ عن الزُّبَير بن الخِرِّيت عن أبي لَبِيد به.

وفي إسناده سعيد بن زيد؛ أخو حماد بن زيد، اختلف في توثيقه، والأظهر أنه حسن الحديث. انظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٤٤٤، ٤٤٤).

والزُّبَير بن الخِرِّيت بصريٌّ تابعي ثقة، انظر: الإكمال لابن ماكولا (٢/ ٤٣٢)، تهذيب الكمال للمزى (٩/ ٣٠١-٣٠٣).

وأبو لَبِيد اسمه لِمَازَة بن زَبَّار الجَهْضَمي البصري، تابعيُّ صدوق، انظر: الإكمال لابن ماكولا (٤/ ١٥٠-٢٥٢).

والحَكَم بن أيوب هو الثقفي؛ ابنُ عمِّ الحَجَّاج بن يوسف، كان عاملَ الحَجَّاج على البصرة، ذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ١٤٥)، وذكر ابن حجر أنَّ ابنَ حبان لم يُصِبُ في ذكره في الثقات؛ لأنَّ له موبقاتٍ؛ كابن عمِّه! انظر: لسان الميزان (٣/ ٢٤١).

وقد جوَّد ابنُ القيم إسنادَ هذا الحديث في الفروسية (ص٩٤).

ولم أقف على اللفظ الآخر الذي ذكره المؤلف: (فأُهِيشَ لذلك)، وخلت من هذه اللفظة عامة مصادر اللغة أيضًا، سوى الفائق للزمخشري (٤/٤)؛ فقد ذكرها، وذكر أنها بمعنى الفرح بالشيء.

زيد عن الزُّبَير بن [الخِرِّيت] عن أبي لَبِيدٍ قال: أرسل الحَكُمُ بنُ أيوبَ الخيلَ يومًا؛ فقلتُ: لو أتينا أنسَ بنَ مالك! فأتينا فسألناه: أكنتم تُراهنون على عهد رسول الله على على عهد رسول الله على فرسٍ يُقال لها "سَبْحَة" جاءت سابقةً؛ فهَشَّ لذلك وأعجبَه!)، وفي لفظٍ: (فأُهِيْشَ لذلك!).

وروى أَسَدُ بن موسى وسليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن واصل [١٨/أ] مولى [أبي] (٢) عُييْنَةَ: حدثني موسى بن [عُبَيد] (٣) قال: أصبحتُ في الحِجْر بعدما صلَّينا الغداة، فلما أَسْفَرْنا إذا فِينا عبدُ الله بن عمر، فجعل يَستقِرئُنا رَجُلًا رَجُلًا؛ فيقول [أينَ] (٤) صَلَّيتَ يا فلان؟ قال: يقول: هاهنا! حتى أتى [عَلَيَّ: أينَ] (٥) صَلَّيتَ [يا ابنَ عُبَيد؟] (٦)، فقلت: هاهنا! فقال: بَخِ بَخِ! ما نعلمُ صلاةً أفضلَ عند الله من صلاة الصبح جماعةً يومَ الجمعةِ.

⁼ وقوله: (سَبْحَة) ضبطوه بفتح السين والحاء، وسكون الباء بينهما، انظر: بهجة المحافل وبغية الأماثل للعامري (٢/ ١٦٣)، سبل الهدى والرشاد للصالحي (٤/ ٢٤)؛ (٧/ ٣٩٦)؛ (١٨/١١).

وسمِّيت فرسه بذلك من قولهم: فرسٌ سابح؛ إذا كان حسنَ مدَّ اليدين في الجري، تشبيهًا له بالسابح في الماء. انظر: المجموع المغيث لأبي موسى المديني (7/8)، الروض الأنف للسهيلي (7/8)، النهاية لابن الأثير (7/8)، جامع الآثار لابن ناصر الدين (8/8). وقوله: (فهَشَّ) هذا الذي عليه أكثر الروايات: (هَشَّ)، وكذلك (بَهَشَ)، وهما أقرب الألفاظ المروية لمعنى الأثر، ويدلان على العَجَب بالشيء، والفرح به.

هَشَّ له؛ إذا فرح به واستبشر. جمهرة اللغة (١/ ٢٦٩)، النهاية (٥/ ٢٦٤).

بَهَشَ؛ إذا سُرَّ بالشيء وفرح به. غريب الحديث لأبي عبيد (٣/ ١٤٤)، النهاية (١/ ١٦٦). وأما لفظتا: (انهشَّ) و (انتشى) فيبدو أنهما مصحفتان.

⁽١) في الأصل: (الحريث). (٢) في الأصل: (ابن).

⁽٣) في الأصل: (عبيدة)، وهو خطأ. (٤) في الأصل: (ابن).

⁽٥) في الأصل: (على ابن).

⁽٦) في الأصل: (حدثنا ابن عبيدة)، والتصحيح من مصادر تخريج الأثر.



فسألوه فقالوا: [يا أبا] () عبدالرحمن، أكنتم تُراهنون على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، ولقد راهنَ على فرسٍ يُقال لها: "سَبْحَة" فجاءت سابقةً (٢).

فهذا المرويُّ عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمر؛ فيه: أنَّ المسلمين كانوا يُراهنون على عهد رسول الله على، وأنَّ النبيَّ على راهن على فرس يُقال لها "سَبْحَة"، وأنها لما جاءت سابقةً فَرِحَ، ولم يذكر أحدٌ منهم أنه كان محلِّلُ.

ولفظُ الرِّهان عندهم يُستعمل في المعاوضة من الجانبَين، ولهذا لما ذكر بعضُهم أَنَّ الصِّدِّيقَ راهنَ المشركين لما غَلَبَ فارسُ الرومَ قالوا: وكان ذلك قبل تحريم القمار! (٣).

والذين قالوا هذا لم يكونوا من الصحابة، بل كانوا ممن بعدهم؛ [1٨/ب] ممن ظَنَّ أَنَّ هذا قمارٌ محرَّمٌ، وظَنُّوا أنه منسوخٌ!

وقِصَّةُ الصِّدِّيق حجةٌ عليهم، ودعواهم النسخَ لا حجة لهم عليه؛ إلا ظنُّهم أَنَّ ذلك قمارٌ! وهذا هو موردُ النزاع كما تقدم.

وقصةُ الصِّدِّيقِ [ثابتةٌ]^(٤) مشهورةٌ معروفةٌ عند أهل الحديث والتفسير والفقه، وقد رواها أحمد والترمذي وغيرُهما^(٥).

⁽١) في الأصل: (يأبا)، والتصحيح من مصادر تخريج الأثر.

⁽٢) خرجه البيهقي في سننه الكبير (١٠/ ٢١)، وفي الخلافيات؛ كما عزاه إليه ابن الملقن في البدر المنير (٢٣/٩)، وإسناده حسن، فإنَّ موسى بنَ عُبَيدٍ تابعيٌّ، روى عنه ثقتان –التاريخ الكبير (٧/ ٢٩١)، والجرح والتعديل (٨/ ١٥١)- وذكره ابن حبان في الثقات (٥/ ٤٠٣)، ويشهد لروايته أثر أنس ﷺ. وانظر في تقوية رواية أمثال هؤلاء: تهذيب السنن (٢٩٩/١).

⁽٣) انظر: تفسير الطبري (١٨/١٨)، أحكام القرآن للجصاص (١١/١)، الحاوي للماوردي (٣/ ٢٩)، أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٥٢١).

⁽٤) في الأصل: (ثانيه).

⁽٥) سيأتي تخريجها عند ذكر المؤلف لها (ص١٠٠).

فإن قيل: قد روى الإمام أحمد في المسند (١) عن ابن مسعود عن النبي عن أنه قال: «الخيلُ ثلاثة: فرسٌ للرحمن، وفرسٌ للإنسان، وفرسٌ للشبطان!

فأما فرسُ الرحمن فالذي يُربَط في سبيل الله؛ فعَلَفُه ورَوْثُه وبَوله، وذَكَرَ ما شاء الله.

وأما فرسُ الإنسان فالفرسُ يَرتبطه الإنسان؛ يَلتمس بطنَها؛ فهي سِتْرٌ.

وأما فرس الشيطان فالذي يُقامَر أو يُراهَن عليه».

وفي المسند^(۲) أيضًا عن رجلٍ من الأنصار قال: قال رسول الله عن الخيلُ ثلاثة:

(۱) خرجه أحمد في مسنده (۳۷۵٦)، والبيهقي في سننه الكبير (۱/ ۲۱)، من طريق شريك بن عبدالله النخعي عن الرُّكين بن الربيع عن القاسم بن حسان عن ابن مسعود به بنحوه. وهذا إسنادٌ ضعيف، لأنَّ شَريكًا سيءُ الحفظ. انظر: تقريب التهذيب (ص٢٦٦)، تهذيب الكمال (٢١/ ٢١ ٤٧٥-٤٧٥).

وقد خولف شريك في روايته، فرواه زائدة بن قُدامة عن الرُّكَين بن الربيع عن أبي عمروِ الشيباني عن رجل من الأنصار.

خرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٣٤٩٣)، وفي مسنده (٩٩٣)، وأحمد في مسنده (٣٧٥٧)، والحارث بن أبي أسامة؛ كما في بغية الباحث للهيثمي (٦٤٩).

وهذا الوجه أصح، ولذا قال الدارقطني عَلَيهُ: (ويُشبه أن يكون القولُ قولَ زائدة؛ لأنه من الأثبات).

الرُّكَين بن الربيع الفَزَاري، ثقة. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٣/٣)، تهذيب الكمال (٩/ ٢٢٥، ٢٢٦)، وأبو عمرو الشيباني؛ اسمه: سعد بن إياس، ثقة. الجرح والتعديل (١٨/ ٧٥)، تهذيب الكمال (٢٥٩/١٠).

فإسناد الحديث -من هذا الوجه- إسنادٌ صحيح.

(٢) هو نفسه الحديث السابق، لكنَّ شريكَ بن عبد الله النخعي وَهِمَ فيه، فرواه من حديث ابن مسعود، وخالفه زائدة بن قدامة فرواه من حديث أبي عمرو الشيباني عن رجلٍ من الأنصار؛ وهذا هو الصواب، وإسناده صحيح كما سبق.



فرسٌ يَربطه الرجل في سبيل الله؛ فثمنه أجرٌ، وركوبه أجرٌ، وعارِيَّته أجرٌ، وعَلَفه أجرٌ.

وفرسٌ [يُغالِق] (١) عليه الرجل ويُراهِن؛ فثمنه وِزْرٌ، وعَلَفه وزرٌ، وركوبه وزرٌ.

وفرسٌ للبِطْنة؛ فعسى أن يكون [سِدَادًا] (٢) من الفَقْر إِنْ شاء الله». [14/أ]

قيل: هذان الحديثان مثلُ الحديث الذي أخرجاه في الصحيحين (٣) عن النبيِّ عَلَيْ أنه قال: «الخيل لثلاثةٍ: لرجل أجرٌ، ولرجل سِتْرٌ، وهي على رجل وِزْرٌ:

⁽١) في الأصل: (يُعَالق) هكذا دون نقط الحرف الأول.

⁽٢) في الأصل: (شدادًا).

⁽٣) خرجه البخاري في صحيحه (٢٨٦٠، ٣٦٤٦، ٣٦٤٦)، ومسلم في صحيحه (٣) خرجه البخاري في صحيحه (٣) بمثله من حديث أبي هريرة رهو جزءٌ من حديثٍ طويل، في الزكاة؛ أوله: «ما من صاحبِ ذهبٍ ولا فضة لا يؤدِّي منها حقَّها...» الحديث.

قوله: «نَوَاءً على أهل الإسلام» بفتح النون وكسرها؛ أي: اتخذها عداوةً على أهل الإسلام، والمناوأة: هي المعاداة. تفسير الموطأ للقنازعي (٢/ ٥٧٨). وانظر: أعلام الحديث للخطابي (٢/ ١١٨٥).

وقوله: «تَغَنِّيًّا وتَعَفُّفًا» أي: طالبًا بنتاجها الغِنَى والعِفَّة. أعلام الحديث (٢/١١٨٤).

وقوله: «مَرْج أو رَوضة» المَرْج: المطمِئنُ من الأرض، والرَّوضة: ما ارتفع من الأرض. تفسير الموطأ للقنازعي (٧٨/٢).

وقوله: «ولا تَقْطَعُ طِوَلَها؛ فاستنَّت شَرَفًا أو شَرَفَين...» الطَّوَل: الحبلُ الطويل الذي يُربَط به الخيل، فإذا قطعت هذا الحبل لكي ترعى، وجعلت تجري من شرف إلى شرف؛ فهذا كله حسناتٌ لصاحبها، لأنه أراد باتخاذها وجه الله، والجهاد في سبيله، فكيف ما تقلَّبت بها الحالُ كان ذلك له حسنات. تفسير الموطأ للقنازعي (٢/٨٧٨).

يقال: سَنَّ الفَرَس واستنَّ: إذا لَجَّ في عَدْوِه مُقبِلَّا ومُدبِرًا. والشَّرَف: ما أَشوف من الأرض. أعلام الحديث (٢/١٨٤).

وقوله: «الآية الجامعة الفاذّة» أي: المنفردة في معناها، لأنها جمعت أعمالَ البِرِّ كلِّها؛ دقيقها وجليلها، وكذلك أعمال المعاصي. تفسير الموطأ للقنازعي (٢/ ٥٧٩). وانظر: أعلام الحديث (٢/ ١١٨٥).

فأما التي هي له وزرٌ فرجلٌ رَبَطها رياءً وفخرًا ونَوَاءً على أهل الإسلام؛ فهي له وزرٌ.

وأما التي هي له سِتْرٌ فرجلٌ رَبَطها [تَغَنِّيًا](١) وتَعَفُّفًا، ولم ينسَ حقَّ الله في رِقَابها ولا ظهورها فهي له سِتْرٌ.

وأما التي هي له أجرٌ فرجلٌ رَبطها في سبيل الله لأهل الإسلام في آمرْج] (٢) أو رَوضة من شيءٍ آمرْج] (٢) أو رَوضة من شيءٍ إلا كتب الله له عدد ما أكلت حسنات، وكتب له عدد [أرواتها] (٤) وأبوالها حسنات، ولا [تَقْطَعُ] (٥) طِولَها فاستنَّتْ شَرَفًا أو شَرَفين إلا كتب الله له عدد آثارها وأرْواثها حسنات، ولا مَرَّ بها صاحبُها على نهرٍ فشربت منه، ولا يُريد أن يَسقِيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسنات». قيل: يا رسول الله فالحُمُر؟ قال: «لم يُنزلِ اللهُ فيها إلا هذه الآية الجامعة ألفاذة] (٦) ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَةٍ ضَيْرًا يَرَهُ، ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَةٍ فَيْرًا يَرَهُ، ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَةٍ مَنْ يَكِهُ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَةً وَالْ يَرَهُ، ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَةً وَالْمَارِيةُ اللهُ فيها إلا هذه الآية الجامعة الله الفاذة] (١) ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَّةً خَيْرًا يَرَهُ، ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَّةً فَي اللهُ فيها اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا يَعْمَلُ مِثْقَالُ ذَرَةً فَي يَالِهُ اللهُ اللهُ قَلَا يَكُونُ اللهُ وَلَا يَكُونُ وَاللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ قَلَا يَعْمَلُ مِثْقَالًا ذَرَةً فَي اللهُ المُعْلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المعَالِي اللهُ ال

فهو على قسم الناس باعتبار نيَّاتهم في اقتناء الخيل، فمَنْ اقتناها للجهاد فهي له المَرِّ، ومَنْ اقتناها ليستغني بها فهي له سِتْرٌ، ومَنْ اقتناها ليستغني بها فهي له سِتْرٌ، ومَنْ اقتناها ليظلم بها الناس فهي عليه وزرٌ!

مَنْ كان إنما يَقتنيها ليفتخر بها على غيره ويَغلبه ويأخذ ماله؛ فهي لهذا وزرٌ، ولهذا قال فيه: «عَلَفُه وزرٌ، ورُكوبه وزرٌ، وثَمنه وزرٌ»،

⁽١) في الأصل: (تعنيا).

⁽٢) في الأصل: (مرح)، بالحاء المهملة.

⁽٣) في الأصل: (المرح)، بالحاء المهملة.

⁽٤) في الأصل: (أوراثها). (٥) في الأصل: (يقطع)، بالياء.

⁽٦) في الأصل: (الفاده)، من غير نقطة على الفاء.

⁽٧) سبق تخريجه من حديث رجل من الأنصار (ص٩٦).



فهذا نفسُ اتخاذِه لها بهذه النيَّة حرامٌ، ولهذا قال: «[يُغالِق]»(١)، والمغالَقة: المغاضَبة والحميَّة.

وأما من اقتناها للجهاد فهذا مأجورٌ على اقتنائها، ومَنْ اقتناها ليستغني بها فهذا مباحٌ له اقتناؤها؛ فهذا إذا سابقَ عليها لم يكن قد اقتناها للمغالبة والمفاخرة والمراهنة، وإن كان يجوز له باتّفاق المسلمين:

- ١ أَنْ يُغالِب عليها بلا عِوَض (٢).
- ٢ أو بعوض [يَبذله] (٣) الإمام (٤).

فيحصل له بها [ظهورٌ]^(٥) على غيره وأَخْذُ مالٍ، لكن لم يكن قصدُه بها هذا.

وقد حمل هذا الحديث طائفةٌ من العلماء على أنَّ المراد به المراهنة من الطرفين (٢)، وليس كذلك! فإنَّ الذي ذمَّه النبيُّ عَلِيْ لو قَصَدَ أَنْ يأخذ رَهْنَ غيرِه ولا يُخرِج هو رهنًا؛ أو يأخذ الرهن إذا كان محلِّلًا؛ لكان أولى بالذمِّ ممن قد يأخذ وقد يُعطِي، ومع هذا فهو جائزٌ عندهم! (٧).

والمراهنةُ [٢٠/أ] المطلَقةُ التي قد يَغنم فيها تارةً ويَغرم أخرى، وهذا أشبه بالعدل ممن قَصْدُه أَنْ يأخذ ولا يُعطِي، ومع هذا فإذا سابقَ سِباقًا يأخذ فيه ولا يُعطِي كان جائزًا عندهم؛ فعُلِمَ أَنَّ المعنى الموجِب

⁽١) في الأصل: (يعَالق).

⁽٢) انظر: المغني لابن قدامة (١٣/ ٤٠٧).

⁽٣) في الأصل: (يبذل له).

⁽٤) انظر: مراتب الإجماع (ص١٥٧).

⁽٥) في الأصل: (طهُور).

⁽٦) انظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٥٢١).

⁽٧) يعنى بالجائز عندهم: أن يكون السَّبَق من أحد الطرفين، ودخول المحلِّل.



لذمِّ النبي عَلِيْ أنه قصد بها ظلمَ الناس، والمحلِّلُ ظالمٌ، وإدخالُ المحلِّلِ في السباق أظهرُ في العلَّة مما إذا لم يكن هناك محلِّلُ؛ فكان دخول المحلِّلِ في الرِّهان أوْلَى بالذمِّ مما إذا لم يدخل، فلا يجوز أن يُحمَل كلام النبيِّ عَلَى ما هو عكس العدل، وهو أقرب إلى الظلم!

وثبت في المسند والترمذي وغيرِهما (١) أنه لما اقتتلت فارسُ والروم؛ فغلَبَتْ فارسُ الرومَ وبلغَ ذلك أهلَ مكة، وكان ذلك في أول الإسلام؛ ففرح المشركون بذلك؛ لأنَّ المجوس أقربُ إليهم من أهل الكتاب، وساء ذلك المسلمين؛ لأنَّ أهلَ الكتاب أقربُ إليهم، فأخبر أبو بكر بذلك النبيَّ ذلك المسلمين؛ لأنَّ أهلَ الكتاب أقربُ إليهم، فأخبر أبو بكر بذلك النبيَّ ذلك المسلمين؛ فأنزل الله تعالى: ﴿الْمَ إِنَّ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿ فَي فِنَ أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِن بَعْدُ ﴾ بعَد غلبَهمُ سكيغلِبُونَ ﴿ فِي بِضْع سنين للهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ إلرُّوم: ١-٤]، فقال له: متى يكون ذلك؟ قال: في بضْع سنين!

فخرجَ الصِّدِّيق فراهنَ [٢٠/ب] المشركين على أنه إِنْ غَلَبَتِ الرومُ في بضع سنين [أَخَذَ] (٢) الرهنين، وإِنْ لم يَغلبُهم أَخذوا هم الرهنين!.

⁽۱) خرجه أحمد في المسند (٢٤٩٥، ٢٧٦٩) والترمذي في جامعه (٣١٩١، ٣١٩٣)، والنسائي في سننه الكبير (١١٣٥)، والحاكم في المستدرك (٣٥٤٠)، والضياء في المختارة (١٤٤)، وغيرهم؛ من طرقٍ عن ابن عباس في الله مطولًا ومختصرًا.

قال الترمذي: (حسن غريب)، وهذا اللفظ هو الذي في تحفة الأشراف (٤٠٨/٤)، ونقل عنه ابن القيم أنه قال: (حسن صحيح)، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي، واختار الضياء هذا الحديث في كتابه، وجزم بثبوته ابن القيم في الفروسية (ص٧).

وللحديث شاهدٌ من حديث نِيَار بن مُكْرَم الأسلمي رَفِّيُّه:

خرجه البخاري في تاريخه الكبير (٨/ ١٣٩)، والترمذي في جامعه (٣١٩٤)، وابن خزيمة في التوحيد (١/ ٤٠٤)، وغيرهم.

قال الترمذي: (صحيح حسن غريب، لا نعرفه من حديث نِيَار بن مُكْرَم إلا من حديث عبدالرحمن بن أبي الزِّنَاد)، وذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة (٦/ ٣٨٢) أن نِيَار بنَ مُكْرَم كانت له صحبة، وأن رجال هذا السند ثقات.

وانظر: تفسير الطبري (۱۸/ ٤٤٧-٤٥٧).

⁽٢) في الأصل: (أحد).



وهذه المراهنة هي مثل المراهنة في سباق الخيل والرمي بالنّشاب، وكانت جائزةً لأنها كانت لمصلحة الإسلام؛ لأجل بيان صدق النبيّ عليه فيما أخبر به من أنّ الروم سوف يَغلبون بعد ذلك، وفيها ظهورُ أقربِ الطائفتين إلى المسلمين على أبعدِهما عنهم، وهذا مما فعله الصّديق، وأقرّه النبيُ على لما أخبره به، ولم يُنكِر عليه المراهنة، ولا قال: هذا ميسرٌ وقمارٌ!

والصِّدِّيق أجلُّ قَدْرًا من أَنْ يُقامِر! فإنه لم يشرب الخمر في جاهليةٍ ولا إسلام (١)، وهي أشهى إلى النفوس من القمار؛ فكيف يُقامِر الصِّدِّيق!

وقد ظنّ بعض الناس أنّ هذا الذي فعله أبو بكر وأقرّه عليه النبيّ وقد ظنّ بعض الناس أنّ هذا الذي فعله أبو بكر وأقرّه عليه النبيّ على القمار! وقولُ هؤلاء إنما يُقبَل إذا ثبت أنّ مثل هذا [داخلٌ](٢) فيما حرّمه الله من الميسر! وليس لهم على ذلك دليلٌ شرعيّ أصلًا! بل أقوالٌ لا دليلَ عليها، وأقيسةٌ فاسدة [يظهر](١) فسادُها وتَناقضها لمن كان خبيرًا بالشريعة!

وحِلُّ مثلِ ذلك [٢١/أ] ثابتٌ بسنَّة رسول الله عِلَيْ عيث أقرَّ صِدِّيقَه على ذلك، وهذا العملُ معدودٌ من فضائل الصِّدِّيق، ومحاسنِ عمله وكمالِ يقينه؛ حيث أيقنَ بما قاله الرسول، وأحبَّ ظهورَ أقربِ الطائفتين

⁽۱) خرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧/ ١٦٠)، عن عائشة والت: (حرَّم أبو بكرِ الخمرةَ على نفسه فلم يشربها في جاهليةٍ، ولا إسلام).

وخرَّج أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ٣٣٣، ٣٣٤) عن عائشة عن عائشة عن قالت: (والله لقد تركَ أبو بكرٍ شُرْبَ الخمر في الجاهلية، وما ارتاب أبو بكرٍ في الله منذُ أسلمَ)، وصحح إسناده السيوطي في تاريخ الخلفاء (ص٢٩). وانظر: سنن أبي داود (١/ ٥٥٣)، سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي للعصامي (١/ ٤١٢).

⁽٢) في الأصل: (إذا حَل). والمثبت هو المناسب للسياق.

⁽٣) في الأصل: (نظِيْر). وانظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٣٤).

~X\\$\{\}\&\\\

إلى الحقّ، وراهنَ على ذلك؛ رغبةً في إعلاء كلمة الله ودينه بحسب الإمكان.

وبالجملة؛ إذا ثبتت الإباحةُ بمثل هذا فمُدَّعي النسخ يحتاج إلى دليل! والكلامُ على هذه المسألة وذكرُ أقوال العلماء من السلف والخلف وأسانيدها وأسانيد الآثار؛ مبسوطةٌ في غير هذا الموضع (١)، وإنما كتبتُ هذا الجوابَ لمستفتِ في قَعْدة واحدة.

وقد تبيَّن أَنَّ قولَ النبيِّ عَلَيْهِ: «لا سَبَقَ إلا في خُفِّ أو حافر أو نَصْل»(٢) هو كما قال، وأنه أباح السَّبَق في هذه المغالبات.

والسَّبَقُ بالفتح هو العِوَض، والسَّبْق بالسكون هو الفِعْل، والحديثُ: «لا سَبَق» بالفتح (٣)؛ فجوَّز السَّبَقَ في المسابقة بالخيل والإبل والنِّصال، ولم يشترط محلِّلًا؛ لا هو ولا أصحابُه، بل ثبت عنهم مثلُ ذلك بلا محلِّل.

ومما يُوضِّح الأمر في ذلك: أَنَّ السَّبَق في غير هذه الثلاثة لم يَجُزْ لأنه قمارٌ؛ فإنه منهيٌّ عنه ولو كان [٢١/ب] من أحدِ الجانبين، فإنَّ المسلمين متفقون على أنه لو بَذل أحدُهما عِوضًا في النَّرد أو الشَّطرنج حَرُمَ؛ مع أنه ليس العِوض من الجانبين، واتفقوا على أنَّ العِوض في ذلك حرامٌ وإنْ كان بينَهما محلِّلُ! (٤).

فلما ثبتَ بالنصِّ والإجماع تحريمُ العِوض في اللعب بالنرد والشطرنج؛ سواءٌ كان العِوض منهما أو من أحدِهما أو من أجنبيِّ؛ سواءٌ

⁽۱) لم يتبيَّن لي تعيين الكتاب المبسوط في هذه المسألة، لكن ذكر الحافظ ابن عبدالهادي عَنَّ في العقود الدرية (ص٤٧) أنَّ للمؤلف كتابًا يقع في مجلد، عنوانه: (قواعد في المغالبات، وما يحلُّ من الرهن، وهل يفتقر إلى محلِّل؟)؛ فلعله هو.

⁽٢) سبق تخريجه (ص٤٦).

⁽٣) انظر ما سبق (ص٤٦). (٤) انظر ما سبق (ص٤٧).



كان بينهما محلِّلٌ أو لم يكن؛ عُلِمَ أَنَّ العِوض في ذلك لم يحرم لأجل المخاطرة؛ كما ظنَّ مَنْ جوَّز ذلك بغير عوض (١).

فلو كان الميسر المُجمَع على تحريمه في النَّرد والشَّطرنج لأجل المخاطرة؛ [لأُبِيْحَ](٢) مع عدمِها! فلما ثبتَ أنه محرَّمٌ على كلِّ تقديرٍ عُلِمَ بطلانُ تعليلِ ذلك بالمخاطرة.

وأكثرُ العلماء يُحرِّمون العِوض من الجانبين في المصارعة وإن كان بينَهما محلِّلٌ [يرفعُ] (٣) المخاطرة؛ عند من يقول بذلك (٤).

وقد ثبت جوازُ [معاملاتِ كثيرة] (٥) يتردَّد المرءُ فيها بين أن يَغنم ويَغرم:

- كالمجعول له؛ الذي جُعِلَ له على ردِّ آبقٍ يَحتاج فيه إلى نفقة؛ فإنه يحتاج إلى أَنْ يُنفِق، فإنْ لم يجده غَرِمَ وذَهَبَ عَمَلُه! وإِنْ وجدَه غَنِمَ؛ فهو متردِّدٌ بين أَن يَغنم ويَغرم.
- وكذلك المضارِب الذي [٢٢/أ] يَعمل ويُنفِق على نفسه من ماله في السفر؛ متردِّدٌ بين هذا وهذا.

فتبيَّن أَنَّ هذا الوصفَ [عَدِيمُ التأثير](٦) في الشرع؛ ليس [مؤثِّرًا](٧) في التحريم، ولا عدمُه موجِبًا للحِلِّ.

⁽۱) انظر ما سبق (ص٤٨، ٤٩).

⁽٢) في الأصل: (لم يبح)، وهو خطأ بيِّن، مخالف لسياق الكلام. وانظر: مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٣٤، ٥٣٥).

⁽٤) انظر: (ص٥٨).

⁽٣) في الأصل: (برَفعُ).

⁽٥) في الأصل: (معاملة كثيرَه).

⁽٦) في الأصل: (قد تم التأبير). وهو خطأ ظاهر، والصواب المثبت. ويعني بالوصف عديم التأثير: المخاطرة.

⁽V) غير واضحة في الأصل.

وإنما الأوصافُ المؤثِّرة ما دلَّ عليها الكتاب والسنة من أكل المال بالباطل؛ فهذا وصفٌ موجِبٌ لتحريم أكل المال؛ بالكتاب والسنة والإجماع.

وكذلك كونُ العمل مما يصدُّ عن ذكر الله وعن الصلاة، ويُوقِع العداوة والبغضاء وصف مؤثِّرٌ في التحريم؛ كما دلَّ عليه القرآن.

كما أنَّ بَذْلَ المال فيما يقتضي علوَّ كلمة الله وظهورَ دين الله هو من الجهاد الذي أمرَ اللهُ به ورسولُه، سواءٌ كان في هذا مخاطرة أو لم يكن.

وكذلك الإمام إذا قال: (مَنْ دَلَّ على مالٍ للعدوِّ فله ثلثُه أو ربعُه) جازَ ذلك، وإن كان الدالُّ يحتاج إلى عملٍ ونفقةٍ!

فالمسلمون يُعطون أموالَهم لمن يُجاهِد بها، والمجاهدُ مخاطِرٌ قد يَغلِب وقد يُغلَب!

فقد تبين أنَّ المسابقة تُجعَل من الجانبَين هي المشروعة التي أباحها الله، وأنَّ دخولَ المحلِّلِ في ذلك باطلٌ لا أصلَ له، بل تحريمُ المسابقةِ إلا بمحلِّل ودخولُ المحلِّلِ فيها؛ ظلمٌ وفسادٌ، ويُشرَع بلا محلِّلٍ كما شرعَه اللهُ ورسولُه. واللهُ أعلمُ.

من كتابة العبد الضعيفِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ محمدٍ الأزرقيِّ، حامدًا ومُسَلِّمًا. [٢٢/ب].





الفهارس

فهرس المراجع فهرس الآيات فهرس الأحاديث فهرس الآثار فهرس الفوائد المنتقاة فهرس الموضوعات







فهرس المراجع

- ا الإبانة الكبرى. أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَري المعروف بـ "ابن بَطَّة" (٣٨٧هـ)، تحقيق جمع من الباحثين في رسائل علمية. طبعت مجلداته ما بين عامي ١٤١٥-١٤٢٦هـ، عن دار الراية-الرياض.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي (١٤٨هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي؛ بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، تقديم: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم. ط؛ دار الوطن للنشر-الرياض، الأولى ١٤٢٠هـ.
- ۲ الإجماع. محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري. تحقيق: د. فؤاد عبد
 المنعم أحمد. ط؛ دار المسلم للنشر والتوزيع، الأولى ١٤٢٥ه.
- الأحاديث المختارة= المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما. أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (٦٤٣هـ). تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.
 ط؛ دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، ط؛ الثالثة ١٤٢٠هـ.
- ٥ أحكام القرآن. أحمد بن علي الجصاص الحنفي، أبو بكر الرازي (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، ط؛ دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- ٦ أحكام القرآن. محمد بن عبد الله؛ أبو بكر بن العربي المَعَافري الاشبيلي المالكي (٣٤٥هـ)، راجعه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا. ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت، الثالثة ١٤٢٤هـ.

- المعاصرة. وتطبيقات في الشريعة الإسلامية، وتطبيقاته المعاصرة. عبدالصمد بن محمد بلحاجي، إشراف: أ.د محمد خير هيكل، ط؛ دار النفائس. وأصلها رسالة ماجستير في الفقه المقارن، تقدم بها الباحث في قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإسلامية، بجامعة الجنان بطرابلس لبنان، وهي دراسة نافعة في هذا الباب.
- ٨ إحياء علوم الدين. محمد بن محمد الغزالي الطوسي أبو حامد (٥٠٥هـ)،
 ط؛ دار المعرفة-بيروت.
- ٩ الاختيار في تعليل المختار. أبو الفضل عبد الله بن محمود الموصلي الحنفي (٦٨٣هـ)، علق عليها: الشيخ محمود أبو دقيقة الحنفي، ط؛
 مطبعة الحلبي-القاهرة ١٣٥٦هـ. تصوير: دار الكتب العلمية-بيروت.
- ۱۰ الإرشاد إلى سبيل الرشاد. محمد بن أحمد بن أبي موسى الشريف، أبو علي الهاشمي البغدادي (٤٢٨هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت. ط؛ الأولى١٤١٩هـ.
- 11 الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمّنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار. يوسف بن عبد الله بن عبد البر النّمَري، أبو عمر القرطبي (٣٦هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. ط؛ دار قتيبة-دمشق/ دار الوعي-حلب، الأولى ١٤١٤هـ.
- ۱۲ أسنى المطالب في شرح روض الطالب. زكريا بن محمد الأنصاري (۱۲ أسنى المطالب في شرح روض الطالب. وضعه حاشية الرملي الكبير.
- 17 الإشراف على مذاهب العلماء. أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (٣١٩هـ)، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد. ط؛ مكتبة مكة الثقافية-رأس الخيمة/الإمارات العربية المتحدة، ط؛ الأولى ١٤٢٥هـ.
- ١٤ الإصابة في تمييز الصحابة. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر



- العسقلاني (٨٥٢ه). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت، الأولى١٤١٥ه.
- ۱۵ أعلام الحديث. أبو سليمان حَمْد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ). تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، ط؛ مركز البحث العلمي-جامعة أم القرى، الأولى١٤٠٩هـ.
- 17 الأعلام العَلِيَّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيميَّة. أبو حفص عمر بن علي البزار (٧٤٩هـ). تحقيق: د. علي بن محمد العمران. ط؛ دار عالم الفوائد-مكة، الأولى١٤٣٢هـ.
- ۱۷ أعلام الموقعين عن رب العالمين. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أبوب؛ ابن القيِّم (۷۰۱ هـ)، علق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، ط؛ دار ابن الجوزي-المملكة العربية السعودية، الأولى١٤٢٣هـ.
- 1۸ الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل. أبو النجا موسى بن أحمد بن موسى الحجاوي المقدسي (٩٦٨هـ)، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكى. ط؛ دار المعرفة-بيروت.
- 19 الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (٤٧٥هـ). ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت. ط؛ الأولى١٤١١هـ.
- ۲۰ الأم. محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبي القرشي المكي أبو عبد الله (۲۰۲هـ)، ط؛ دار المعرفة -بيروت، ۱٤۱۰هـ.
- ۲۱ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي الحنبلي، المعروف بـ "الخلال" (۳۱۱ه)، تحقيق: الدكتور يحيى مراد. ط؛ دار الكتب العلمية بيروت. ط؛ الأولى ١٤٢٤هـ.
- ۲۲ الألفاظ. أبو منصور محمد بن سهل بن المَرْزُبان الكَرْخي (۳۳۰هـ). تحقيق: د. حامد صادق قنيبي، ط؛ دار البشير- عَمَّان، الأولى١٤١٢هـ.

- ۲۳ الأنساب للسمعاني. عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (۵۲۲ه)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.
 ط؛ مجلس دائرة المعارف العثمانية -حيدر آباد، الأولى ۱۳۸۲هـ.
- ۲۲ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف. أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرداوي (۸۸۵هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي- د. عبد الفتاح الحلو، ط؛ دار هجر، القاهرة، ط؛ الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٢٥ البارع في اللغة. إسماعيل بن القاسم بن عَيذون بن هارون؛ أبو علي القالي (٣٥٦هـ). تحقيق: هشام الطعان. ط؛ مكتبة النهضة-بغداد/دار الحضارة العربية-بيروت. الأولى١٩٧٥م.
- 77 البحر المحيط. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حَيَّان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل. ط؛ دار الفكر-بيروت ١٤٢٠هـ.
- ۲۷ بحر المذهب. أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني (۲۰۰ هـ)،
 تحقيق: طارق فتحي السيد، ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت، الأولى
 ۲۰۰۹م.
- ۲۸ بدایة المجتهد ونهایة المقتصد. أبو الولید محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الشهیر بـ "ابن رشد الحفید" (۹۵هه)، ط؛ مطبعة مصطفی البابی الحلبی وأولاده-مصر، الرابعة ۱۳۹۵هـ.
- ۲۹ البداية والنهاية. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (۷۷٤هـ). تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط؛ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان. الأولى١٤١٨هـ.
- ٣٠ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (٥٨٧هـ)، ط؛ دار الكتب العلمية، الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٣١ البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير. أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المعروف بـ "ابن الملقن" (٨٠٤). تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان،



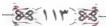
1

وياسر بن كمال. ط؛ دار الهجرة للنشر والتوزيع-الرياض. الاولى 18۲٥.

- ۳۲ بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. أبو محمد الحارث بن محمد التميمي البغدادي؛ المعروف بـ "ابن أبي أسامة" (۲۸۲هـ). انتقاء: أبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (۷۰۸هـ). تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري. ط؛ مركز خدمة السنة والسيرة النبوية المدينة المنورة، الأولى ١٤١٣هـ.
- ۳۳ بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل. يحيى بن أبى بكر بن محمد بن يحيى العامري الحرضي (۸۹۳هـ). ط؛ دار صادر-بيروت.
- ٣٤ بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. على بن محمد بن عبد الملك الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ). تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. ط؛ دار طيبة-الرياض. الأولى ١٤١٨هـ.
- ٣٥ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة (٧٢٨هـ). تحقيق: جمع من الباحثين في رسائل علمية. ط؛ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأولى ١٤٢٦هـ.
- ۳۱ البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة. محمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد القرطبي (۲۰هـ)، تحقيق: د. محمد حجي وجماعة، ط؛ دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، الثانية، ۱٤۰۸هـ.
- ٣٧ تاج العروس من جواهر القاموس. محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزَّبِيدي (١٢٠٥هـ)، تحقيق: جمع من المحققين، ط؛ دار الهداية.
- ۳۸ التاج والإكليل لمختصر خليل. محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (۱۹۷هـ) ط؛ دار الكتب العلمية، الأولى، ۱٤۱٦هـ.



- ٣٩ تاريخ أبي زرعة الدمشقي. عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري؛ المشهور به "أبي زرعة الدمشقي " الملقب به "شيخ الشباب" (٢٨١هـ). رواية: أبي الميمون بن راشد. تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني. ط؛ مجمع اللغة العربية-دمشق.
- ٤٠ تاريخ الخلفاء. عبد الرحمن بن أبي بكر؛ السيوطي (٩١١هـ). تحقيق: حمدي الدمرداش. ط؛ مكتبة نزار مصطفى الباز-مكة، الأولى١٤٢٥هـ.
- 21 التاريخ الصغير. محمد بن إسماعيل البخاري. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. فهرس أحاديثه: يوسف المرعشي. ط؛ دار المعرفة-بيروت.
- 27 التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (٢٥٦هـ). تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي. مراقبة: محمد عبد المعيد خان. ط؛ دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد/الدكن.
- 27 تاريخ بغداد. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت؛ الخطيب البغدادي (٣٣ هـ). تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط؛ دار الكتب العلمية- بيروت. الأولى ١٤١٧هـ.
- 25 تاريخ دمشق. أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله؛ المعروف بـ "ابن عساكر" (٧١١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي. ط؛ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق، ١٤١٥هـ.
- ٥٥ التبيان لبديعة الزمان= مطبوع ضمن كتاب: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميَّة.
- ٤٦ تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق. عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (٧٤٣ هـ)، ط؛ المطبعة الأميرية-بولاق، القاهرة، الأولى ١٣١٣هـ.
- ٤٧ التجريد. أبو الحسين أحمد بن محمد القدوري (٤٢٨ هـ)، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، إشراف: د. محمد أحمد سراج، د. علي جمعة محمد. ط؛ دار السلام-القاهرة، الثانية، ١٤٢٧هـ.
- ٨٤ تحريم النرد والشطرنج والملاهي. أبو بكر محمد بن الحسين الآجري



(٣٦٠هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي. ط؛ دار البخاري-بريدة،

الثانية ٧٠٤هـ

- 24 تحفة المحتاج في شرح المنهاج. أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي. مراجعة جماعة من المصححين. ط؛ المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ، ومعه: حاشية الشرواني، وحاشبة العبادي.
- ٥ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري. أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (٧٦٢هـ)، تحقيق: د. سلطان الطبيشي، تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن السعد. ط؛ دار ابن خزيمة -الرياض، الأولى ١٤١٤هـ.
 - ٥١ تخريج مسند الإمام أحمد= المسند، للإمام أحمد.
- ٥٢ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي. مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب. ط؛ مكتبة الخانجي-القاهرة، ط؛ الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٥٣ تعظيم قدر الصلاة. أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي. ط؛ مكتبة الدار-المدينة المنورة، الأولى ١٤٠٦هـ.
- ٥٤ التفريع. عبيد الله بن الحسين بن الحسن أبو القاسم ابن الجَلَّاب المالكي (٣٧٨هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن. ط؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى١٤٢٨هـ.
- 00 تفسير ابن أبي حاتم. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي؛ المعروف بابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب. ط؛ مكتبة نزار مصطفى الباز-المملكة العربية السعودية، الثالثة ١٤١٩هـ.
- ٥٦ تفسير القرآن العظيم. أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي



- البصري ثم الدمشقي (٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط؛ دار طيبة-الرياض، الثانية ١٤٢٠هـ.
- ٥٧ تفسير الموطأ. عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو المطرف القَنَازِعي (٤١٣ هـ)، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري. ط؛ دار النوادر-تمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الأولى ١٤٢٩هـ.
- ۰۸ تقریب التهذیب. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل (۲۰۸ه)، تحقیق: صغیر أحمد شاغف الباکستاني، تقدیم: بکر أبو زید، ط؛ دار العاصمة-الریاض، الأولی۱۶۱۲هـ.
- ٥٩ تكملة المجموع شرح المهذب للنووي. إكمال أبي الحسن علي بن عبدالكافي السبكي (٧٥٦هـ). ط؛ دار الفكر.
- ٦ التلخيص الحبير= التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ "التلخيص الحبير". أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى. ط؛ دار أضواء السلف-الرياض، الأولى١٤٢٨هـ.
- 71 التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَري القرطبي (٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري. ط؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المغرب.
- 77 تهذیب السنن. أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أبوب؛ ابن القيّم (٧٥١ هـ)، تحقیق: إسماعیل بن غازي مرحبا. ط؛ مكتبة المعارف-الریاض، الأولی ١٤٢٨هـ.
- ٦٣ تهذیب الکمال في أسماء الرجال. یوسف بن عبد الرحمن بن یوسف، أبو الحجاج المزي (٧٤٢هـ)، تحقیق: د. بشار عواد معروف، ط؛ مؤسسة الرسالة-بیروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.



- 75 تهذيب اللغة. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي أبو منصور (٣٧٠ه)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط؛ دار إحياء التراث العربي-بيروت، الأولى، ١٤٢١ه.
- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. محمد بن عبد الله بن محمد الدمشقي الشافعي؛ الشهير بـ "ابن ناصر الدين " (٨٤٢هـ).ت حقيق: محمد نعيم العرقسوسي. ط؛ مؤسسة الرسالة بيروت، الأولى١٩٩٣م.
- 77 التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب. خليل بن إسحاق بن موسى الجندي المالكي المصري (٧٧٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط؛ مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الأولى، ١٤٢٩هـ.
- 77 الثقات. محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم البُستي (٣٥٤ه). مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. ط؛ دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد الدكن، الأولى١٣٩٣هـ.
- 7۸ ثلاث تراجم نفيسة من كتاب "ذيل تاريخ الإسلام" للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق: محمد بن ناصر العجمي. ط؛ دار ابن الأثير-الكويت، الأولى١٤١٥ه.
- 79 جامع الآثار في السير ومولد المختار. ابن ناصر الدين الدمشقي (٨٤٢ هـ). تحقيق: نشأت كمال، أبو يعقوب. ط؛ دار الفلاح، الأولى ١٤٣١هـ.
- ٧٠ جامع الأمهات. أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، ط؛ دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت، الثانية، ١٤٢١هـ.
- ٧١ جامع البيان عن تأويل آي القرآن. محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر
 الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون



- مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، ط؛ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٧٧ جامع الترمذي= الجامع الكبير. تحقيق: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبو عيسى (٢٧٩هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط؛ دار الغرب الإسلامي-بيروت، ١٤١٨هـ.
- ٧٣ جامع المسائل. شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (٧٢٨ هـ)، تحقيق: محمد عزير شمس. ط؛ دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع-مكة، الأولى١٤٢٩هـ.
- ٧٤ الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل. رواية المروذي وغيره عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ). تحقيق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس. ط؛ الدار السلفية-بومباي، الهند، الأولى ١٤٠٨هـ.
- ٧٥ الجامع لأحكام القرآن= تفسير القرطبي. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ). تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش. ط؛ دار الكتب المصرية-القاهرة، الثانية ١٣٨٤هـ.
- ٧٦ الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيميَّة خلال سبعة قرون. جمعه ووضع فهارسه: محمد عزير شمس، وعلي بن محمد العمران. ط؛ دار عالم الفوائد-مكة، الثانية ١٤٢٢هـ.
- ٧٧ جامع معمر= الجامع، وهو ملحق بمصنف عبد الرزاق. معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (١٥٣هـ). تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط؛ المجلس العلمي بباكستان، توزيع المكتب الإسلامي ببيروت. الثانية ١٤٠٣هـ.
- ۷۸ الجرح والتعديل. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي؛ المعروف بـ "ابن أبي حاتم" (۳۲۷هـ). ط؛ مجلس دائرة المعارف العثمانية-بحيدر آباد الدكن، الأولى ١٣٧١هـ.



- ٧٩ جزء الألف دينار. وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان. أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادي؛ المعروف بـ "القَطِيعي" (٣٦٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. ط؛ دار النفائس الكويت، الأولى ١٤١٤هـ.
- ٨٠ جزء حنبل بن إسحاق. أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٣٧٣هـ)، تحقيق: هشام بن محمد. ط؛ مكتبة الرشد– الرياض، الثانية ١٤١٩هـ.
- ۸۱ جمهرة اللغة. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (۳۲۱هـ)،
 تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط؛ دار العلم للملايين-بيروت، ط؛
 الأولى، ۱٤۰۷هـ.
- ۸۲ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة الحراني الحنبلي الدمشقي (۷۲۸هـ). تحقيق: جمع من الباحثين في رسائل علمية. ط؛ دار العاصمة-الرياض، الثانية ١٤١٩هـ.
- ۸۳ حاشية ابن عابدين= رد المحتار على الدر المختار. محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي، المعروف بابن عابدين (۱۲۵۲هـ) ط؛ دار الفكر-بيروت، الثانية، ۱٤۱۲هـ.
- ۸٤ الحاوي الكبير. علي بن محمد بن البصري البغدادي، أبو الحسن الماوردي (٤٥٠هه)، تحقيق: علي محمد معوض عادل أحمد عبد الموجود، ط؛ دار الكتب العلمية بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ.
- ۸۵ حدیث علی بن حجر السعدی عن إسماعیل بن جعفر المدنی. إسماعیل بن جعفر بن أبی كثیر الأنصاری الزرقی مولاهم، أبو إسحاق المدنی (۱۸۰ه)، تحقیق: عمر بن رفود بن رفید السفیانی. ط؛ مكتبة الرشد- الریاض، الأولی۱۶۱۸ه.
- ٨٦ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (٤٣٠ه). ط؛ مطبعة السعادة-مصر١٣٩٤هـ.

- ۸۷ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (۸۵۲هـ)، ط؛ مجلس دائرة المعارف العثمانية-حيدر آباد. الثانية۱۳۹۲هـ.
- ۸۸ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة. أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ). ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت، الأولى ١٤٠٥هـ.
- ۸۹ الذخيرة. أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي، أبو العباس بالقرافي (٦٨٤هـ) تحقيق: د. محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بو خبزة، ط؛ دار الغرب الإسلامي-بيروت، الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٩٠ ذم الملاهي. أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي الأموي القرشي؛ المعروف بـ "ابن أبي الدنيا" (٢٨١هـ). تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم. ط؛ مكتبة ابن تيمية-القاهرة/ مكتبة العلم-جدة، الأولى ١٤١٦هـ.
- ۹۱ ذيل طبقات الحنابلة. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَّلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي (۷۹۵هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط؛ مكتبة العبيكان-الرياض، الأولى١٤٢٥هـ.
- ۹۲ الرد الوافر. محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي الشافعي، الشهير بـ "ابن ناصر الدين" (۸٤۲هـ)، تحقيق: زهير الشاويش. ط؛ المكتب الإسلامي-بيروت، ط؛ الأولى ۱۳۹۳هـ.
- ٩٣ الرد على المنطقيين. أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)، ط؛ دار المعرفة-بيروت.
- 98 الرسالة. أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس المطلبي القرشي المكي (٢٠٤هـ). تحقيق: أحمد شاكر. ط؛ مكتبه الحلبي-مصر، الأولى١٣٥٨هـ.
- ٩٥ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد



- الله السهيلي (٨١٥هـ). ط؛ دار إحياء التراث العربي-بيروت، الأولى ١٤١٢هـ.
- 97 روضة الطالبين وعمدة المفتين. محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا النووي (٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-عمان، ط؛ الثالثة، ١٤١٢هـ.
- ۹۷ زاد المعاد في هدي خير العباد. محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيِّم الجوزية (۷۰۱هـ)، ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٩٨ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي. محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ). تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني. ط؛ دار الطلائع.
- 99 سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد. محمد بن يوسف الصالحي الشامي (٩٤٣هـ). تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض. ط؛ دار الكتب العلمية بيروت-الأولى١٤١٤هـ.
- • ١ سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي. عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي (١١١١هـ). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت الأولى ١٤١٩هـ.
- ۱۰۱ سنن ابن ماجه. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم لأبيه (يزيد) (۲۷۳هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين. ط؛ دار الرسالة العالمية-بيروت، الأولى ١٤٣٠هـ.
- ۱۰۲ سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، أبو داود السجستاني (۲۷۵هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط؛ دار الرسالة العالمية، الأولى، ۱٤٣٠هـ.
- ١٠٣ سنن الدارمي=مسند الدارمي. أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن



- الفضل بن بَهرام الدارمي، التميمي السمرقندي (٢٥٥ه). تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. ط؛ دار المغني للنشر والتوزيع-الرياض، الأولى١٤١٢ه.
- 102 السنن الكبرى. أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبدالرحمن النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق وتخريج: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت، ط؛ الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٠٥- السنن الكبرى؛ وبذيله الجوهر النقي. أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٠٥٠هـ)، والجوهر النقي: لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بـ "ابن التركماني". ط؛ مجلس دائرة المعارف في الهند-حيدر آباد، الأولى ١٣٤٤هـ.
- ١٠٦- سنن النسائي. أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط؛ مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، ط؛ الثانية، ٢٠٦ه.
- ۱۰۷ سنن سعيد بن منصور. أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (۲۲۷هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط؛ الدار السلفية-الهند، الأولى ۴۰۳هـ.
- ۱۰۸ سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني. علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء، المديني البصري، أبو الحسن (٢٣٤هـ)، تحقيق: د. موفق بن عبد الله عبد القادر. ط؛ مكتبة المعارف-الرياض، الأولى١٤٠٤هـ.
- ۱۰۹ شرح الزركشي على مختصر الخرقي. أبو عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي المصري الحنبلي (۷۷۲ه)، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، ط؛ دار العبيكان-الرياض، الأولى، ١٤١٣هـ.
- ١١٠- الشرح الكبير على المقنع. أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن



- قدامة المقدسي (٦٨٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط؛ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الأولى، ١٤١٥هـ.
- ۱۱۱ شرح صحيح البخاري لابن بطال. أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك؛ المعروف بـ "ابن بطال" (٤٤٩هـ). تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم. ط؛ مكتبة الرشد-الرياض، الثانية ١٤٢٣هـ.
- ۱۱۲ شرح علل الترمذي. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السَّلامي البغدادي الدمشقي الحنبلي (۷۹۵هـ)، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. ط؛ مكتبة المنار-الزرقاء، الأولى١٤٠٧هـ.
- 11٣ شرح مختصر الروضة. أبو الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي الطوفي الصرصري (٧١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت، الأولى، ٧٠٠هـ.
- 118 شرح مختصر الطحاوي. أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (٣٧٠ هـ). تحقيق: جمع من الباحثين. راجعه وصححه: أ.د. سائد بكداش. ط؛ دار البشائر الإسلامي/ دار السراج. الأولى ١٤٣١هـ.
- ١١٥ شرح مختصر خليل. محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (١١٠١هـ)ط؛ دار الفكر للطباعة -بيروت.
- ۱۱۲ شرح مسلم=المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. أبو زكريا؛ يحيى بن شرف النووي (۲۷٦هـ)، ط؛ دار إحياء التراث العربي-بيروت، الثانية ۱۳۹۲هـ.
- ١١٧ الشريعة. أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي (٣٦٠هـ). تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر الدميجي. ط؛ دار الوطن-الرياض، الثانية ١٤٢٠هـ.
- ۱۱۸ شعب الإيمان. أحمد بن الحسين بن علي بن موسى؛ أبو بكر البيهقي (١١٨ شعب الإيمان. أحمد بن الحكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. إشراف: مختار



- أحمد الندوي. ط؛ مكتبة الرشد-الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الأولى ١٤٢٣هـ.
- 119 شواذ القراءات. أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الكرماني (القرن السادس)، تحقيق: الدكتور شمران العجلي. ط؛ مؤسسة البلاغ-بيروت.
- 1۲۰ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط؛ دار العلم للملايين-بيروت، ط؛ الرابعة ١٤٠٧ هـ.
- ۱۲۱ صحیح ابن حبان=الإحسان في تقریب صحیح ابن حبان. محمد بن حبان بن أحمد التمیمي، أبو حاتم البُستي (۳۵٤هـ)، ترتیب: الأمیر علاء الدین علي بن بلبان الفارسي (۷۳۹ هـ)، تحقیق: شعیب الأرناؤوط. ط؛ مؤسسة الرسالة-بیروت، الأولی۱۶۰۸هـ.
- ۱۲۲ صحیح البخاري= الجامع المسند الصحیح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأیامه. محمد بن إسماعیل الجعفي، أبو عبدالله البخاري، تحقیق: محمد زهیر بن ناصر الناصر. ط؛ دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقیم محمد فؤاد عبد الباقي)، الأولى ۱٤۲۲هـ.
- ۱۲۳ صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله على مسلم بن الحجاج القشيري، أبو الحسين النيسابوري (۲۲۱ه)، عناية: محمد زهير الناصر، ط؛ مكتبة المنهاج جدة/ دار طوق النجاة بيروت، الأولى ۱٤٣٣هـ.
- 17٤ الضعفاء الكبير. أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي المكي (٣٢٢ه). تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. ط؛ دار المكتبة العلمية-بيروت، الأولى١٤٠٤ه.
- 1۲٥ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (٩٠٢). ط؛ منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت.
- ١٢٦ طبقات الشافعية الكبرى. عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ). تحقيق:



- د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو. ط؛ دار هجر، الثانية ١٤١٣هـ.
- ۱۲۷ طبقات الشافعية. أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشُّهبي الدمشقي، المعروف بـ "ابن قاضي شُهبة" (۸۵۱هـ). تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان. ط؛ عالم الكتب-بيروت، الأولى١٤٠٧هـ.
- ۱۲۸ الطبقات الكبرى. محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري البغدادي، أبو عبد الله، المعروف بـ "ابن سعد" (۲۳۰هـ). تحقيق: إحسان عباس. ط؛ دار صادر-بيروت، الأولى ١٩٦٨م.
- ۱۲۹ طبقات علماء الحديث. محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي، أبو عبد الله (٧٤٤ هـ). تحقيق: أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق. ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت، الثانية١٤١٧هـ.
- ١٣٠ العِبَر في خَبَر مَنْ غَبَر. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (١٣٠ م). تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول أبو هاجر. ط؛ دار الكتب العلمية -بيروت.
- ۱۳۱ عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة. أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي السعدي المالكي (٦١٦هـ). تحقيق: أ.د. حميد بن محمد لحمر. ط؛ دار الغرب الإسلامي-بيروت، الأولى١٤٢٣هـ.
- ١٣٢ العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيميَّة. أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالهادي (٤٤٤هـ). تحقيق: د. علي بن محمد العمران. ط؛ دار عالم الفوائد-مكة، الأولى١٤٣٢هـ.
- ۱۳۳ علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبو عيسى (۱۳۳هـ)، رتبه: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، وآخرين. ط؛ عالم الكتب/ مكتبة النهضة العربية-بيروت، الأولى ١٤٠٩هـ.
- ١٣٤ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٩٧٥هـ). تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط؛ إدارة العلوم الأثرية-فيصل آباد، باكستان، الثانية ١٤٠١هـ.

- ۱۳۰ العلل الواردة في الأحاديث النبوية. أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (۳۸۵هـ). تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي؛ من المجلد۱ ۱۱. ط؛ دار طيبة الرياض، الأولى١٤٠٥هـ. وأكمل تحقيقه: محمد بن صالح الدباسي. ط؛ دار ابن الجوزي الدمام، الأولى١٤٢٧هـ.
- ۱۳۱ العلل ومعرفة الرجال، رواية عبدالله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني عن أبيه (٢٤١هـ). تحقيق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس. ط؛ دار الخاني-الرياض، الثانية ١٤٢٢هـ.
- ۱۳۷ العلل. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (۳۲۷هـ). تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد. ط؛ مطابع الحميضي-الرياض، الأولى ١٤٢٧هـ.
- ۱۳۸ عمدة المحتج في حكم الشطرنج. أبو الخير محمد بن عبدالرحمن السخاوي (۹۰۲هـ). تحقيق: أسامة الحريري، ونذير الكعكة. ط؛ دار النوادر-دمشق، الأولى١٤٢٨هـ.
- ۱۳۹ العين. الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن (۱۷۰هـ). تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. ط؛ مكتبة الهلال.
- ١٤٠ غريب الحديث للخطابي. حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان المعروف بـ "الخَطَّابي" (٣٨٨ هـ). تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي. خرج الأحاديث: عبد القيوم بن عبد ربِّ النبيِّ. ط؛ دار الفكر -دمشق، ١٤٠٢ه.
- 181 غريب الحديث. إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (٢٨٥هـ). تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد. ط؛ جامعة أم القرى-مكة المكرمة، الأولى١٤٠٥هـ.
- ١٤٢ غريب الحديث. القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، أبو عبيد



- (٢٢٤ه). تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان. ط؛ مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الدكن، الأولى١٣٨٤هـ.
- 12۳ غريب الحديث. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد (٢٧٦ه)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، ط؛ مطبعة العاني-بغداد، الأولى، ١٣٩٧هـ.
- 18٤- الفتاوى الكبرى. أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة، أبو العباس (٧٢٨هـ). ط؛ دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٠٨هـ.
- ١٤٥ فتاوى تقي الدين السبكي. علي بن عبد الكافي السبكي؛ أبو الحسن (٧٥٦هـ). ط؛ دار المعارف.
- 187 فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر؛ أبو الفضل العسقلاني الشافعي. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. إخراجه وتصحيح وإشراف: محب الدين الخطيب. تعليق: العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز. ط؛ دار المعرفة -بيروت ١٣٧٩هـ.
- 12۷ الفروسية المحمدية. محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بابن قيمً الجوزية (٥١هـ)، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري. ط؛ دار عالم الفوائد، الأولى١٤٢٨هـ.
- 18۸ الفروع. محمد بن مفلح بن محمد أبو عبد الله، المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (١٣٧هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، ط؛ مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢٤هـ. ومعه تصحيح الفروع لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي.
- 189 الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني. أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، النفراوي الأزهري المالكي (١٢٦ه). ط؛ دار الفكر، ١٤١٥ه.
- ١٥٠ قاعدة في العقود=نظرية العقد. تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة الحرَّاني الحنبلي الدمشقي (٧٢٨هـ)،

- تحقيق: محمد حامد الفقي، ط؛ مطبعة السنة المحمدية، الأولى ١٣٨٦ه.
- ١٥١ قدوة الغازي. أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي زمنين (٣٩٩هـ). ط؛ دار الغرب الإسلامي-بيروت، الأولى١٩٨٩م.
- ۱۵۲ القمار حقيقته وأحكامه. د. سليمان بن أحمد الملحم. ط؛ دار كنوز إشبيليا-الرياض، الأولى١٤٢٩ه.
- ۱۵۳ القوانين الفقهية. محمد بن أحمد بن محمد ابن جزي الكلبي الغرناطي أبو القاسم (٧٤١هـ).
- 108- الكافي في فقه الإمام أحمد. عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجمّاعيلي المقدسي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، الشهير بابن قدامة (٦٢٠هـ). ط؛ دار الكتب العلمية، الأولى١٤١٤هـ.
- 100- الكافي في فقه أهل المدينة. يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَري القرطبي أبو عمر (٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني. ط؛ مكتبة الرياض الحديثة الرياض، الثانية ١٤٠٠هـ.
- 107 الكامل في ضعفاء الرجال. عبدالله بن عدي الجرجاني أبو أحمد (٣٦٥). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط؛ الكتب العلمية-بيروت، الأولى١٤١٨ه.
- ۱۵۷ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب . أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (۳۱۱هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان. ط؛ مكتبة الرشد-الرياض، الخامسة ١٤١٤هـ.
- ١٥٨ الكتاب العربي الرياضي؛ تاريخه وموضوعاته وأعلامه؛ من القرن الثاني إلى الثاني عشر الهجري. للأستاذ إبراهيم بنعزوز. ط؛ الأولى٢٠١٢م.
- ١٥٩ كشاف القناع عن متن الإقناع. منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، تحقيق: لجنة متخصصة في وزارة العدل، ط؛ الأولى١٤٢١هـ.



- 17۰ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله؛ كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم "حاجي خليفة" (١٦٠ هـ). ط؛ مكتبة المثنى-بغداد، ١٩٤١م.
- 17۱ كفاية النبيه في شرح التنبيه. أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، أبو العباس، المعروف بـ "ابن الرفعة" (٧١٠هـ). تحقيق: مجدي محمد سرور با سلوم. ط؛ دار الكتب العلمية، الأولى٢٠٠٩م.
- ١٦٢ لسان الميزان. أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل (٨٥٢ ما)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط؛ دار البشائر الإسلامية، الأولى٢٠٠٢م.
- 17٣ المبسوط. محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (٤٨٣هـ)، ط؛ دار المعرفة-بيروت، ١٤١٤هـ.
- 172 مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر. عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المعروف به "شيخي زاده"، (١٠٧٨هـ). ط؛ دار إحياء التراث العربي.
- 170 المجمع المؤسس للمعجم المفهرس. أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ). تحقيق: الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي. ط؛ دار المعرفة-بيروت، الأولى، ١٤١٣-١٤١٥ه.
- 177 مجمل اللغة. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ). تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان. ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٦هـ.
- 17۷ مجموع الفتاوى. أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبدالسلام ابن تيميَّة الحراني (۷۲۸ه). جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. ط؛ مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف-المدينة النبوية، 1817هـ.
- ١٦٨- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث. محمد بن عمر بن أحمد الأصبهاني، أبو موسى المديني (٥٨١هـ). تحقيق: عبد الكريم العزباوي.

- ط؛ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى-مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع-جدة، الأولى١٤٠٦- ١٤٠٨.
- 179- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن المحاربي الأندلسي، أبو محمد، المعروف بـ "ابن عطية" (٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت، الأولى ١٤٢٢هـ.
- ١٧ المحكم والمحيط الأعظم. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سِيْده (٨٥٤هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت، الأولى ١٤٢١هـ.
- ۱۷۱ المحلِّل في عقد السِّباق. د. عبدالله بن إبراهيم الناصر، وهو بحث محكم منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد ۹۲، عام١٤٣٢هـ
- ۱۷۲ المحلى بالآثار. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، ط؛ دار الفكر-بيروت.
- ۱۷۳ المحيط البرهاني في الفقه النعماني. أبو المعالي محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري الحنفي (٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، ط؛ دار الكتب العلمية، لبنان، الأولى١٤٢٤هـ.
- 178 مختصر اختلاف العلماء. أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري، المعروف بـ "الطحاوي" (٣٢١هـ)، تحقيق: د. عبد الله نذير أحمد. ط؛ دار البشائر الإسلامية-بيروت. ط؛ الثانية ١٤١٧هـ.
- ۱۷۵ مختصر الفتاوى المصرية. محمد بن علي بن أحمد بن عمر، أبو عبد الله البعلي (۷۷۸هـ). تحقيق: عبدالمجيد سليم، ومحمد حامد الفقي. ط؛ مطبعة السنة المحمدية-تصوير دار الكتب العلمية.
- ۱۷۱ مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع. الحسين بن أحمد بن حمدان؛ أبو عبدالله، المعروف بـ "ابن خالويه" (۳۷۰هـ). تحقيق: آثر جفري. ط؛ مكتبة المتنبى-القاهرة.



- ۱۷۷ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. محمد بن أبي بكر بن أيوب، المعروف بـ "ابن القيم" (۷۰۱ه)، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. ط؛ دار الكتاب العربي-بيروت، الثالثة ١٤١٦هـ.
- ۱۷۸ المدونة. مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبَحي المدني (۱۷۹هـ)، ط؛ دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٥هـ.
- ۱۷۹ مراتب الإجماع. أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦هـ)، ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت.
- ۱۸۰ المراسيل. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (۲۷۵هـ). تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت. الأولى ١٤٠٨ه.
- ۱۸۱ المراسيل. أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الحنظلي الرازي؛ المعروف بـ "ابن أبي حاتم" (٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني. ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت، الأولى١٣٩٧هـ.
- ۱۸۲ المسابقات وأحكامها في الشريعة الإسلامية. د. سعد بن ناصر الشثري. ط؛ دار العاصمة/ دار الغيث-الرياض. الأولى١٤١٨هـ
- 1۸۳ المسابقة على المركوب من الحيوانات؛ أحكامها وضوابطها. د. عبداللطيف بن مرشد العوفي، وهو بحث محكم ومنشور في مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد ١٥٨، عام ١٤٣٣هـ،
- ١٨٤ مسائل أبي الوليد ابن رشد. محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد (٥٢٠هـ). تحقيق: محمد الحبيب التجكاني. ط؛ دار الجيل-بيروت/ دار الآفاق الجديدة-المغرب، الثانية ١٤١٤هـ.
- 1۸٥ مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه. لأبي يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام المروزي، المعروف بـ "الكوسج" (٢٥١هـ)، ط؛ عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، الأولى ١٤٢٥هـ.

- ١٨٦ مسائل الإمام أحمد بن حنبل. رواية ابنه أبي الفضل صالح (٢٦٦هـ). أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (٢٤١هـ). ط؛ الدار العلمية-الهند.
- ۱۸۷ المستدرك على الصحيحين. محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم النيسابوري أبو عبدالله، المعروف بـ "ابن البيّع" (٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. ط؛ دار الكتب العلمية-بيروت، الأولى ١٤١١هـ.
- ۱۸۸ المستوعب. محمد بن عبد الله السامَرِّي الحنبلي (۲۱٦هـ). تحقيق: د. عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، ۱٤٢٤هـ.
- ۱۸۹ مسند ابن أبي شيبة. عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، أبو بكر، المعروف به "ابن أبي شيبة" (٢٣٥هه). تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي. ط؛ دار الوطن-الرياض، الأولى ١٩٩٧م.
- ١٩- مسند أبي داود الطيالسي. سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري، أبو داود (٤٠٠ه). تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي. ط؛ دار هجر-مصر، الأولى١٤١٩هـ.
- ۱۹۱ مسند البزار= البحر الزخار. أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العَتَكي، أبو بكر، المعروف بـ "البزار" (۲۹۲هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين. ط؛ مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الأولى، طبع ما بين عامي١٩٨٨م- ٢٠٠٩م.
- 197 مسند الحميدي. عبد الله بن الزبير بن عيسى الأسدي الحميدي المكي، أبو بكر (٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد الداراني. ط؛ دار السقا، دمشق-سوريا، الأولى١٩٩٦م.
- 19۳ مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب في وأقواله على أبواب العلم. إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي



- أبو الفداء (٧٧٤ هـ). تحقيق: إمام بن علي بن إمام. ط؛ دار الفلاح-الفيوم/مصر، الأولى ١٤٣٠ه.
- ۱۹٤ المسند. أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبدالله (۲٤۱هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وجماعة. إشراف: د عبد الله التركي، ط؛ مؤسسة الرسالة، الأولى، ۱٤۲۱هـ.
- ۱۹۵ مشارق الأنوار على صحاح الآثار. عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (٥٤٤ه)، ط؛ المكتبة العتيقة ودار التراث.
- 197- مشكل الآثار=شرح مشكل الآثار. أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري أبو جعفر، المعروف بـ "الطحاوي" (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت، الأولى ١٤١٥ه.
- 19۷ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، أبو العباس (نحو ۷۷۰هـ)، ط؛ المكتبة العلمية بيروت.
- 19۸ المصنف. أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (۲۱۱ه)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط؛ المجلس العلمي الهند، يطلب من المكتب الإسلامي بيروت، الثانية ١٤٠٣هـ.
- 199- المصنف. عبد الله بن محمد بن إبراهيم العبسي، أبو بكر بن أبي شيبة (٢٣٥ه)، تحقيق: كمال يوسف الحوت. ط؛ مكتبة الرشد-الرياض، الأولى ١٤٠٩ه.
- ٢٠٠ المطلع على ألفاظ المقنع. محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، أبو عبد الله (٩٠٧هـ). تحقيق: محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب. ط؛ مكتبة السوادي-جدة، الأولى١٤٢٣هـ.
- ٢٠١ معالم السنن. حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو



- سليمان، المعروف بـ "الخطَّابي" (٣٨٨هـ)، ط؛ المطبعة العلمية حلب، الأولى ١٣٥١هـ
- ۲۰۲ معجم البلدان. ياقوت بن عبد الله الرومي، أبو عبدالله الحموي (۲۲۲هـ). ط؛ دار صادر-بيروت، الثانية١٩٩٥م.
- ۲۰۳ معجم الصحابة. عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي (۲۰۳هـ). تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجَكَني. ط؛ مكتبة دار البيان-الكويت، الأولى ١٤٢١هـ.
- ٢٠٤- المعجم الكبير. سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم (٣٦٠ هـ). تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط؛ دار إحياء التراث العربي، الثانية ١٩٨٣م.
- ٢٠٥ معجم الموضوعات المطروقة في التأليف الإسلامي. عبدالله بن محمد الحبشي. ط؛ هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث-الإمارات العربية المتحدة، الأولى ١٤٣٠هـ.
- ۲۰۱- معرفة السنن والآثار. أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي. ط؛ جامعة الدراسات الإسلامية-كراتشي/ دار قتيبة-دمشق، بيروت/ دار الوعي-حلب، دمشق/ دار الوفاء-المنصورة، القاهرة، الأولى ١٤١٢هـ.
- ٧٠٧- معرفة الصحابة. أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني (٢٠٧هـ). تحقيق: عادل بن يوسف العزازي. ط؛ دار الوطن للنشر- الرياض، الأولى ١٤١٩هـ.
- ۲۰۸ المعرفة والتاريخ. يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (۲۷۷هـ). تحقيق: د. أكرم ضياء العمري. ط؛ مؤسسة الرسالة بيروت، الثانية ١٤٠١هـ.
- ٢٠٩ المعونة على مذهب عالم المدينة. عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي، أبو محمد (٤٢٢هـ). تحقيق: حميش عبد الحق. ط؛ المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز-مكة المكرمة.



- ٢١٠ المغني. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، ط؛ عالم الكتب، الرياض، الثالثة، ١٤١٧هـ.
- ۱۱۱- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦ هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب مستو، وجماعة. ط؛ دار ابن كثير-دمشق-بيروت/ دار الكلم الطيب-دمشق-بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ.
- ۲۱۲ مقاییس اللغة. أحمد بن فارس بن زكریاء القزویني الرازي، أبو الحسین (۲۱۲ مقاییس اللغة. عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ۱۳۹۹ه.
- ۲۱۳ المقدمات الممهدات. أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (۲۱۳ هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، ط؛ دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، ۱٤۰۸هـ.
- 718- المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل. أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي (٦٢٠ هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ياسين محمود الخطيب، ط؛ مكتبة السوادي للتوزيع-جدة، الأولى ١٤٢١هـ.
- ٢١٥ المنتخب من علل الخلال. عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجمّاعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، أبو محمد الشهير بـ "ابن قدامة" (١٠٦٠هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. ط؛
 دار الراية للنشر والتوزيع-الرياض.
- ٢١٦- المنتقى شرح الموطأ. أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي الأندلسي (٤٧٤هـ)، ط؛ مطبعة السعادة-مصر، الأولى١٣٣٢هـ، تصوير: دار الكتاب الإسلامي-القاهرة.
- ۲۱۷ المنتقى من السنن المسندة. أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (۳۰۷هـ)، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، ط؛ مؤسسة الكتاب الثقافية –بيروت، الأولى، ۱٤۰۸هـ.



- ٢١٨ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيميَّة (٧٢٨هـ). تحقيق: محمد رشاد سالم. ط؛ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى ١٤٠٦هـ.
- 719 المنهاج في شعب الإيمان. الحسين بن الحسن بن محمد الجرجاني، أبو عبد الله الحَلِيمي (٤٠٣هـ)، تحقيق: حلمي محمد فودة، ط؛ دار الفكر، الأولى ١٣٩٩هـ.
- ٢٢- المهذب. إبراهيم بن علي بن يوسف أبو اسحاق الشيرازي (٤٧٦هـ)، ط؛ دار الكتب العلمية.
- 7۲۱ موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر. أحمد بن علي بن محمد ابن حجر أبو الفضل العسقلاني (۸۵۲ هـ)، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، وآخرين. ط؛ مكتبة الرشد-الرياض، الثانية ١٤١٤هـ.
- ۲۲۲ موضح أوهام الجمع والتفريق. أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، أبو بكر (٤٦٣هـ). تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. ط؛ دار المعرفة -بيروت، الأولى١٤٠٧هـ.
- 7۲۳ الموطأ؛ برواية أبي مصعب الزهري. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، أبو عبدالله المدني (۱۷۹هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، محمود خليل. ط؛ مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤١٢هـ.
- ٢٢٤ الموطأ؛ برواية يحيى بن يحيى. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي، أبو عبدالله المدني (١٧٩هـ)، عناية: محمد فؤاد عبد الباقي. ط؛ دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٢٢٥ موقف ابن تيميَّة من الأشاعرة، د. عبدالرحمن بن صالح المحمود. ط؛
 مكتبة الرشد-الرياض، الأولى١٤١٥ه.
- ٢٢٦ ميزان الاعتدال في نقد الرجال. محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله الذهبي (٧٤٨هـ). تحقيق: على محمد البجاوي. ط؛ دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت، الأولى١٣٨٢هـ.



- ۱۲۷- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي. عبد الله بن يوسف بن محمد، أبو محمد الزيلعي (۱۲۷هـ). تصحيح: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، ومحمد يوسف الكاملفوري. عناية: محمد عوامة. ط؛ مؤسسة الريان-بيروت، دار القبلة-جدة، الأولى١٤١٨ه.
- ۲۲۸ نهایة المطلب في درایة المذهب. عبد الملك بن عبد الله بن یوسف الجویني، أبو المعالي، الملقب بإمام الحرمین (المتوفی: ۸۷۸هـ)، تحقیق: أ.د. عبد العظیم محمود الدیب، ط؛ دار المنهاج، الأولی، ۱٤۲۸هـ.
- ۲۲۹ النهاية في غريب الحديث والأثر. المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عجد الكريم الشيباني الجَزَري، أبو السعادات ابن الأثير (٦٠٦هـ). تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي. ط؛ المكتبة العلمية-بيروت١٣٩٩هـ.
- ٢٣- النوادر والزيادات على ما في المدوَّنة من غيرها من الأمهات. عبد الله بن أبي زيد-عبد الرحمن- النَّفْزي القَيرواني المالكي، أبو محمد (٣٨٦هـ). تحقيق: الدكتور عبد الفتّاح محمد الحلو، وآخرين. ط؛ دار الغرب الإسلامي-بيروت، الأولى١٩٩٩م.
- ٢٣١ الهداية في شرح بداية المبتدي. علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن (٩٣هه)، تحقيق: طلال يوسف. ط؛ دار احياء التراث العربي-بيروت.
 - ٢٣٢ هدي الساري=فتح الباري.





فهرس الآيات

الصفحة		الآيــة
**	[القَمَر: ٥٤-٥٥]	﴿إِنَّ ٱلْمُنْقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهُرِ اللَّي فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكِ مُقْتَدِمِ اللَّهِ عَندَ مَلِيكِ مُقْتَدِمِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللللْمُعِلَّالِي اللَّهِ الللْمُعَلِّمِ اللَّهِ اللللْمُعِلَّ الللَّهِ اللللْمُعِلَّ الللْمُعَالِمُ اللَّهِ اللَّهِ اللْمُعَالِمُ الللْمُعَلِّ الللِّهِ اللْمُعَلِّ اللْمُعَلِي اللْمُعَلِّ اللْمُعَلِّ اللْمُعِلَّ اللْمُعَالِمُ اللْمُعَالِ الللِي الللَّهِ اللَّهِ الللِمُعِلَّ اللْمُعَالِمُ اللَّهِ الللْ
٤٤	[الأنفَال: ٦٠]	﴿ وَأَعِدُوا لَهُم مَّا اَسْتَطَعْتُم مِن قُوَةٍ وَمِن رِبَاطِ الْخَيْلِ تَرْهِبُونَ بِهِ عَدُو اللهِ وَعَدُوّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾
۷٦،00،2	[المَائدة: ۹۱-۹۱] ٦	﴿ يَنَا يُهُ اللَّهِ مَا مَنُوا إِنَّمَا الْخَنْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسُ مِّنَ مَمَلُ اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ
٥٤	[النِّسَاء: ۲۹–۳۰]	﴿ يَنَا يَنُهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ أَمُولَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَحَكَرَةً عَن تَرَاضِ مِنكُمُ وَلَا لَقَتُلُواْ أَنفُسَكُمُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُونَا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصِّلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهُ يَسِيرًا ﴿ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا إِنَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَوْ اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَوْنَا عَلَهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَالِكُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا عَلَاكُ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَاكُونَ عَلَاكُونَ الْعَلَالَةُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا الْكَالَاكُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا عَلَالَهُ اللْعَالَاكُ عَلَى اللْعَلَامُ اللْعَلَالَةُ عَلَاكُولِكُ عَلَى اللْعِلَالَةُ عَلَالَاكُ عَلَى اللْعَلَامُ اللْعَلَامُ اللْعَالَالِكُولَاكُولُكُ عَلَى اللْعَلَالَةُ الْعَلَالَةُ عَلَالِكُ عَلَالَاكُ عَلَى اللْعَلَامُ اللّهُ عَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَالْهُ عَلَا اللّهُ الْعَلَالَةُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَامُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ
٧١	[الحَديد: ٢٥]	﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلْنَا بِٱلْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِئَبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾ ليقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ﴾
٧٨	البَقَرَة: ۲۷۸–۲۷۹]	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُوا أَتَقُوا ٱللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِى مِنَ ٱلرِّبَوَّا إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴿ فَا فَإِن لَمَّ تَفْعَلُوا فَأَذَنُوا بِحَرْبِ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ * وَإِن تُبْتُمُ فَوْمِنِينَ ﴿ فَا فَا مَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ * وَإِن تُبْتُمُ فَا فَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ * وَإِن تُبْتُمُ فَا فَا اللَّهُ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ فَا اللَّهِ وَرَسُولِهِ * وَإِن تُبْتُمُ فَا اللَّهِ وَرَسُولِهِ * وَإِن تُبْتُمُ فَا لَا يَظْلَمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ فَا اللَّهِ وَرَسُولِهِ * وَإِن تُبْتُمُ وَلَا تُطْلِمُونَ وَلا تُطْلَمُونَ وَلا تُطْلِمُونَ وَلا تُطْلِمُونَ وَلا تُطْلِمُونَ وَلا تُطْلِمُونَ وَلا تُطْلِمُونَ وَلا تُعْلَمُونَ وَلا تُطْلِمُونَ وَلا اللَّهِ وَرَسُولِهِ * وَإِن لَيْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهِ فَا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لَتُعْلَمُونَا وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الل



88 INV 88

الصفحة		الآيــة
٧٩	[القَمَر: ٢٦]	﴿ بَلِ ٱلسَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُ ۚ ۞ ﴿ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَٱلسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُ ﴾
V9	[الفَتْح: ٤]	﴿ لِيَزْدَادُوا أَ إِيمَنَا مَعَ إِيمَنِهِم ﴾
V9	[المَائدة: ٣]	﴿ ٱلْمَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَغْمَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾
		﴿ قُلَ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي ٱلْفَوَحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِنْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تَشُرِكُواْ بِاللَّهِ مَا لَدٌ يُنَزِّلْ بِهِ عَ سُلْطَنُنَا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ
V 9	[الأعرَاف: ٣٣]	مَا لَا نَعَامُونَ ﷺ
		﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْسَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلً بِهِ عِلْمَا خَرَّمَ عَلَيْهِ إِنَّ ٱللَّهَ بِهِ عِلْمَا لَهُ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهَ اللَّهَ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَيْهُ إِنَّ ٱللَّهَ
٨٠	[البَقَرَة: ١٧٣]	غَفُورٌ رَحِيمُ اللهِ
71	[البَقَرَة: ٢٧٥]	﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ ﴾
۸۸	[النِّسَاء: ١١]	﴿ مِنْ بَعَدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾
		﴿ فَكُن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ
٨٨	[الزّلزَلة: ٧-٨]	مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَـرًّا يَـرَهُ، ﴿ ﴾
		﴿ الَّمْ آلَ عُلِيَتِ ٱلرُّومُ آلَ فِي آذِنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِنْ بَعْدِ
	4	غَلَبِهِمْ سَيَغَلِبُونَ ﴿ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ
1	[الرُّوم: ١-٤]	وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَبِ ذِيفُرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ١٩٠٠





فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
	ارموا وارْكَبوا، وأَنْ تَرْمُوا أَحَبُّ إِليَّ مِنْ أَنْ تَرْكَبُوا، ومَنْ تَعَلَّمَ الرَّمْيَ ثم نَسِيَه
٤٥	فهي نِعمةٌ جَحَدَها
٥٤، ٣٧	كان يُسابِق بين الخيل المضَمَّرة وغيرِ المضَمَّرة
٤٥	مَنْ عَلِمَ الرمي ثم تركه فليس مِنَّا
٤٥	إن الله عزَّ وجلَّ يُدخِل بالسهم الواحد ثلاثةَ نفرِ الجنةَ
	كلُّ لهو يَلْهو به الرجل فهو باطلٌ، إلا رَمْيَه بقُوسه، وتأديبَه لفرسه، ومُلاعبتَه
27	لامرأته؛ فإنهنَّ من الحقَّ
.01. 8	لا سَبَقَ إلا في خُفِّ أو حافرٍ أو نَصْلِ
۸،۲۰۱	OLVT
٤٩	من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه
٤٩	من لعب بالنَّرْدِ فقد عصى الله ورسوله
01	شاربُ الخَمْر كعابِدِ وَثَن
01	مُدْمِنُ الخمر إنْ ماتَ؛ لقي الله كعابدِ وَثَن
0 &	نهى عن بيع حبل الحبلة
۸۰،٥٤	نهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها
٥٤	نهي عن بيع الملامسة والمنابذة
	إِنْ بِعْتَ مِن أَخِيكَ ثمرةً، ثم أصابتها جائحةٌ؛ فلا يحلُّ لك أن تأخذ من مال
00	أخيك شيئًا؛ بم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حقًّا!
00	لهي عن بيع الحصاة



صفحة	يا ا	الحديث
٥٦	ررٌ	لا تبيعوا السمك في الماء؛ فإنه غ
٥V		صارع النبي ﷺ رُكانة بن عبد يزيد
٥V	••••••	سابق النبيُّ عَلَيْكُ عائشة عَلِيْكُ
٥٧	و بحضرة النبي عَيْظِيَّةً	مسابقة سلمة بن الأكوع للأنصاري
17		رقية الصحابة للديغ
	لا يَأْمن أن يَسبق فليس بقمار، ومَنْ أدخل	مَنْ أدخلَ فرسًا بين فرسين وهو
97,74	؛ فهو قمار	فرسًا بين فرسين وقد أَمِنَ أَن يَسبِق
	ن أحدُنا يُكرِي أرضَه، فيقول: هذه القطعةُ	كنَّا أكثرَ أهل المدينة حَقْلًا ، وكا
77	، ولم تُخرِج ذِهْ! فنهاهم النبيُّ ﷺ.	لي، وهذه لك! فربما أخرجتْ ذِهْ
۸.	ئع؛ إلا أن يشترطه المبتاع	مَنْ باع نَخْلًا قد أُبِّرتْ فثمرتُها للبا
۸۲		نَهَى عن بيعِ الحَبِّ حتى يشتدَّ
	ث: حرَّم عقوقَ الوالد، وَوَأُد البنات، ولا	إِنَّ اللهِ حرَّمَ ثلاثًا، ونهى عن ثلا
٧٥	ل، وكثرةَ السؤال، وإضاعةَ المال	
۸٧	ذي حقٌّ حَقٌّه، فلا وصيَّةَ لوارثٍ	إِنَّ الله تبارك وتعالى قد أعطى كلَّ
٨٨		الثلثُ، والثلث كثير
91		لا جَلَبَ ولا جَنَبَ يومَ الرهانِ
	نال لها "سَبْحَة " جاءت سابقةً؛ فهَشَّ لذلك	راهن رسول الله ﷺ على فرسٍ يُق
98.94		وأعجبَه! أنس عَلَيْهُ
90,98	ال لها: سَبْحة، فجاءت سابقة	راهن رسول الله ﷺ على فرسٍ يق
97		الخيلُ ثلاثة: فرسٌ للرحمن، وَفر
	ل في سبيل الله؛ فثمنه أجرٌ، وركوبه أجرٌ،	
97,97		وعاريَّته أجرٌ، وعَلَفه أجرٌ
9 V	ي سِتْرٌ، وهي على رجل وِزْرٌ	الخيل لثلاثةٍ: لرجل أجرٌ، ولرجل





فهرس الآثار

صفحة	الأثر
01	ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون. على ضِيْطِيْه
01	مَرَّ بِالرُّقَعَة فَقُلِبَت، علي ضَيْفَه
	أَمَا والله؛ لِغَيرِ هذا خُلقتم! أَمَا والله لِغَيرِ هذا خُلِقتم! أَمَا والله لولا أن تكون
0 7	سُنَّةً لضَربتُ وَجوهَكم! علي ضِّلطِّنه
07	هو شرٌّ من النَّرد. ابن عمر فَيْجَةِ عند الله على اللَّهُ عند الله على اللَّهُ عند الله على الله على الله الله
07	وَلِيَ مَالَ يَتِيمَ فَأَحْرَقُهَا. ابن عباس صَيْطِينَهُ
٥٧	كان الصحابة يتسابقون على أقدامهم بحضرته عليها الصحابة يتسابقون على أقدامهم بحضرته
٥٤، ٣٧	السباق في عهد الخلفاء الراشدين
٧٣	كانوا يخرجون السبق من بيت المال.
٧٨	آخِرُ آيةٍ نزلت على النبيِّ عَيْكِا آيةُ الربا
٧٨	انتهينا انتهينا! عمر ﴿ عُلِيْهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّ
	صبَّح أناسٌ غداةً أُحُدٍ الخمرَ، فقُتِلوا من يومهم جميعًا شهداء؛ وذلك قبل
V9	تحريمها. جابر ضيطينه.
	إنما نزل أولَ ما نزل منه سورةٌ من المفصَّل، فيها ذكرُ الجنة والنار، حتى إذا
٧ ٩	ثابَ الناسُ إلى الإسلام نزلَ الحلالُ والحرام. عائشة ﴿ إِنَّهُمَّا
	بعث الله نبيَّه؛ رسولَ الله علي بشهادة أن لا إله إلا الله، فلما صدَّق بها
٧ 9	المؤمنون زادَهم الصلاةَ. ابن عباس رضي المؤلفة.
۲۸، ۲۸	ضَمِنَ عمرُ بن الخطاب حديقةَ أُسَيْدِ بنِ حُضَيْرٍ ثلاثَ سنينَ
٨٩	مَنْ يُراهِنُني. أبو عبيدة رَفِيْطِهُ.

المُسَابَقِبِهِ إِنْ وَالْمِرْانِ وَلَا إِنْ الْمِرْانِ وَلَا إِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمُنْ اللَّهِ الْمُنْ اللَّهِ اللَّلَّا اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِلَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ



-28	٤	88. Y
-		

لصفحة	1	الأثر	
1 9	٥	راهنة الصديق لكفار قريش	مر
	للية، وما ارتاب أبو بكر في الله	لله لقد تركَ أبو بكر شُرْبَ الخمر في الجاه	وا
1.1		أراد المائية المناز المائية	مد





فهرس الفوائد المنتقاة

الصفحة	الفائدة
١٢	إقبال الإمام ابن تيميَّة يَظَلُّهُ على العلم والعمل والإصلاح
	قلَّ أن يدخل في علم من العلوم من باب من أبوابه إلا ويُفتَح له من ذلك الباب
17	أبوابٌ!
17	ما ذكره الإمام ابن تيميَّة عن نفسه عندما تشكل عليه مسألة
	من أعجب ما مرَّ بي في سيرة الإمام ابن تيميَّة؛ مما يكشف عن صدقه، وكمال
17,17	حاله! من حكاية أخيه عبدالرحمن
14	خدمة أخيه عبدالرحمن له بدمشق والاسكندرية، وملازمته له إلى أن مات
	لم يتولَّ القضاء ولا شيئًا من المناصب، وعُرِض عليه أن تُعمَر بلدته حَرَّان
١٤	ويتولى إمرتها فرفض
١٤	موقف له في صغره؛ يدل على زهده في الدنيا، وإعراضه عنها
	كان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم
1 &	يكونوا عرفوه قبل ذلك!
10	ما رأيت أحدًا أسرع انتزاعًا للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه!
10	كان قَوَّالًا بالحق، نهَّاءً عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم
	ثناءٌ عاطر من تقيِّ الدين السبكي كَلَنْهُ على الإمام ابن تيميَّة ؛ في ديانته وعلمه
17,10	وزهده ونصرته للّحق
19	كان كَنْهُ سريع الكتابة، ويكتب من حفظه، ربما كتب مجلدًا لطيفًا في يوم!
	تُشكِل قراءة خطِّه لسرعة كتابته، وكان عنده من يبيِّض له كتبه، وهو ابن
19	رشيِّق، وكان أبصر بخطِّ الشيخ منه!

لصفحة	الفائدة
	ذكر الذهبي رَحْلَتُهُ أَن الإمام ابن تيميَّة ترك كتبًا كثيرة، ولا يبعد أنَّ له خمسمائة
19	مجلدة
	كتابه "شرح العمدة" من أنفع الكتب في بيان الروايات والأوجه في
۲.	المذهب، والاستدلال عليها
	صنَّف كتابه "رفع الملام عن الأئمة الأعلام" في بيان منزلة أئمة اسلام
	المقبولين عند الأمة قبولًا عامًّا، وبين أنه ليس منهم من يتعمد مخالفة النبي
۲.	وَعَلَيْهِ }
	ذكر الإمام ابن تيميَّة في "رفع الملام" أن أعذار الأئمة في مخالفتهم للحديث
۲.	لا تخلو من ثلاثة
	صنَّف "ردء تعارض العقل والنقل" في الرد على الأشاعرة القائلين بوجوب
Y •	تقديم العقل على النقل إذا تعارضا
	صنف كتابه "الصارم المسلول على شاتم الرسول" عقب وقعة عسَّاف
J .	النصراني، الذي سبَّ النبيَّ عَلَيْهُ، فوقع بسبب ذلك فتنة، ضُرِب على إثرها
Y 1	الإمام ابنُ تيميَّة! وسجنه نائب الأمير؛ فصنَّف هذا الكتاب
	ذكر أخوه عبدالرحمن الذي كان ملازمًا له في سجن القلعة؛ أنه ختم مع أخيه
77	ثمانين ختمة ، وشرعا في الختمة الحادية والثمانين ، وانتهيا إلى قوله تعالى :
1 1	﴿ إِنَّ ٱلْمُنَّقِينَ فِي جَنَّتِ وَنَهُرِ ﴿ فَي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكِ مُقْنَدِرٍ ﴿ فَ ﴾
77	ذكر تلميذه أبو حفص البزَّار عَلَيْ أنه لم يبقَ في دمشق مَنْ يستطع المجيءَ للصلاة عليه إلا حضر لذلك وتفرَّغ له، حتى غُلَّقت الأسواق بدمشق
Y 0	اختصر هذه الرسالة أبو عبدالله البعلي في "مختصر الفتاوى المصرية "
10	
Y 7	الأظهر أنَّ هذه الرسالة هي نفسها التي ذكرها ابن عبدالهادي بعنوان "قواعد في سباق الخيل، ورمي النُشَّاب " خلافًا لما ذكر بعض الفضلاء
Y9.YA	في سباق الحيل، ورمي النساب محرف منه دير بعض الفضارء
17617	حمله من الوسائل التي تنبها أقيمام أبن تيميه في جنسه وأحده



الصفحة	الفائدة
7.4	أشكل على بعض الفضلاء عدُّ هذه الرسالة مصنَّفًا مفردًا، والجواب عن ذلك .
	الإشارة إلى محنةٍ وقعت لتلميذه ابن القيِّم؛ لنصرته القول بعدم اشتراط
79	المحلِّل في السباق
49	اشتمال الرسالة على فوائد فقهية متنوعة
۳.	بيان الغرض الرئيس من تصنيف هذه الرسالة
17,77	جوانب من منهج ابن تيميَّة في هذه الرسالة
٤٤	تقسيم المؤلف المسابقاتِ إلى ثلاثة أقسام
٤٤	الأول: المسابقات المشروعة مع العِوَض وعدمه
٤٦	الثاني: المسابقات الممنوعة مع العِوَض وعدمه
	يدخل في الميسر: اللعب بالنرد والشطرنج وغيرهما مما يصد عن ذكر الله
٤٧	ويوقع في العداوة والبغضاء
٤٧	إذا اشتملت هذه المسابقات الممنوعة على العوض كانت محرمة بالإجماع
	إذا خلت المسابقات الممنوعة من العوض فهي حرام عند الصحابة وجمهور
٤٨	العلماء
	نص الشافعي على تحريم النرد بكل حال، وتوقف في الشطرنج، واختلف فيه
89,88	أصحابه
٤٩	لم يثبت عن أحد من الصحابة إباحة النرد
	ظن القائلون بإباحة النرد إذا خلا عن العوض أنَّ الله تعالى إنما حرم الميسر
٤٩	لأجل ما فيه من المخاطرة المتضمِّنة أكل المال بالباطل
	يرى جمهور العلماء أن تحريم الميسر من جنس تحريم الخمر؛ وأنهما حرما
0 •	لكونهما يصدان عن ذكر الله وعن الصلاة، ويوقعان في العداوة والبغضاء
٥٢	لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه لعب بالشطرنج ولا أرخص فيها
07,07	الموازنة بين النرد والشطرنج في التحريم



لصفحة	الفائدة
٥٣	قول بعضهم: الشطرنج مبنيَّةٌ على مذهب القَدَر، والنرد على مذهب الجَبْر!
٥٤	حرَّم الشارع الربا وبيوع الغرر لما فيهما من أكل المال بالباطل
	الغرر المنهي عنه هو نفس المال المتردِّد بين الحصول وعدمه، وليس صفة
00	للعقد، خلافًا لبعض الفقهاء
٥٦	الثالث: المسابقات المباحة بغير عِوض
٥٨	أكثر العلماء يحرِّمون العِوَض في غير الثلاثة الواردة في الحديث
٥٨	إنما أبيح السَّبَق إعانةً على ما أوجبه الله من الجهاد
09	التفريق بين السَّبَق والجعالة
09	مسألة الانغماس في العدو
11	تنازع الفقهاء في جواز الجعالة
17	التفريق بين الجعالة والإجارة
	فصلٌ في فقه باب السَّبَق، ومناقشة المؤلف لما رآه كثيرٌ من الفقهاء من أنَّ
	العِوَض إذا كان من الجانبين -بدون محلِّل- فهو قمار! وأنَّ القمار حرم لما
77	فيه من المخاطرة!
	نص عن الحافظ يحيى بن معين؛ منقول من تاريخ ابن أبي خيثمة، غير موجود
75	في المطبوع
	خلاف الفقهاء الذين يرون السِّباق بدون محلِّل قمارًا؛ في تحديد الصورة التي
78	يجوز فيها بذل العوض
	لم يشرع الله ورسوله على معاملة تتضمَّن ظلم أحد! والشريعة مبناها على
77	العدل
77	النهي عن اشتراط زرع بُقعة معيَّنة
77	يمنع في المضاربة من اشتراط دراهم مقدَّرة، أو ربحَ سلعةٍ بعينها
77	ينت عي السباق ظلمٌ محض المحلِّل في السباق ظلمٌ محض



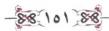
الصفحة	الفائدة
77,77	إلزامٌ أورده المؤلف على القائلين باشتراط المحلِّل
	تنزيه الشريعة عن تحريم شيء دفعًا لمفسدة ؛ ثم إباحة ما يؤدي إلى مفسدة أشد
٨٢	منها، وإنما يقع هذا كثيرًا من أصحاب الحِيَل!
79	القول باشتراط المحلِّل مبنيٌّ على أصلين، وجواب المؤلف عن ذلك
	دخول المحلِّل في السِّباق لا تزول به المفسدة التي ظنها القائلون به، بل
٧.	تزيد!
٧٧ ، ٧٧	اشتراط المحلِّل في السِّباق مشتملٌ على نوعين من الفساد
	يرى الإمام ابن تيميَّة أن القول باشتراط المحلِّل نشأ من اعتقاد كون البذل من
٧٢	الجانبين قمارًا؛ إضافةً إلى ما لهيبة القائل به من أثر
٧٣	عودةٌ إلى التفريق بين السَّبَق وما يشبهه؛ كالجعالة ونحوها
	العلة الصحيحة لتحريم الخمر والميسر هي كونهما يصدان عن ذكر الله وعن
77	الصلاة، فإن اشتملا على مال انضاف إليهما علة: أكل المال بالباطل
	كثيرٌ من عقلاء الناس يترك هذه المحرمات لأجل حفظ ماله، لا لما فيها من
VV	فساد عقله ودينه!
	حكمةُ الشارع أعلى وأتمُّ، وأجلُّ وأعظم، فإنه يَقصد صلاح العباد في
٧٧	المعاش والمعاد
	يحرِّم الشارع الفواحش والخمر والميسر لما فيها من فساد العقول والأديان،
٧٨	ويحرِّم من المعاملات ما فيه ظلم الناس بعضهم بعضًا
	الرِّبا من آخر ما حُرِّم في القرآن، بخلاف الفواحش فإنها حُرِّمت في أول الأمر
٧٨	بمكة، وأما الخمر فُحُرِّمت في المدينة بعد غزوة أحد
٧٩	كان الشارع يقدِّم الأهمَّ فالأهم؛ في الأمر والنهي
A V 9	
۸۰	ما حُرِّم سدًّا للذريعة فإنه يباح للمصلحة الراجحة، وأمثلةٌ لذلك

الصفحة	الفائدة
۸١	الحكمة من إباحة بيع الثمر بعد بدو صلاح بعضه
	أصح الأقوال جواز بيع جميع ثمر البستان من الأجناس التي تباع في العادة
٨٢	جملةً ؛ جناس التيت إذا ظهر الصلاح في جنسٍ واحد منه
٨٢	ضمان البستان لمن يعمل عليه
	تعليل تحريم النهي عن العِوَض في المسابقات بالمخاطرة ليس صحيحًا ، بل
۸٤	العلة أكل المال بالباطل
	سقط وتصحيف في النسخة الخطية، جاء -بحمد الله- واضح المعنى في
٨٤	مختصر الفتاوي المصرية
	ليس لإمام المسلمين إخراجُ المال للفائز في غير المسابقات الواردة في
	الحديث؛ لما فيه من إضاعة مال المسلمين في غير منفعة شرعية، ولو كانت
٨٥	مسابقة مباحة في الأصل
	إذا عُرِف أن مجرد المخاطرة ليست هي الموجبة لتحريم القمار؛ انكشفت
7.7	حقيقة المسألة!
7.	ينشأ الغلط من عدم المعرفة بمراد الشارع، وبما قصده من الحكمة والعلة
٨٦	صورٌ مباحة مع ما فيها من المخاطرة
۲۸، ۷۸	المخاطرة إذا كانت من الجانبين فهي أقرب إلى العدل، ونظائر ذلك
۸۸،۸۷	قاعدة لطيفة: المساواةُ في الحرمان أحدُ نوعَي العدل، وأمثلةٌ لذلك
	ما علمت صحابيا اشترط المحلِّل. وفي الحاشية: بل روي ما يدل على
٨٨	رفضهم له
19	سباق الصحابي الجليل أبي عبيدة عامر بن الجراح ريان ورهانه مع شاب
	أباح الشارع السَّبَق ولم يشترط محلِّلًا ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا
9.	······································



الصفحة	الفائدة
	تعليقٌ في الحاشية: هل يرى الإمام ابن تيميَّة نفي اشتراط المحلِّل فقط؟ أم
9.	يرى تحريم دخول المحلِّل في السِّباق؟
	سمِّي الرِّهان بذلك؛ لأنَّ كلُّا منهما يضع شيئًا يكون بمنزلة الرهن؛ خشية أن
97	يُغْلَب فلا يعطي ما وجب عليه
90.98	سابق الرسول ﷺ على فرس يقال لها (سَبْحة) وراهن عليها
	فائدة: في أثر ابن عمر عَلَيْ تفقُّده لأصحابه، وهل أدركوا معه الصلاة
	جماعة، وقوله: (ما نعلم صلاةً أفضلَ عند الله من صلاة الصبح جماعةً يوم
98	الجمعة!)
	مراهنة أبي بكر الصديق، وما قيل من دعوى نسخها، وجواب ابن تيميَّة عن
1.7.9	ذلك
	الاستدلال بحديث: «فرس للشيطان» على منع العِوَض من الجانبين،
99,91	والجواب عنه
	عودةٌ إلى أثر مراهنة أبي بكر على ، وبيان أنه أجلُّ قَدْرًا من أن يقامر ، وأنَّ
1.1.1	مراهنتَه تلك من فضائله
1 • 1	ظن بعضهم أنَّ ما وقع للصديق قمارٌ، وجوابُ المؤلف عن ذلك
1 . 7	معنى السَّبق، بسكون الباء وفتحها
1.7	بذل العِوَض في غير الثلاثة قمارٌ؛ ولو كان من أحد الجانبين
	العودة إلى ذكر معاملات مباحة مع ما فيها من المخاطرة والتردُّد بين الغُنم
1.4	والغُرم
	الأوصاف المؤثرة في تحريم القمار: ما دلَّ عليه الكتاب والسنة؛ كالصدِّ عن
١٠٤	ذكر الله وعن الصلاة، وإيقاع العداوة والبغضاء، وأكل المال بالباطل







فهرس الموضوعات

لصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٧	القسم الأول: الدراسة
٩	المبحث الأول: التعريف بمؤلِّف الرِّسالة:
11	- المطلب الأول: اسم المؤلف ومولده ونشأته.
١٤	- المطلب الثاني: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.
1	- المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
19	- المطلب الرابع: مؤلفاته
77	- المطلب الخامس: وفاته.
74	المبحث الثاني: التعريف بالرِّسالة. وفيه ستة مطالب:
	- المطلب الأول: إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف، وتحقيق اسمها .
40	وفيه فرعان:
40	الفرع الأول: إثبات نسبة الرسالة إلى المؤلف.
77	الفرع الثاني: تحقيق اسم الرسالة.
Y A	- المطلب الثاني: أهمية الرسالة، وسبب تأليفها. وفيه فرعان:
Y A	الفرع الأول: أهمية الرسالة.
٣.	الفرع الثاني: سبب تأليف الرسالة.
31	- المطلب الثالث: منهج المؤلف في الرسالة
mh	- المطلب الرابع: المؤلفات في موضوع الرسالة
40	- المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية.

المنكابة في المناف المناف المنافية المنافية المنافية المنافة المنافقة المنافقة

	\$\$\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
4	- المطلب السادس: عملي في تحقيق الرسالة.
٤١	القسم الثاني: النص المحقق
24	مقدمة المؤلف
٤٤	فصل في تقسيم المسابقات إلى ثلاثة أقسام
	فصلٌ في فقه باب السَّبَق، ومناقشة المؤلف لما يراه كثير من الفقهاء من أنَّ
77	العِوَض إذا كان من الجانبين -بدون محلِّل- فهو قمار!
\ • V	فهرس المراجع
127	فهرس الآيات
129	فهرس الأحاديثفهرس الأحاديث
1 2 1	فهرس الآثارفهرس الآثار
731	فهرس الفوائد المنتقاة
101	فه سرالمه ضوعات المسالمة الموضوعات المسالمة المس

